وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

أثر عوائد النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1999-2013)
(حالة الوفرة المالية)

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: تحليل اقتصادي

إعداد الطالب: بابوري أيوب

إشراف الأستاذة: د.قحام وهيبة

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د. قحام وهيبة	مشرفا	أستاذ محاضر أ	جامعة سكيكدة
د. صيد فاتح	رئيسا	أستاذ محاضر أ	جامعة سكيكدة
أ. بوشنقير فتيحة	مناقشا	أستاذ مساعد أ	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية:2017/2016

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني

أتقدم بشكري الخالص لأستاذتي المشرفة الدكتورة قحام وهيبة التي كانت لها الفضل الكبير في المتابعة والإشراف على هذا العمل كما أشكرها جزيل الشكر على تشجيعاتها وتفهمها

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان والتقدير إلى الأستادة جامعي سارة على دعمها وتوجيهاته القيمة فجزاها الله خير الجزاء ووفّقها في إتمام رسالتها (الدكتوراه)

كما يسرني أن أوجه أسمى آيات التقدير والعرفان إلى أساتذتنا الكرام على إرشاداتهم وأرائهم وأعضاء لجنة المناقشة وكل عمال الجامعة

دون أن يفوتني شكر من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

وقبل وبعد فالشكر لله ولله الحمد في الأولى والأخير

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملو فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك..ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفى حقها، إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصى فضائلها إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي .

إلى كل أقاربي، إلى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

آمين

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

الملخص

تهدف الدراسة لتحليل أثر دور العوائد البترولية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال الاعتماد على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والمتمثلة في كل من مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الدخل الفردي، مؤشر البطالة ومؤشر الانكشاف الاقتصادي.

ركزت الدراسة على فترة الوفرة المالية من 1999-2013 والتي تميزت بارتفاع أسعار البترول، وقد توصلت الدراسة أن العوائد البترولية ساهمت بنسبة معتبرة في رفع معدل كل من ناتج المحلي الاجمالي والدخل الفردي، وكذلك التقليل من معدَلات البطالة، إلا أن الجزائر لم تستثمر العوائد البترولية في خلق استثمارات تساهم في تنويع الهيكل الاقتصادي من جهة وكذا تنويع صادراتها والتخلص من التبعية الاقتصادية في مجال الواردات الأمر الذي يبقيها عرضة لأي تقلبات في أسعار البترول.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء **الشكر** **ملخص** **الفهرس** **قائمة الجداول والأشكال البيانية** **المقدمة العامة**.....	أ- ح
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية	
تمهيد الفصل الأول.....	**01**
المبحث الأول: نظريات التخلف.....	**02**
المطلب الأول: تعريف التخلف الاقتصادي.....	**02**
المطلب الثاني: مظاهر التخلف الاقتصادي.....	**03**
أولا:المظاهر الاقتصادية للتخلف.....	**03**
ثانيا: المظاهر الغير اقتصادية للتخلف.....	**05**
المطلب الثالث: التفسيرات الاقتصادية للتخلف.....	**06**
أولا:التفسيرات الاقتصادية.....	**06**
ثانيا: التفسيرات السكانية.....	**08**
ثالثا :التفسيرات الجغرافية.....	**08**
رابعا: التفسيرات الاجتماعية.....	**08**
المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية,.....	**09**
المطلب الأول:مفهوم النمو والتنمية.....	**09**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي.....	**09**
ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية.....	**10**
المطلب الثاني:أهداف التنمية ومعوقاتها.....	**11**
أولا: أهداف التنمية.....	**11**
ثانيا: معوقات التنمية.....	**13**
المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية وبعض مؤشراتها.....	**14**
أولا: نظريات التنمية الاقتصادية.....	**14**
ثانيا بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.....	**22**
المبحث الثالث:متطلبات التنمية الاقتصادية، أساليبها ومصادر تمويلها.....	**25**
المطلب الأول:متطلبات التنمية الاقتصادية.....	**25**
أولا:العوامل الاقتصادية.....	**25**
ثانيا:العوامل الغير اقتصادية.....	**26**
المطلب الثاني: أساليب التنمية الاقتصادية.....	**27**
المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.....	**27**
أولا: مفهوم تمويل التنمية الاقتصادية.....	**28**
ثانيا: مصادر تمويل التنمية.....	**28**
خلاصة الفصل.....	**34**
الفصل الثاني: عموميات حول النفط وأسعاره	
مقدمة الفصل.....	**35**
المبحث الأول:ماهية الأسعار البترولية.....	**36**

المطلب الأول: ماهية البترول.....	**36**
أولا: تعريف البترول.....	**36**
ثانيا:أهمية البترول.....	**37**
المطلب الثاني: ماهية أسعار النفط.....	**38**
أولا: تعريف الأسعار البترولية.....	**38**
ثانيا: طريقة تسعير البترول.....	**38**
ثالثا: أنواع الأسعار البترولية.....	**39**
المطلب الثالث:محددات الأسعار البترولية.....	**41**
المبحث الثاني: الأطراف المؤثرة في أسعار البترول.....	**45**
المطلب الأول: الشركات العالمية للبترول.....	**45**
أولا:تعريف الشركات العالمية للبترول.....	**45**
ثانيا: استراتيجيات عمل الشركات العالمية للنفط.....	**46**
المطلب الثاني: منظمة الأوبك.....	**47**
أولا: نشأة المنظمة.....	**47**
ثانيا: أعضاء منظمة الأوبك.....	**48**
ثالثا: أهداف المنظمة.....	**49**
رابعا:أبرز المحطات في مسيرة الأوبك.....	**49**
المطلب الثاني: الوكالة الدولية للطاقة.....	**50**
أولا: نشأة الوكالة الدولية للطاقة.....	**50**
ثانيا: أهداف المنظمة.....	**51**

ثالثا: استراتيجية الوكالة.....	**51**
رابعا: معوقات الوكالة.....	**52**
المبحث الثالث: تقلبات الأسعار البترولية العالمية.....	**53**
المطلب الأول: تطور أسعار النفط في الفترة (1970-1973).....	**53**
المطلب الثاني: تطور أسعار النفط للمدة (1973-1999).....	**55**
أولا: الفترة الأولى من سنة 1973 إلى سنة 1980.....	**55**
ثانيا: الفترة الثانية من سنة 1981 إلى سنة 1999.....	**57**
المطلب الثالث: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2013).....	**59**
خلاصة الفصل.....	**65**
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور العوائد النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر	
مقدمة الفصل.....	**66**
المبحث الأول: مساهمة العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية في الجزائر.....	**67**
المطلب الأول: خلفية تاريخية عن البترول في الجزائر.....	**67**
أولا: البترول قبل الاستقلال	**67**
ثانيا: البترول بعد الاستقلال	**68**
المطلب الثاني: امكانية الجزائر النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية (1999-2013).....	**70**
أولا: ميزات خاصة بالنفط الجزائري.....	**70**
ثانيا: الثروة النفطية.....	**71**
المطلب الثالث: أهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية.....	**75**
المبحث الثاني: مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر.....	**76**

المطلب الأول: مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق (1962-1966)	**76**
المطلب الثاني: مرحلة الاقتصاد الاداري المخطط(1967-1987).....	**77**
أولا: التصحيح الهيكلي الأول(1967-1979).....	**77**
ثانيا: التصحيح الهيكلي الثاني(1979-1989).....	**78**
ثالثا: التصحيح الهيكلي الثالث (1988-1992).....	**78**
المطلب الثالث:مرحلة الاصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق منذ سنة 1988.....	**80**
أولا: الدفعة الأولى من الاصلاحات 1988.....	**80**
ثانيا:الدفعة الثانية من الاصلاحات 1992-1993.....	**81**
ثالثا:الدفعة الثالثة من الاصلاحات 1994-1998.....	**81**
المبحث الثالث:مساهمة العوائد النفطية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية(1999-2013)	**84**
المطلب الأول: دور العوائد النفطية في مؤشر الناتج المحلي الاجمالي.....	**84**
المطلب الثاني: دور العوائد النفطية في مؤشر نصيب الدخل الفردي.....	**88**
المطلب الثالث: دور العوائد النفطية في الاستثمار.....	**91**
المطلب الرابع: دور العوائد النفطية في مؤشر البطالة.....	**94**
المطلب الخامس: دور العوائد النفطية في مؤشر الميزان التجاري و مؤشر الانكشاف الاقتصادي..	**97**
أولا: دور العوائد النفطية في مؤشر الميزان التجاري.....	**97**
ثانيا: دور العوائد النفطية في مؤشر الانفتاح الاقتصادي.....	**100**
خلاصة الفصل.....	**104**
خاتمة عامة.....	**105**
قائمة المراجع.....	**108**

المقدمة العامة

للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة كونها عملية تكمن في التخلص من معالم التخلف والانتقال باقتصاديات الدول النامية من حالة الركود الاقتصادي إلى مرحلة الانتعاش والرَواج، ولما كان جوهر عملية التنمية الإقتصادية ينصب على زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تعتمد أساسا على زيادة الإستثمارت المنتجة في موارد المجتمع المادية والبشرية، أخد البحث في مجال التنمية يزداد شساعة وتطرَق إلى ميادين جديدة لم تعرف ولم تدرس سابقا في ميدان التنمية الاقتصادية، وذلك من أجل النهوض بالمجتمع من تبعيته للغرب والتحرر منه من خلال ايجاد آليات واستراتيجيات خاصة في المجال الاقتصادي قصد التحرر من الطرف الأجنبي وتطوير مجتمعاتها والتنمية الاقتصادية تتطلب دراسات وتخطيط عميق مع مراعات شروط عدة وذلك للاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة وبطريقة رشيدة يمكن الاستفادة منها لاحقا، وتعتبر مشكلة التمويل مسألة أساسية كون أن وفرة ونوعية الموارد يحدد هامش اتخاد القرارات في المجال الاقتصادي وذلك يؤثر بالضرورة على نجاح السياسة المنتهجة.

مرت التنمية الاقتصادية في الجزائر بعدة مراحل، تماشيا مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بها، فقد تعددت المخططات التنموية مند الاستقلال بدءا بالتخطيط المركزي وذلك تعبيرا عن توجه الدولة نحو إدارة نشاطها الاقتصادي من خلال امتلاك وسائل الانتاج وإنشاء المؤسسات العمومية وتأميمها في مختلف المجالات، ومن خلال معانات الاقتصاد الجزائري من انخفاض أسعار البترول قامت بإصلاحات اقتصادية مست جميع القطاعات وبما فيها قطاع المحروقات، كما طبقت برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، الذي من شأنه ساعد على توفير بيئة جديدة للاستثمارات، ولجأت الجزائر إلى الاستنجاد بالمؤسسات المالية الدولية نتيجة صعوبة تسيير الاقتصاد الوطني بالإمكانيات المتاحة.

باعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد في اقتصادها على النفط والذي يلعب دورا مهما تساهم فيه صادرات هذا القطاع بأكثر من 90 ٪ من ايرادات الدولة، حيث أصبحت هناك علاقة وطيدة بين الإقتصاد الوطني وقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعية الاستقرار أو الاختلال يتوقف على حركة أسعار البترول وعوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، مما أصبح لزاما علينا معرفة درجة إرتباط الإقتصاد بعوائد هذا المورد، ورغم الأزمات التي حل بها من وراء هذا النمط من الإيراد، إلا أنها تعتبره المصدر الرئيسي للاقتصاد الوطني المحافظ على تنمية الاقتصاد الوطني وذلك باستغلال الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول، فإن جل صادراتها تكون نفطية وتتبع أهمية النفط من خلال العوائد المالية التي تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية.

حيث لعبت العوائد النفطية دوراً رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى في وقتنا الحاضر، وقد جاءت أهمية النفط باعتباره سلعة استراتيجية تعتبر مادة أساسية في الصناعة ولها أثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمصرفي، وتمثل تجارة النفط الخام ومشتقاته بنسبة مرتفعة من التجارة العالمية وأية تدفق من مجموع دول باتجاه دول أخرى، مما يجعل لأي تغير في أسعاره أثرا كبيرا على أجور ورواتب العمال، والإستهلاك العام، وأثرها على القطاعات الأخرى سواء القطاع الزراعي والصناعات التحويلية وبصفة خاصة على الميزان التجاري ومن ثم على مستوى أداء الاقتصاد لكل من الدول المصدرة والمستوردة.

أولا:إشكالية الدراسة

عرفت الجزائر منذ الاستقلال تقلبات في أسعار البترول تميزت تارة بالارتفاع وتارة أخرى بالانخفاض، وباعتبار الجزائر دولة ريعية أي أن جل اقتصادها يعتمد على النفط، فإن أي تقلب في أسعاره يؤدي إلى تحسن أو تدهور الاقتصاد الجزائري الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على العوائد النفطية التي تعتبر المصدر الأساسي في تحريك عجلة التنمية في الجزائر ومصدرا هاما في تمويلها، وشهدت المرحلة الأخيرة من سنة 1999 إلى سنة 2013 انتعاشا اقتصاديا تمثلت في البحبوحة المالية من خلال عائدات البترول التي تمثل معظم صادرات الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول ومن هذا المنطلق يمكن تقديم الاشكالية التالية:

مامدى تأثير العوائد النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

ثانيا:التساؤلات الفرعية

وللإجابة على هذه الاشكالية نطرح بعض الأسئلة المدعمة للموضوع كالاتي:

- ماهي مختلف الأطراف الفاعلة في تقلبات أسعار البترول؟
- كيف تساهم العوائد النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية؟
- ماهي مختلف الاصلاحات التي تبنتها الجزائر لإنعاش التنمية الاقتصادية؟
- إلى أي مدى يمكن أن تساهم العوائد النفطية في مؤشرات التنمية الاقتصادية؟

ثالثا:فرضيات الدراسة

وللإجابة عن الأسئلة السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات وأي تقلب في أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على التوازن الاقتصادي.
- تعتبر العوائد النفطية في الجزائر الممول الوحيد لعملية التنمية الاقتصادية.
- تساهم العوائد في مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية.

رابعا: التعريفات الإجرائية

تعتبر العوائد النفطية في البلدان ذات الطابع الريعي أمر جد مهم، إذ يرتكز اقتصادها على جل تلك العوائد وأن عجلة التنمية الاقتصادية لا تتحرك إلا عن طريق هذا المورد وتمثلت متغيرات الدراسة في العنصرين التاليين :

التنمية الاقتصادية: عملية تغيير إدارية هادفة وشاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع معين من أجل نقه إلى وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي أفضل.

العوائد النفطية: وهي الايرادات المالية العائدة من قطاع المحروقات عن طريق الصادرات البترولية.

خامسا:أهمية الدراسة

- دور العوائد البترولية في تمويل التنمية الاقتصادية.
- للنفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري الأمر الذي جعل استخدام العوائد أمرا في غاية الأهمية لحماية الاقتصاد في المدى البعيد.

سادسا:أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الأهداف التالية:

- توضيح المرحلة التي مر بها الاقتصاد الجزائري عند ارتفاع أسعار البترول وآثارها.
- تحليل مساهمة العوائد النفطية في مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- محاولة البحث عن طرق لتحقيق التنمية الاقتصادية خارج المحروقات.

سابعا:دوافع ومبررات الدراسة

تم اختيار الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- الميل الشخصي إلى البحث في دور العوائد النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر باعتبار اقتصادها بالأساس اقتصاد ريعي.
- حاجة البحث العلمي لتجديد هذا النوع من الدراسات.
- أن موضوع أسعار البترول يتميز بالتغير المستمر وبالتالي فإن الخوض فيه يجذب كل شخص يواكب التغير ويبحث عن الجديد.
- أهمية موضوع التنمية الاقتصادية، نظراً لعدم الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، خاصة في وقتنا الراهن.

ثامنا:منهج الدراسة

المنهج الوصفي في الاطار النظري من خلال وصف مختلف نظريات التنمية الاقتصادية

المنهج التحليلي ذلك من خلال تحليلنا لأثر العوائد البترولية على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

تاسعا:الدراسات السابقة

1-دراسة موري سمية أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية وهي أطروحة دكتوراه بجامعة أبو بكر تلمسان حيث تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مختلف التطورات التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق العالمية وتحليلها وتشخيصها، كذلك وقف الباحث على مشكلة إرتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول ما يجعله رهينة للتغيرات التي تحدث في السوق العالمية ومحاولة الكشف عن إمكانية تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر كونها نقلة نوعية مصاحبة لتغيرات هيكلية في جميع الميادين، ومن أهم النتائج التي توصل إليه الباحث أن الإيرادات المالية المتأتية من قطاع المحروقات تلعب دورا هاما في الاقتصاد من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة لتجسيد التنمية الاقتصادية كذلك يعتمد الاقتصاد الوطني على قطاع النفط كمحرك وحيد لإنعاش الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن انحصار المصادر المالية لهذا القطاع ستشل الاقتصاد محدثة أزمة اقتصادية و اجتماعية وسياسية، وباعتبار العوائد البترولية تتعلق بتقلبات أسعار البترول فهذه الدراسة قدمت لدراستنا مختلف المحطات التي مر بها بالبترول وأثرها على التنمية الاقتصادية في تلك الفترة ونحن بصدد تمديد هذه الدراسة من سنة 2012 إلى سنة 2013.

2-**دراسة محمد زوزي** تجربة القطاع الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر وهي أطروحة لنيل شهادة دكتوراه وهي غير منشورة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، وتهدف هذه الدراسة إلى ابراز الصعوبات التي عرقلت المساهمة الفعلية والفعالة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر عموما والقطاع الصناعي على وجه الخصوص وإبراز أثر قوانين الاستثمار التي شنها المشرع الجزائري مند الاستقلال على الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني ومن النتائج المتوصل اليها أن القطاع الصناعي الخاص في الجزائر يعد بعيداً عن الدور الحقيقي له في عملية التنمية كذلك أن القطاع الخاص الصناعي لا يزال يركز استثماراته في قطاع الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع وتتعلق دراستنا باعتبار القطاع الخاص أحد القطاعات الواجب الاهتمام بها في ضل البدائل للخروج بالاقتصاد من القطاع المحتكر ألا وهو قطاع المحروقات.

3-**دراسة عيسى مقيلد** قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية وهي مذكرة لنيل شهادة ماجستير وهي غير منشورة وتهدف هذه الدراسة إلى فتح قطاع المحروقات للمستثمرين الأجانب، وإبراز نمو حصة الشركات الأجنبية من إنتاج المحروقات، ومن ثم تحليل النتائج التي توصل إليها الباحث مايلي: الثراء النفطي هو ثراء ظاهري لا ينبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي، ويؤدي دوما إلى وقوع في منزلق السراب البترولي، لأن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الكلية الاقتصادية كنمو الدخل

القومي و دخل الفرد ومعدلات الاستثمار وتوحي بتحسن الأوضاع الاقتصادية وتتعلق هذه الدراسة بدراستنا التعرف السابق إلى أن حدوث أي تقلبات في أسعار البترول قد يؤدي إلى الانتعاش أو الركود الاقتصادي.

4-دراسة وحيد خير الدين أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات وهي مذكرة تتدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير جامعة محمد خيظر بسكرة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المورد الأكثر إثارة للصراعات على المستوى الدولي وهي الثروة النفطية، ومدى تواجد هذا المورد فوق الكرة الأرضية وسيقف الباحث إلى دور وأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الدولي سواء بالنسبة للدول المنتهجة أو المستهلكة أو المستهلكة بالاضافة إلى التعرض إلى أهمية الثروة النفطية على الأصعدة الاقتصادية و السياسية وحتى العسكرية ومن النتائج المتوصل إليها أن الثروة النفطية تعتبر المساهم الأول، والركيزة الأساسية في تطوير الاقتصاد الدولي، كذلك أن الطاقات المتجددة أو كما يسميها البعض بالطاقات البديلة تم التوصل إلى أن أفضل الطاقة الشمسية والتي من الممكن أن تغطي جزءاً من الاحتياج العالمي، كذلك أن القطاع الزراعي يعتبر البديل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، ومن خلال هذه الدراسة يمكن معرفة البدائل المتاحة لقطاع المحروقات الذي يعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد.

5-دراسة عبد المجيد عثماني أثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة(1990-2011) وهي مذكرة لاستكمال شهادة ماستر غير منشورة، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إدارة المثلى للعوائد النفطية وفق قواعد الشفافية و الرقابة والمساءلة، التي تشكل دائم التنمية المستدامة، وذلك للحفاظ على الموارد المسخرة من الهدر والتبدير، وكذلك تحليل وتقييم دور عوائد النفط في المسار الاقتصادي والتنمية المستدامة في الجزائر، حيث توصل الباحث من خلال دراسته إلى الاستناد إلى قواعد الشفافية والمراقبة والمساءلة في تسيير العوائد يضمن كفاءتها الاستخدامية في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحسين هذه القواعد، كما أثبتت مفارقة الوفرة في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية خاصة النفط، أن الحلقة المفقودة في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال تحسين هذه القواعد، وتتعلق هذه الدراسة بإيضاح أثر العوائد النفطية على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990-2011 ونحن هنا بصدد دراسة وتمديد الفترة إلى سنة 2013.

عاشرا:خطة الدراسة

من خلال طرح اشكالية دراستنا وبناء على الأهداف والفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقهما مقدمة عامة تتضمن الأبعاد الأساسية لموضوع الدراسة وتنتهي بخاتمة تتضمن النتائج النظرية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والتطبيقية إضافة إلى جملة من التوصيات المقترحة، كما تم طرح الإفاق المقترحة في خاتمة الدراسة، وتتمثل الفصول فيما يلي:

الفصل الأول:تحت عنوان الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية والذي تطرقنا من خلاله لمفاهيم عامة عن التخلف، بتوضيح مظاهره وأهم النظريات المفسرة له، كذلك تحدثنا عن مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية وأساليبه ومتطلباتها ومختلف مصادر الضرورية من أجل تمويلها.

الفصل الثاني:بعنوان عموميات حول النفط وأسعاره والذي تعرضنا من خلاله إلى مفهوم البترول والأسعار البترولية وأنواعها ومحدداتها، والأطراف المؤثرة فيها، ثم بعد ذلك تطرقنا إلى إلى تقلبات أسعار البترول العالمية من سنة 1970 إلى سنة 2016.

أما الفصل الثالث: الذي يحمل عنوان دراسة تحليلية لدور العوائد البترولية في التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث قمنا بعرض مساهمة العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية في الجزائر والذي تضمن خلفية تاريخية عن النفط في الجزائر، امكانية الجزائر النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية(1999-2013)، وأهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية ثم تطرقنا إلى مراحل التنمية في الجزائر كما تعرضنا إلى دور العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

تمهيد

بدأ عصر التنمية في العالم بعد فترة الحرب العالمية الثانية، إذ شهدت تلك الفترة اهتماما كبيراً ببرامج المساعدات الفنية والمالية كتلك التي قدمت لألمانيا الغربية واليابان، ومشروع مارشال لمساعدة دول أوروبا الغربية بهدف المساعدات في إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.

لتنفيد عملية التنمية الاقتصادية تتطلب وقتا طويلا فهي عملية صعبة، والواقع أنها لا تقوم على أسس مادية فقط، بل تتطلب كذلك تخطيطا واسع النطاق للاستغلال الأمثل للموارد، علما أن العنصر الأساسي هنا هو الانسان في القيام بعملية التخطيط باعتباره صانع التنمية، لكن تبقى دور الإمكانات المادية في عملية التنمية جد ضرورية، لذلك نجد جل البلدان المتخلفة تسعى إلى البحث عن تنمية مواردها الاقتصادية على أساس التخطيط الشامل الذي يتناول كافة قطاعات الاقتصاد الوطني ويضمن تحقيق التوازن في نمو هذه القطاعات.

لذلك فإن اهتمام هذه الدول ينصب حول تنويع الموارد من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والتي سوف نراها من خلال هذا الفصل حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث محاولين الإلمام بموضوع التنمية الاقتصادية.

- يتناول **المبحث الأول:** مفاهيم عامة عن التخلف، وذلك بتقديم مجموع من التعاريف، وكذلك قمنا بتوضيح مظاهر التخلف وأهم النظريات المفسرة له.
- **المبحث الثاني:** مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية، وذلك بعرض مجموعة من التعريفات التي قدمها مجموعة من المفكرين الاقتصاديين، وكذلك قمنا من خلال هذا البحث توضيح أوجه الاختلاف بين مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وكذا الأهداف المختلفة للتنمية الاقتصادية وأهم النظريات المفسرة لها وأهم مؤشراتها.
- **المبحث الثالث:** سوف نتطرق إلى أساليب ومتطلبات التنمية الاقتصادية ومختلف المصادر الضرورية من أجل تمويلها.

وفي الأخير ملخص للفصل يلم بأهم العناصر الأساسية التي تعرضنا لها من خلال هذا الفصل.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: نظريات التخلف

لم تحظى مشكلة التخلف الاقتصادي بالاهتمام من قبل الحكومات أو من الباحثين أو من المنظمات الدولية، إلا أن الاحساس بمشكلة التخلف ظهر بصورة كبيرة منذ الحرب العالمية الثانية وعلى كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية وكذلك الهيئات المتحدة وهيئاتها المختلفة وكذلك على مستوى الباحثين والكتاب.

المطلب الأول: تعريف التخلف الاقتصادي

التخلف الاقتصادي ينشأ في بيئة مختلة اجتماعيا وحضاريا حيث أن الدول المتخلفة اقتصاديا متخلفة حضاريا أيضا.

ومما سبق يمكننا تحديد معنيين للتخلف:

الأول: «يتحدد مفهوم التخلف بالمقارنة مع نمط الحياة الغربية، ويمكن أن نطلق عليه التخلف النسبي، حيث تتسم وسائل الإنتاج بالبدائية والتخلف عما تستخدمه المجتمعات المتقدمة(المحركات مقابل الجرار، بدائية الاتصالات الهاتفية مقابل تكنولوجيا الأقمار الصناعية)، كما لا تستطيع المجتمعات المتخلفة مجاراة نمط الحياة الغربية من حيث الإفراط في التمدين والإستهلاك الواسع خاصة لوسائل الاستهلاك الكمالية الحديثة، أو الاهتمام بالمظاهر الحضارية ومدى توافرها مثل الخدمات الثقافية والاهتمام بالمحافظة على البيئة من التلوث».

أما **المعنى الثاني**، «الذي نأخذ به التخلف، يمكن أن يطلق عليه التخلف المطلق، أي أن هناك تخلف أساسي يتمثل في عدم توفير الحد الأدنى اللازم لمعيشة الأفراد من المأكل والملبس وفرص التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل، وهو ما يؤثر سلبيا على قدرات الأفراد الإنتاجية»[1].

على الرغم من تعدد التعريفات التي قدمت للتخلف الاقتصادي إلاَ أن هناك اتفاق بين هذه التعريفات في أن :

«التخلف يشير إلى انخفاض مستويات الدخول والمعيشة في دولة ما وذلك فإن المفهوم الشائع للتخلف يوضح أن الدول المتخلفة هي الدول التي تعاني من انخفاض مستويات الدخول والمعيشة لغالبية سكانها وينشأ ذلك من عدة أوضاع غير ملائمة منها على سبيل المثال:

(أ) عدم قدرة الدولة على استخدام مواردها الاستخدام الأمثل والكامل بمعنى أن إعادة استخدام هذه الموارد في مجالات أخرى أكثر انتاجية يترتب عليه زيادة الناتج القومي.

[1] –محمد صفوت قابل،(نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص ص 14،15.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

(ب) زيادة عدد السكان بمعدل أكبر من معدل زيادة الموارد المتاحة مما يؤدى إلى عدم قدرة الدولة على توفير الحاجات الأساسية لجانب كبير من السكان»[1].

المطلب الثاني: مظاهر التخلف الاقتصادي

تعتبرُ ظاهرة التخلّف والرجعية من أخطر الظواهر التي ما زال يُعاني منها عددٌ كبيرٌ من دول وشعوب العالم، ويرافقُ هذا الأسلوب الخاطىء والتقليديّ من الحياةِ العديدُ من المظاهر التي تمثّلة بدقة، وتنعكسُ على تفكير الأشخاص الذين يعيشونَ في المحيطِ الذي يعاني منه، حيثُ قسّمتْ دولُ العالم في وقتِنا الحاضر إلى قسميْن رئيسيين، هما: دول العالم المتقدّم أو الدول المتقدّمة، ودول العالم الثالث أو الدول النامية.

يمكن تقسيم هذه المظاهر إلى قسمين كما يلي:

أولا:المظاهر الاقتصادية للتخلف

تشترك البلدان المتخلفة بالعديد من السمات التي تميز البلدان المتخلفة عن غيرها، ومن هذه السمات ما هو مرتبط بالهيكل الاقتصادي المشوه ومنها ما هو ظاهري وحسب، وهناك من يقسم هذه السمات الى مجاميع عديدة تشمل الاقتصادية والديمغرافية والسياسية والثقافية والتكنولوجية .... الخ.

من أهم السمات التي تندرج ضمن المجموعة الاقتصادية ما يلي[2]:

- **التخصص بالانتاج الأولي**

تتميز البلدان المتخلفة بأنها تتخصص بالمنتجات الأولية كالزراعة والصناعات الاستخراجية دون أن تمتد عملية الانتاج لتشمل المراحل اللاحقة، ولهذا يسهم القطاع الزراعي الجزء الأكبر من حجم الصادرات الاجمالية، و يتسم القطاع الزراعي بالتخلف التكنولوجي وأن معظم الانتاج الزراعي يُستهلك ذاتياً.

ويلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في القطاعات الأولية في البلدان المتخلفة اقتصادياً بالمقارنة مع البلدان المتقدمة .

من هنا فإن هيمنة القطاعات الأولية في البلدان المتخلفة اقتصادياً تعكس حالة الاختلال في الهيكل الاقتصادي السائدة في هذه البلدان، وهناك دول معينة يستحوذ قطاع الصناعة الاستخراجية

[1]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،(التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية،2002،ص9.

[2]– مدحت القريشي،(التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات))، دار وائل للنش، الأردن، ط1، 2007 ،ص ص 36،29.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

على الجزء الأعظم من الناتج المحلي الاجمالي ومن الصادرات إلا انه لا يُشغَل إلا نسبة ضئيلة من اجمالي العاملين نظراً لتطور هذا القطاع تكنولوجياً لكونه يعود للشركات الأجنبية ويتميز بكثافة رأس المال، ويصدَر انتاج هذه القطاعات عادة على شكل مادة خام وبالتالي لا ينتفع البلد من القيمة المضافة، ولهذا كله يتضح بأن هناك علاقة بين التخلف الاقتصادي والتخصص بالإنتاج الأولي.

- **اختلال هيكل الصادرات**

بسبب اختلال الهيكل الانتاجي في البلدان المتخلفة تعاني هذه البلدان من ظاهرة اختلال هيكل الصادرات، حيث تتركز عادة في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية، في حين أن استيرادها من الخارج تكون متنوعة، ومعلوم أن الاعتماد الكبير على سلعة أو سلعتين في التصدير يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في عوائد الصادرات وبالتالي اعتماد عملية التنمية الاقتصادية فيها على موارد متقلبة وغير مستقرة.

كما يلاحظ أن حصة المواد الأولية في اجمالي الصادرات العالمية قد اتجهت نحو الانخفاض وذلك بسبب محدودية الإنتاج من هذه السلع من ناحية والتوسع في انتاج السلع المصنعة من ناحية أخرى .

- **إزدواجية الاقتصاد**

في ضل ارتباط البلدان المتخلفة بالبلدان المتقدمة في اطار التبعية والسيطرة الاستعمارية المباشرة فقد برزت نشاطات معينة استدعت الحاجة في البلدان الرأسمالية إلى تحريكها وتطويرها في البلدان المتخلفة والتابعة لها وذلك لخدمة متطلبات النمو والتطور في البلدان المتخلفة من خلال تأمين المواد الخام لها وتصريف منتجاتها في البلدان المتخلفة، وقد أدَت هذه العلاقة من الاستغلال الى قطاع حديث مرتبط بالخارج وموجه للتصدير، إلى جانب القطاع التقليدي الواسع مما أدى الى أن يصبح القطاع الحديث عامل إعاقة وليس قوة دافعة للتطور والنمو في البلدان المتخلفة، ذلك لأن القطاع الحديث هذا هو قطاع معزول عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في البلد، ولا يتفاعل معه ولا يملك أية روابط مع القطاعات الاخرى ولا يستخدم الكثير من الايدي العاملة بسبب كثافة رأس المال المستثمر.

كما أن القطاع التقليدي من ناحيته يستخدم التكنولوجيا القديمة والبدائية ويديره السكان المحليون ويتسم بضعف القدرات الانتاجية، وبالمقابل فإن القطاع الحديث يستخدم التكنولوجيا الحديثة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويتميز بالإنتاجية المرتفعة وبالتالي الدخل المرتفع، لكنه يقع تحت سيطرة وإدارة الشركات الأجنبية، كما أنه لا يوفر فرص عمل كافية للسكان بسبب التكنولوجية المتطورة وكثافة رأس المال، وأن معظم الأرباح المتحققة تتحول الى الخارج، الأمر الذي يجعل هذا القطاع عبارة عن جزيرة معزولة عن باقي أجزاء الاقتصاد الوطني.

هكذا فان حالة الازدواجية في الاقتصاديات المتخلفة تؤدي إلى عدم توسيع السوق ولا تساعد على توسيع حجم الادخار والاستثمار الأمر الذي يعرقل النمو والتطور في هذه البلدان.

- **تدني حصص الفرد من رأس المال**

تعاني البلدان المتخلفة من النقص الواضح في خزين رأس المال والذي ينعكس في ضآلة حصة الفرد من خزين رأس المال وتردي نوعية رأس المال، وأن النقص في رأس المال يظهر من خلال انخفاض معدل التكوين الرأسمالي أو معدل الاستثمار وذلك على عكس الحال في البلدان المتقدمة. ومعلوم أن انخفاض حصة الفرد العامل من رأس المال المادي والبشري يؤدي إلى انخفاض مستوى الانتاجية وبالتالي الدخل.

ثانيا :المظاهر غير الاقتصادية

هي تلك المظاهر التي تمس جوانب غير اقتصادية ومن أهمها ما يلي:

✓ **الضغوط السكانية**

تعاني العديد من البلدان المتخلفة من الضغوط السكانية، حيث يزداد عدد السكان بمعدلات عالية لا تتناسب مع حجم الموارد الطبيعية والاقتصادية وذلك بسبب ارتفاع معدلات الوفيات، وتجدر الاشارة الى أن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك الذي يتناسب مع حجم الموارد المتاحة، وهو الذي يصل معه ناتج الفرد الى أعلى مستوى له في ظل مستوى معين من التكنولوجيا.

لابد من الاشارة هنا إلى أن الضغوط السكانية في البلدان المتقدمة عكس هذا الاتجاه حيث تنخفض نسبة صغار السن وترفع نسبة من هم في سن العمل إلى حوالي نصف السكان مما ينعكس ارتفاع عبء الإعالة للعاملين في البلدان المتخلفة.

إن أبرز آثار الضغوط السكانية تتمثل في الضغط على الموارد المتاحة وانخفاض انتاجية العمل ومستوى الدخل وانتشار البطالة بنوعها السافرة والمقنعة.

✓ **تخلف السكان**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إن محدودية الإمكانات المادية لتوفير الاستثمار البشري اللازم لتطوير قدرات الافراد ومهاراتهم يُبقي السكان بمستوى متدني من القدرة والمهارة والكفاءة الإنتاجية ويعود ذلك الى انتشار الأمية وانخفاض مستوى التدريب وانخفاض المسوى الصحي للسكان، وانعدام أو ضعف القدرة على الحركة لعنصر العمل، سواء جغرافيا أو مهنيا، اضافة إلى تأثير نظام القيم والتقاليد السائدة في المجتمع والذي لا يشجع على الزيادة و المخاطرة.

- ✓ **عوامل اخرى متنوعة**

تشمل جوانب عديدة ومتنوعة منها تخلف وسائل الانتاج وعدم كفاءة الاتصالات و تدني مستوى التكنولوجيا وعدم الاستقرار السياسي وتخلف النظام المصرفي، وارتفاع مستوى الأمية وانخفاض مستوى المجتمعات ....الخ.

المطلب الثالث: تفسير التخلف الاقتصادي

لقد تعددت نظريات تفسير التخلف حسب مناهج البحث في أسبابه، ومن أهمها التفسيرات الاقتصادية والتاريخية والجغرافية والاجتماعية التي سنأتي على بيانها فيما يلي[1]:

أولا: التفسيرات الاقتصادية

هي التي تقوم على أساس إرجاع علة التخلف إلى أسباب اقتصادية، والتي من أهمها ما يلي:

أ. **نظرية الحلقة المفرغة**

يؤكد كتاب الحلقة أن اقتصاديات البلدان المتخلفة محكومة بسلسلة من الحلقات المفرغة المتشابكة من الفقر والركود، وهذه الحلقات تعتبر الفقر بمنزلة نقطة البداية.

فحلقة الأساس تبين أن الفقر يعني إنتاجية منخفضة ومدخولات منخفضة، وهي تفضي إلى إدخارات منخفضة، و بالتالي تؤدي إلى مستويات منخفضة من الاستثمار ويؤدي ذلك بدوره إلى إدامة النقص في رأس المال الذي يفسر استمرارية الفقر.

تؤكد حلقة أخرى على دور الطلب في التنمية فالفقر ينطوي على مستوى واطئ من مجموع الطلب الكلي وهذا يفسر الندرة في فرص الاستثمار المربح ومن ثم ضآلة الاستثمارات.

بذلك يعتقد أصحاب هذه التفسيرات أن البلدان النامية عاجزة عن كسر هذه الحلقات، لأن هناك أسباب تكرر نفسها باستمرار وتؤدي إلى ديمومة التخلف.

[1]– أحمد عارف العساف، وأخرون، (التخطيط و التنمية الإقتصادية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2011،ص ص24–29.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب. **نظرية لبنشتاين في التوازن المستقر**

إن مضمون هذه النظرية ينطلق من فكرة أن الدول المتخلفة تعيش في حالة من التوازن شبه المستثمر، بمعنى أن أي مجهود إنمائي يؤدي إلى حدوث خلل بهذا التوازن سوف يولد قوى تعمل في الاتجاه المضاد، مما يترتب عليه عودة التوازن إلى ما كان عليه، أي أن هناك قوى إيجابية دافعة للنمو هي التي تخل بهذا التوازن، إلا أن هذا الإخلال يولد قوى سلبية تضعف عملية النمو مما يؤدي بالعودة إلى وضع التوازن السابق، والمحصلة النهائية تتوقف على القوة النسبية لكل من القوة الدافعة والقوى المعوقة للنمو.

لتبسيط الموضوع فإن هذه النظرية تقوم على الافتراضات التالية:

1. يعتبر الاستثمار القوة الدافعة للنمو الاقتصادي بحيث أن كل زيادة في معدل الاستثمار تقود إلى زيادة في مستوى الدخل.
2. يمثل النمو السكاني القوة العاقة على اعتبار أن ازدياد حجم الاستهلاك يقضي على إمكانية التراكم والادخار.

ج. **نظرية التأثير الخلفي لميردال**

يرى الاقتصادي "ميردال" أنه بمجرد حصول التنمية في أحد الأجزاء من العالم ينجم عنه أثر في إفقار الأجزاء الأخرى، أي بمعنى آخر أنه كلما تزداد الدول المتقدمة في نموها تتراجع الدول المتخلفة إلى مزيد من التخلف.

في حين يذهب اقتصاديون آخرون إلى رؤيا معاكسة في الاتجاه، ونخص منهم بالذكر "بول باران" الذي يعتقد بأن حدوث التنمية في أي بقعة من العالم من شأنه حدوث آثار انتشارية تعم المناطق الأخرى، وبمعنى آخر إن وقوع التنمية في بلد ما يعمل على زيادة على الاستيرادات وإلى تحريك رأس المال نحو الاستثمار في الخارج، وبذلك يعمل على تنشيط التجارة الدولية وهي أثار انتشارية.

ثانيا: التفسيرات السكانية

تعتقد نظريا الإفراط السكاني بأن كثرة عدد السكان عندما يرافقها معدل نمو سكاني مرتفع وخلل في هيكل أعمار السكان مع سوء التوزيع الجغرافي لهم تكون من أهم العوامل المسببة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

للتخلف، لأن الإفراط السكاني من وجهة نظر هذه التفسيرات يقود إلى التهام الزيادة القليلة التي تحدث في الدخل القومي.

ثالثا: التفسيرات الجغرافية

هي التفسيرات التي تتعلق بنوعية الموارد الاقتصادية والطبيعية المتحدة لبلد ما، وندرتها أو عدم كفايتها للبدء بمرحلة الانطلاق، إضافة إلى تدخل العوامل المناخية الأخرى، إن من أبرز دعاة هذا التفسير هو الاقتصادي "لاكوست" الذي يعتقد بأن العامل الأساسي للتخلف يرتبط بعدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلك البلدان ولسوء استخدامها، وهو ما يستند بذلك إلى أن الثورة الصناعية قد تحققت في البلدان المتقدمة بفضل توفر الظروف البيئية والاجتماعية والمناخية والطبيعية المناسبة، وهو بذلك يرى بأن تأخر الدول النامية إلى عدم نضج تلك الظروف لديها مما أخر قيام الثورة الصناعية فيها.

رابعا: التفسيرات الاجتماعية

يضع دعاة هذا التفسير اللوم على الأنظمة الاجتماعية والثقافات السائدة في البلدان المتخلفة باعتبارها المسؤولية عن ذلك التخلف الاقتصادي.

يقف على رأس هؤلاء المفسرين "ألراس بويك" الذي أقام العديد من تحليلاته على التجربة الهولندية في إندونيسيا واستنتج ما يلي:

- لا تحظى طرق الإنتاج والتوزيع الرأسمالية التي أدارها المنظمون الغربيون في إندونيسيا بأي انتشار يذكر وذلك لعدم وجود المتطلبات الثقافية والاجتماعية اللازمة لتقبل النظام الرأسمالي الغربي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني:نظريات التنمية الاقتصادية

اهتم الاقتصاديين والكتاب في البلدان المتقدمة والنامية بموضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية وذلك لدرجة أهميتها، ولذلك كان من الضروري إعطاء تعريف محدد ومقبول حتى لا يصعب تحديد مدى انجاز وتطور هذه البلدان أو ذلك في مضمار التنمية الاقتصادية وقد اختلفت تعاريف التنمية بين الاقتصاديين.

المطلب الأول:مفهوم النمو و مفهوم التنمية

عند الحديث عن التخلف والتنمية تنشأ قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ويميل البعض الى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أي استخدامهما كمرادفين حيث كلاهما يعني التغير إلى الأحسن.

لهذا فإنه من المفيد أن نقدم تفصيلا لكل من مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

حسب "S.Kuznets" «النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية يعبر بها عن الزيادة في السكان وفي الناتج القومي»[1].

حسب "P.A.Samuelson" «النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني لبلد أو بطريقة أخرى يكون هناك نمو اقتصادي لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي، حيث يعبر الناتج الوطني الحقيقي الصافي أو الخام مؤشرا عن حالته».

«يعني الزيادة في حجم المال المطلق لرأس المال أو الإنتاج السنوي بغض النظر عن حجم السنان»[2].

[1]–حاج بن زيدان،(أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر)، قراءة تحليلية، 2000–2010،مجلة الإستراتيجية والتنمية،العدد1، ص ص5,3.

[2] - Lord Robins, the theory of economic development in the history of economic thought, macmillan st martin4s press, london, 1968, p4.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

«النمو الاقتصادي هو الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي الكساد»[1].

« يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على:

أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني. وكثيرا ما يزيد اجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلاَ أنه لم يحقق نموا اقتصاديا»[2].

مما سبق يظهر أن النمو: يعبر عن السيرورة الزمنية التي من أجلها يرتفع الإنتاج، وحدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن حيث يأخذ ويركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد في السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو نوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها.

ثانيا:مفهوم التنمية الاقتصادية

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا من طرف الاقتصاديين والكتاب في البلدان المتقدمة والنامية ولذلك كان من الضروري إعطاء تعريف محدد ومقبول حتى لا يصعب تحديد مدى انجاز وتطور هذه البلدان أو ذلك في مضمار التنمية الاقتصادية وقد اختلفت تعاريف التنمية بين الاقتصاديين.

حيث يعرفها "**جيبرالد ماير**" «التنمية الاقتصادية هي العملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن»[3].

يمكن تعريفها على أنها :

---

[1] –ابراهيم العيسوي ،(التنمية في عالم متغير)، دار الشرق للنشر والتوزيع،القاهرة ، ط1،2000، ص 18.

[2] –محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3]–بوضياف ياسين، (التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية المستقبل)، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد5، جوان2016،ص4.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

«إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد»[1].

«يقصد بالتنمية الاقتصادية تلك العملية التي يتم بمقتضاها دفع البلاد الآخذة في النمو أو البلاد المتخلفة اقتصاديا إلى مرحلة النمو الذاتي، وهي المرحلة التي يبدأ فيها النمو الاقتصادي معتمدا على الموارد الاقتصادية الذاتية»[2].

«حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغيير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع والخدمات الي يحصل عليها الفرد في المتوسط»[3].

« قدرة الاقتصاد القومي على توليد و استدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي (GNP) بنسبة تتراوح بين 5٪ إلى 7٪ أو أكثر، ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية، وهذه العملية التنموية تنطوي على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، تنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي، بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخدمات» [4].

من هذه التعاريف يمكن استخلاص التعريف الآتي:

«أنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف الى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي وكذا الثقافي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي ».

المطلب الثاني:أهداف التنمية الاقتصادية ومعوقاتها

تعددت أهداف التنمية الاقتصادية والتي تحيط معظمها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير الرفاهية في المجتمع، فهي تعتبر وسيلة لتحقيق غايات مختلفة، ومن الصعب تحديد أهداف

[1]– منصوري الزين، (تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ،2012، ص82.

[2]–بشار محمود قبلان ،(أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية و السياسية)، دار عماد الدين للنشر، عمان، ط1، 2009، ص57.

[3] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (اتجاهات حديثة في التنمية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية ،2000، ص16.

[4] –محمد صفوت قابل ،(نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية) ،مرجع سبق ذكره،ص66.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

أولا:أهداف التنمية الاقتصادية

يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي[1]:

- **زيادة الدخل القومي**

وهو الهدف الأسمى للتنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة حيث يعتبر الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان المحرك الرئيسي الدافع بالدول إلى النهوض وإلى زيادة الدخل القومي الذي يعتبر العلاج الأساسي لهذه الظواهر الاجتماعية وتجنب تفاقمها.

المقصود بالدخل القومي هو الدخل الحقيقي هو إذا كان معدل الزيادة في السكان كثير تلجأ الدولة إلى العمل على خلق قيمة مضافة في الدخل القومي الحقيقي وكل هذا راجع إلى إمكانيات الدولة المالية والفنية وهي المحرك الرئيسي لنمو الدخل القومي.

- **رفع مستوى المعيشة**

أي وهي تحقيق الحاجات الأساسية للحياة من مأكل وملبس ومشرب وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة يتطلب رفع مستوى معيشة السكان وبدرجة مرغوب فيها لتحقيق مثل هذه الغايات.

لا يقف تحقيق هذا الهدف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب، بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة، وطريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى، لذا يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا بالتحكم في معدل المواليد والهبوط به إلى مستوى ملائم، كما يجب السعي إلى تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.

- **تقليل التفاوت في الدخول و الثروات**

يعتبر هدف اجتماعي، فانخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل القومي ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخول والثروات، يؤدي بذلك إلى تقسيم المجتمع إلى قسمين قسم غني وقسم فقير.

[1]– موسى ولد الشيخ ،(البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية)،رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2004،2003،ص 38،36.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي**

الهدف هنا هو تعديل تركيب الاقتصاد القومي، وتغيير ثقافته، ففي الدول النامية يغلب قطاع الزراعة على البنين الاقتصادي، حيث تعتبر مجال الإنتاج ومصدره للعيش للغالبية العظمى من السكان، وتلعب الدور الأساسي للقطاعات الأخرى في كونها مصدر من مصادر الدخل القومي.

على هذا يجب أن تخصص نسبة معتبرة من موارد الدولة، سواء بالتنويع و إنشاء صناعات جديدة أو بالتوسع في الصناعات القائمة، وذلك حتى يتمكنون من القضاء على بعض المشاكل التي تثيرها سيطرة بعض القطاعات على البنيان الاقتصادي.

ثانيا:معوقات التنمية الاقتصادية

تواجه التنمية الاقتصادية مجموعة من المشاكل منها[1]:

أ. **مشاكل داخلية:** تكمن في ضعف الموارد المالية والتخلف التكنولوجي، حيث أن انخفاض مستوى الصحة يؤدي لانخفاض مستوى المقدرة على العمل وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاجية، الأمر الذي يتمخض عنه انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، فانخفاض مستوى الصحة، وهناك الحلقة المفرغة المتعلقة بانخفاض مستوى التعليم، إذ أن انخفاض مستوى التعليم يؤدي لانخفاض مستوى المهارة الفنية وبالتالي إلى انخفاض مستوى الدخل فانخفاض مستوى التعليم.

ب. **مشاكل خارجية:** تكمن في التبعية الاقتصادية، حيث أن الحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية يتم باستيرادها من الدول الصناعية، كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية يكون مردودها يعود أساسا للدولة المستثمرة.

وهناك أيضا صعوبات أخرى نذكر أهمها :

- **انخفاض مستوى تراكم رأس المال و الاستثمار و الادخار**

غالبا ارتفاع نسبة تراكم في الدخل القومي لا تمثل دائما حلا لمشكلة تمويل الاستثمارات الضرورية، وفي مرحلة تحديث الوطن واستيراد التكنولوجيا، يكون الحجم المطلق من التراكم أهم مؤشر ارتفاع نسبة التراكم، أما عن الاستثمارات الخارجية فهي عبارة عن المؤسسات والمشاريع التي يتم إقامتها في دولة ما ولكن بتمويل خارجي ومن قبل دولة أخرى، سواء قام بذلك الأفراد أو المؤسسات.

نعني بالاستثمار دائماً، ما يضاف إلى رصيد المجتمع من رأس المال مثل تشييد مباني سكنية جديدة، مصانع

[1] فضيلة جنوحات ،(اشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية) ،أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،2005-2006، ص ص 97،98.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جديدة، آلات جديدة، وذلك عن أية إضافة إلى المخزون من المواد الأولية والسلع تامة الصنع أو نصف المصنوعة.

- **ثانيا:النمو الديمغرافي**

يعتبر النمو الديمغرافي أي ارتفاع معدل النمو السكاني من المعوقات الهامة على الإطلاق، في طريق التنمية الاقتصادية، حيث أن هذه الزيادة قد تكون أكبر أو تساوي معدلات زيادة الإنتاج السنوي، مما يؤدي تدريجيا إلى إعاقة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

المطلب الثالث:_نظريات التنمية الاقتصادية وبعض مؤشرات قياسها

عرفت التنمية الاقتصادية في مسيرتها عدة محطات كانت الأمر الرئيسي في تفسيرها ويمكن إيجازها على النحو التالي[1]:

- **أولا: نظريات التنمية الاقتصادية**

ويمكن تلخيصها في مايلي:

1. نموذج المراحل الخطية للنمو

وتضم هذه النظرية مايلي:

1-1 نظرية مراحل النمو لروستو

تأسست هذه النظرية على يد المؤرخ البريطاني "روستو"، قام بتحليل التخلف على شكل مراحل واعتبرها 5 مراحل يجب أن تمر عليها الدولة حتى تصل إلى الدول المتقدمة يمكن ايجازها فيما يلي:

أ. مرحلة المجمع التقليدي

يعرف على أنه ذلك المجتمع الذي يحده إطار محدود من الإنتاج تكون فيه العادات والتقاليد هي المسيطر وتلعب فيه التكنولوجيا دورا ضعيفا ويرفض هذا المجتمع أي فكرة للإصلاح أو التطوير.

ب.مرحلة التهيؤ للانطلاق(ما قبل الانطلاق)

هي مرحلة يجب أن تحدث فيها تغيرات جذرية إذ لابد من:

- حدوث ثورة تكنولوجية في قطاع الزراعات والصناعات الاستخراجية لرفع الإنتاجية في مواجهة للزيادة السكانية المتنامية.

[1]– اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية(نظريات–نماذج–استراتيجيات)، دارأسامة، عمان، ط1، 2012،ص36–51.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- توسيع نطاق الواردات بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفء والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بفرض التصدير.
- الاهتمام برأس المال الاجتماعي وهو الخاص بتشييد السكك الحديدية أو بناء الطرق والجسور وهو يرى أن هذا النوع من الاستثمارات يحتاج لرؤوس أموال كبيرة، كما أن عوائده بطيئة، لذلك وجب على حكومات الدول المتخلفة التدخل في هذا المجال.

ج.مرحلة الانطلاق

هي مرحلة يصبح فيها النمو في حالة عادية ويتم فيها القضاء على العادات الرجعية والمعوقات المؤسسية وتتميز ب:

- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من نحو 5 ٪إلى ما لا يقل عن 10٪ من الدخل القومي.
- تطوير بعض القطاعات الرائدة وصناعات رئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط أساسي لمرحلة الانطلاق على غرار ما حدث في صناعة النسيج في بريطانيا أو السكك الحديدية في الو.م.أ.
- ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار في الصناعات التي تذر عوائد كبيرة وزيادة الطلب على العمالة في القطاعات الرائدة.

د.مرحلة الاتجاه نحو النضج

الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة، ويحدث فيها ثلاث تغيرات أساسية:

- تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن.
- تغيير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليصل محلهم المديرين الأكفاء.
- يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

هـ.مرحلة شيوع الاستهلاك

تكون الدولة قد بلغت شأنا من التقدم الاقتصادي وهي تتميز بشكل عام بالخصائص التالية:

- عملية اشباع لكل الحاجات الأساسية و يتحول المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب.
- الاتجاه نحو استهلاك السلع الكمالية، إذ حتى الصناعات الاقتصادية تتجه نحو إنتاجها على مستويات عالية من الفن والتقنية.
- نزوح السكان من الريف نحو المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- لجوء الدولة لتعزيز سلطتها من خلال تطوير قطاع التسلح وتكوين علاقات خارجية مع دول أخرى.
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والفني للمجتمع.

1-2 نظرية النمو لـــ: هارود ودومار Harrod- Domar

وسيتم توضيح هذه النظرية فيما يلي[1]:

تم تطوير هذه النظرية في الأربعينات، وتعتبر كامتداد للفكر الكينزي الجديد، وقد حاول هذان الاقتصاديان تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية على النحو التالي y/y=s/k .

أي أن: معدل النمو الاقتصادي= معدل الادخار القومي /معامل رأس المال.

وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج كالتالي: y/y=s/y-n

أي: معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي/معامل رأس المال) – معدل نمو السكان

وعليه فان: معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقته عكسية بكل من معامل رأس المال ومعدل النمو السكاني المرتفع.

إذن: انطلاقا من المعادلة السابقة نستنتج أن سبب تأخر وتخلف الدول المتخلفة يرجع إلى:

-إما لضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي، وإما لارتفاع معامل رأس المال وذلك بسبب:

- ضعف التقدم التكنولوجي، أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني.

والواقع أن جميع هذه الظروف متوفرة في الدول المتخلفة، وأصبحت حجر عثرة أمام خططها التنموية.

كما نجد العكس من ذلك في الدول المتقدمة، ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار(بسبب ارتفاع الدخل وتوفر البيئة الاستثمارية الملائمة)، وانخفاض معامل رأس المال نتيجة التقدم التكنولوجي وانخفاض المعدلات السكانية نتيجة سياسة الحد من النسل.

ولتفادي معدلات النمو الاقتصادي السلبية، فإن ذلك يستوجب معدلات ادخار عالية جدا، لكن المشكل بالنسبة للدول المتخلفة هو ضعف القدرة الادخارية، إذن الحل هو تعبئة الفجوة الادخارية عن طريق التمويل الأجنبي، إما القروض الأجنبية "المديونية" أو الاستثمارات الأجنبية.

2- نظريات و أنماط التغيير الهيكلي

[1]-http://politics-constantine.yolasite.com/resources/التنمية الاقتصادية.docx
vu le 27/02/2017

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ترتكز على الآلية التي تحول بها الاقتصاديات المتخلفة هياكلها الاقتصادية الحالية من التركيز الشديد على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية التي تعيش على حد الكفاف إلى المزيد من التحضر، والمزيد من التنوع الصناعي والاقتصادي الخدمي من خلال التوسع في القطاعين الصناعي والخدمي.

وهناك مثالين شهيرين لمدخل ونمادج التغيير الهيكلي هما:

2-1 نظرية التنمية لآرثر لويس

وتتضمن هذه النظرية ما يلي[1]:

الفكرة التي انطلق منها "آرثر لويس" وهي كيف يمكن لقطاع الصناعة حتى يصبح قطاعيا كبيرا من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد اعتبر أن النمو هو عبارة عن انتقال للدخل نحو الطبقة الرأسمالية لأنه يعتقد أن هذه الطبقة تتمتع بميل حدي أكبر للادخار عن غيرها من الطبقة الفقيرة، وكلما كان الادخار أكبر كلما كان الاستثمار أكبر.

إذ أن الزيادة في أرباح هذه الطبقة يؤدي إلى الزيادة في استثماراتها وهذا يعني زيادة النمو الاقتصادي للدخل الوطني.

فإنه حسب "آرثر لويس" لابد أن تكون أجور عمال القطاع الحديث أكبر من أجور القطاعات التقليدية الأخرى(مثل الزراعة) بقدر كاف حتى تحفز عمالهم على ترك مزارعهم وحرفهم وعائلاتهم ليذهبوا للمدينة قصد العمل في القطاع الحديث مع العلم أن تكاليف العيش في المدينة أكثر مما هي في القرية (إذ لابد من مأوى ونقل وكساء يتلاءم مع تقاليد المدينة)، فيزداد العمال في هذا القطاع غير أن زيادتهم لا تؤدي إلى رفع الإنتاجية بل إنها تشكل بطالة مقنعة فتصبح الإنتاجية الحدية للعمل معدومة.

2-2 التغيير الهيكلي ونمادج أنماط التنمية

وتتركز فيما يلي[2]:

مثلما وجدنا في نموذج "لويس" فإن نمادج التنمية لتحليل التغيير الهيكلي تركز على العملية المتتابعة التي من خلالها يتحول الهيكل الاقتصادي، الصناعي المؤسسي في الاقتصاديات المتخلفة ليسمح باستبدال الصناعات الحديثة بدلاً من الزراعة التقليدية كوسيلة للنمو الاقتصادي.

فإن أول ما يلفت انتباهنا أن زيادة الادخار والاستثمار وفقاً لتحليل نماذج التنمية بالرغم من كونها شرطاً ضروريا إلا أنها لا تمثل شرطاً كافية للنمو الاقتصادي.

---

[1] اسماعيل محمد بن قانة،مرجع سبق ذكره،ص54.

[2] محمود حسن حسني وآخرون،(التنمية الاقتصادية)،دار المريخ،الرياض،ص ص139,138.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي سواء المادي أو البشري ، فيتطلب الانتقال من النظام الاقتصادي التقليدي إلى النظام الاقتصادي الحديث مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي للدولة.

هذه التغيرات الهيكلية تشمل فعلا كل الدوال الاقتصادية وتشمل على التغيير الإنتاجي وتغير مكونات الطلب الاستهلاكي، التجارة الدولية، واستخدام المصادر.

كما تشمل على التغيير في عوامل الاقتصاد الاجتماعي مثل التحضر، النمو، والتوزيع السكاني في الدولة.

كما أن التحليل الهيكلي التجريبي قد أكد على تأثير كل من القيود المحلية والدولية على التنمية.

فالقيود المحلية تشتمل في حد ذاتها على قيود اقتصادية مثل الموارد الطبيعية للدولة بالإضافة إلى حجمها المادي و السكاني، كما تشمل على قيود مؤسسية مثل السياسات الحكومية وأهدافها.

أما القيود الدولية فهي تتمثل في التكنولوجيا ورأس المال الخارجي بالإضافة إلى التجارة الدولية.

فالاختلاف في مستوى التنمية بين الدول النامية والمتقدمة أو حتى بين الدول النامية وبعضها البعض يرجع بشكل كبير إلى هذه القيود المحلية والدولية، فوجود القيود الدولية يجعل الطريق أمام تحول الدول النامية عموماً مختلفاً عن الطريق الذي سارت عليه الدول الصناعية حالياً.

فالدول النامية أمامها الفرص المقدمة والمعروضة من جانب الدول الصناعية مثل مصادر رأس المال، والتكنولوجيا، الواردات الصناعية، وأسواق الصادرات التي تجعل معدل تحولها أسرع من معدل تحول الدول الصناعية أثناء الفترة التي كانت تقوم فيها بتنمية اقتصادها.

3-نظرية الدفعة القوية

ويتلخص معناها فيما يلي[1]:

تعود هذه النظرية للاقتصادي "رزونشتاين" وحسب ما ذكرنا أن أحد العناصر الأساسية لعملية التنمية يتمثل في ضرورة تحقيق مستوى معين من الاستثمارات المادية كحد أدنى للجهد الإنمائي اللازم بذله حتى يمكن تحرير الإقتصاد المتخلف من مرحلة الركود الإقتصادي وتحقيق النمو الإقتصادي الذاتي أي تطبيق ما عرف بمبدأ الدفعة القوية، وعليه فإن الدول النامية إذا نجحت في توفير أكبر حجم ممكن من الموارد الإدخارية وأستثمرتها في بناء طاقات إنتاجية جديدة خاصة في القطاع الصناعي فإنها سوف نتمكن من كسر حواجز التخلف والإنطلاق نحو تحقيق التقدم الإقتصادي والنمو الذاتي.

[1]- هشام محمود الأقداحي، (معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية) ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر،الاسكندرية،2009، ص ص 157،168.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويرجع سبب التركيز على ضرورة تكوين مقدار معين من الإستثمارات اللازمة للوصول بالمجتمع إلى مرحلة النمو الذاتي ..إلى ما فعلته الدول الصناعية المتقدمة عندما كانت في مرحلة من نموها الإقتصادي دولاً زراعية وتتصف بأغلب الصفات السائدة حالياً في أغلب الدول النامية، ومن ثم يجب على الدول النامية الساعية إلى التقدم أن تستفيد من التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الصناعية في الماضي مع الأخذ في الإعتبار إختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والأهداف المرجوة من عملية التنمية بين تلك المجموعتين من الدول.

ومما تجدر الاشارة اليه أن التركيز على ضرورة تكوين مستوى معين من رأس المال المادي في القطاع الصناعي كعامل إستراتيجي في تحقيق هدف التنمية لا ينفي أهمية عوامل أخرى تتطلبها عملية التنمية خاصة تلك المتعلقة بتوافر البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية الملائمة لعملية التنمية.

المبررات التي تستوجب ضرورة الدفعة القوية:

أ. **كبر الحد الأدنى لرأس المال الإجتماعي اللازم لتحقيق التنمية**

إن الحد الأدنى من الإستثمارات اللازمة للدفعة القوية ضروري لتحقيق حجم ضخم في بناء مرافق رأس المال الإجتماعي من مشروعات النقل والمواصلات والإسكان ومراكز تدريب القوى العاملة وغيرها من المرافق العامة اللازمة لتشجيع قيام الصناعات الإنتاجية، وتبلغ أحجام هذه المشروعات درجة من الكبر يرتفع معها حجم الإستثمارات اللازمة للقيام بها، وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة.

ب. **تكامل دوال الطلب و العرض**

فمن المعروف أن البلاد النامية تتصف بضيق حجم السوق المحلي والذي يرجع بدوره إلى ضعف القوة الشرائية للأفراد، وهذا من شأنه أن يعرض المشروع الواحد أو الصناعة الواحدة لمخاطر كبيرة تتعلق بعملية تسويق منتجات هذا المشروع، ومن ثم فإن القيام بحجم كبير من الإستثمار في عدد من الصناعات التي تتكامل مشروعاتها، سوف يؤدي إلى وجود وفرات في جانبي الطلب والعرض لمنتجاتها.

ج. **إرتفاع معدل الزيادة السكانية**

من الملاحظ أن العديد من الدول النامية في وقتنا الحاضر تتميز بإرتفاع معدل الزيادة السكانية نتيجة لإرتفاع معدلات المواليد وإنخفاض معدلات الوفيات، ولا شك أن هذا الإرتفاع في معدل الزيادة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

السكانية يفرض على الدول النامية ضرورة زيادة حجم الجهود الإنمائية التي تبذلها للإرتفاع بمعدل نموها الاقتصادي.

لكن من المعروف أن زيادة حجم الإستثمارات تؤدي إلى زيادة حجم الدخول أي تحسن مستوى المعيشة الأمر الذي يؤدي إلى إتجاه السكان نحو الزيادة ما تؤدي إلى إحداث تأثيرين إقتصاديين:

الأول: إحداث زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي نتيجة إرتفاع مستوى الإنتاج

الثاني يتمثل في إحداث إنخفاض في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي نتيجة الزيادة السكانية.

ولقيام المجتمع بإحداث زيادة مستمرة في معدل نموه الإقتصادي يجب القيام بحجم أكبر من الإستثمارات في مجالات الإنتاج المختلفة.

4-نظرية النمو المتوازن

تعزى هذه النظرية إلى الاقتصادي "نيركسه" الذي تبنى الأفكار الرئيسية الذي قدمها "روزنشتاين" لفكرة الدفعة القوية والتي تدعو إلى ضرورة قيام الدولة بتنفيد برنامج إستثماري ضخم في مشروعات رأس المال الإجتماعي وفي الصناعات الإستهلاكية الحقيقية التي تتكامل مع بعضها البعض وتساعد على الإنتقال من المجتمع المتخلف إلى مرحلة النمو الإقتصادي الذاتي.

وتركز تحليله على أن البلاد المتخلفة تعاني من إنخفاض في الطلب على رؤوس الأموال نظراً لإنخفاض الميل للإستثمار بها مبرراً إنخفاض الميل للإستثمار إلى ضيق حجم السوق المحلية، الأمر الذي يعرض الإستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة لمخاطر كبيرة بالنسبة لتصريف منتجاتها. وعليه فإنه ينبغي القيام بإنشاء عدد كبير من صناعات السلع الإستهلاكية المتزامنة بحيث كل صناعة طلباً على منتجات الصناعة الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن بينها وإتساع نطاق المنتجات وبالتالي تحقيق الكثير من الوفرات الخارجية لهذه الصناعات.

كما تركز النظرية على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي بحيث لا يؤدي تخلف القطاع الزراعي إلى وجود عقبات أمام نمو القطاع الصناعي.

5-نظرية النمو غير المتوازن

إرتبطت هذه الإستراتيجية بالإقتصادي"هيرشمان" وإن كان قد سبقه في هذا المجال الإقتصادي " بيرو" والذي قدم صيغة النمو الغير متوازن تحت اسم "أقطاب النمو" وتمثلت نظرية "بيرو" في أن على الدول النامية أن تركز جهدها الإنمائي في البداية في عدد من المناطق التي تتميز بمزايا نسبية حيث توافر الموارد الطبيعية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أو الموقع الجغرافي ، وأن تنمية هذه المناطق سوف يجذب ورائها المناطق الأخرى، ومع مرور الزمن سوف تنتشر عملية النمو إلى سائر المناطق في الإقتصاد القومي.

أما "هيرشمان" فقد إتفق مع أصحاب نظرية النمو المتوازن في أهمية فكرة التكامل بين الإستثمارات في الصناعات المختلفة كما يتفق معهم في أن المقدرة على الإستثمار الفردي في البلدان النامية منخفضة، كما أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية.

ومضمون سياسة التنمية المستمدة من نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان يتمثل في حصر الجهود الإنمائية في عدد محدود من القطاعات أو الصناعات القائدة والتي تتميز على غيرها في إحداث آثار لدفع الإستثمار في قطاعات للإقتصاد القومي الأخرى، ويؤدي نمو هذه القطاعات إلى دفع قطاعات الإقتصاد القومي الأخرى إلى النمو.

6-نظرية ثورة التبعية الدوليَة

نتيجة الانفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصر بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنية وسيطرتها.

وفي هذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدولية [1]:

أ- التبعية الاستعمارية الجديدة

إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزر استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز(الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدماً) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

[1]- محمود علي الشرقاوي، (النمو الأقتصادي و تحديات الواقع)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،2015،ص ص 62،64.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على العكس نظريات المراحل الخطية والتغيير الهيكلي ،فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفاية الإدخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها والتبعية الكاملة لها.

ب- نموذج المثال الكاذب

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل إقتصادية رائعة، ونمادج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

ج- فرضية التنمية الثنائية

ويفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.
- اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحلياً، و يرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.
- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع، ومن خواصها أيضاً أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا يتأثر كثيراً بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

❖ **ثانيا:بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية**

تبعا للصعوبة المسجلة في تعريف التنمية الاقتصادية بسبب اعتبارها عملية شاملة هادفة إلى إحداث تغيرات هيكلية في جوانب متعددة، ظهرت الصعوبة في قياس جوانبها المختلفة والتعبير عنها بشكل كمي بسبب وجود متغيرات نوعية لا يمكن قياسها بصفة مباشرة ومن بين أهم المؤشرات ما يلي[1]:

[1]- عبد اللطيف مصطيفي وآخرون، (دراسات في التنمية الاقتصادية)،مكتبة حسن المصرية للنشر، لبنان ،ط1،2014، ،ص ص 44،49.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1) مؤشرات الناتج والدخل

تعتمد مؤشرات الناتج والدخل على قياس التنمية من خلال نصيب الفرد من الناتج أو الدخل الفردي الحقيقي، وقد استعمله البنك الدولي لمقارنة الظواهر التنموية عالميا ونميز فيه ثلاث مجموعات من الدول: ذات الدخل الفردي الضعيف، ذات الدخل الفردي المتوسط وذات الدخل المرتفع.

2) مؤشرات هيكلية

يرى بعض الاقتصاديين ومنهم "Colin clark" أن التنمية تقاس بنسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الدخل القومي، وكلما زادت الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج وتناقصت الأهمية النسبية للقطاع الزراعي كلما ذل ذلك على أن الدولة تقطع أشواطا متقدمة في التنمية، وتستند إلى تجربة الدول الصناعية في مراحل تطورها الاقتصادي ويمكن الإشارة على بعض المؤشرات الهيكلية كما يلي:

* **مؤشرات التصنيع وأهمها:**
  - الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
  - الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.
  - نسبة العالمين في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوة العاملة.
  - نسبة صادرات المنتجات ذات التقنية العالية من إجمالي الصادرات السلعية، وعلى نجاح التنمية الاقتصادية، والعكس بالعكس.
* **مؤشرات الانتاجية:**

يستخدم الاقتصاديون وعلى رأسهم "porter" مؤشرات الإنتاجية لقياس تنافسية الدولة وهي متعددة ومن بينها:

أ-**مؤشر الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج:** والذي يقيس نسبة المخرجات إلى المدخلات، ويعاب عليه صعوبة الحصول على بيانات لبعض عناصر الإنتاج بشكل يساعد على إجراء مقارنات بين الدول، وذلك بسبب تباين أسعار الفائدة بين دول واختلاف الأنظمة الضريبية.

ب-**مؤشر تكلفة وحدة العمل:** ويعبر عنه بمؤشر الكثافة النسبية لعنصر العمل، وهو يساوي إجمالي الأجور الموزعة في الصناعة، إن انخفاض هذا المؤشر عن الواحد الصحيح يدل على انخفاض تكلفة وحدة العمل مقارنة بمستوى القيمة المضافة في الصناعة، ولكن يؤخذ عليه أن

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

انخفاض تكلفة العمل لم يعد وحده سببا كافيا للتنافسية في ظل تقدم التكنولوجيا الذي جعل أغلب العاملين في الصناعة من ذوي المهارات والخبرة العالية الذين يتقاضون أجورا مرتفعة.

3) مؤشرات التبعية الاقتصادية

تتعدد المؤشرات التي تقيس التبعية الاقتصادية ونذكر منها:

أ- مؤشرات التبعية التجارية

- مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي= $\frac{\text{الصادرات+ الواردات}}{\text{الناتج الإجمال}}*100$

- مؤشر التركيز السلعي الصادرات= $\frac{\text{صادرات السلعتين الرئيسيتين}}{\text{مجموع الصادرات}}*100$

- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات= $\frac{\text{الصادرات لأهم دولتين}}{\text{مجموع الصادرات}}*100$

ب-مؤشرات التبادل التجاري

- معدل التبادل الإجمالي= $\frac{\text{الرقم القياسي لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لكمية الواردات}}*100$

- معدل التبادل الصافي= $\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}*100$

ج-مؤشرات التبعية المالية

- عبء خدمة الدين الخارجي= $\frac{\text{أقساط الديون+الفوائد}}{\text{قيمة الصادرات}}*100$

يعكس قدرة الدولة المقترضة على مواجهة أعباء المديونية من خلال قدرتها على التصدير.

د- مؤشر عبء الإعانة

مؤشر عبء الإعانة= $\frac{\text{مجموع السكان أقل من 15 سنة+مجموع السكان فوق 68سنة}}{\text{مجموع السكان 15 سنة و 65 سنة}}*100$

وله علاقة بالانفجار السكاني الذي يمثل أحد خصائص المجتمعات المختلفة، حيث أن الزيادة السكانية تقع في فئة الأعمار غير العاملة الأطفال أو الشيوخ.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث:متطلبات التنمية الاقتصادية و أساليبها و مصادر تمويلها

إن المشكلة الرئيسية التي تقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وهي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ذلك لأن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار والذي يتحدد أساسا بسعة السوق، وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار، وطالما أن دخول الأفراد منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة، لذلك فإن تمويل التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدارة الخبيثة في أضعف نقطها والخروج من نطاقها والعمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:متطلبات التنمية الاقتصادية

لتحقيق التنمية الاقتصادية يجب توفر شروط تمس كل من الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية كافة مع التركيز على الجانب الاقتصادي بشكل خاص كونه المحور الأساسي للتنمية ومن أهم متطلبات التنمية الاقتصادية ما يلي[1]:

أ- العوامل الاقتصادية

وتضم مجموعة من الشروط ذات الطابع الاقتصادي وتشمل مايلي:

- ✓ **التراكم الرأسمالي**

وهو المتطلبات الهامة للنشاط وذلك من خلال وفرته وتراكمه، وتخضع عملية تكوينه لعناصر عديدة أهمها: حجم الادخارات الحقيقية، وجود جهاز للتمويل والإقراض، القيام بعملية الاستثمار الإنتاجي، كما أن عملية تكوين رأس المال لها أهمية مزدوجة، فهي من ناحية تفيد في المحافظة على رأس المال الحالي وعلى تجديده بصورة مستمرة، ومن ناحية أخرى يساهم في تطور ورفاهية المجتمع، خاصة وأن مستوى التقدم أي دولة يتوقف الى حد كبير على إمتلاك رأس مال (معنوي أو مادي).

- ✓ **رصيد رأس المال البشري**

ويعتبر من المتطلبات والأهداف في نفس الوقت، حيث أن أي تنمية يجب أن توجه القدر الكافي من الاستثمارات لتنمية الإنسان، من خلال تشجيعه على الخلق والابتكار، بما

[1] زغيب شهرزاد، (الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2012،ص ص 55-57.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يرفع مستوى الأداء والكفاءة التي بدورها تعد أمرا أساسيا في زيادة الإنتاجية بصفة خاصة والأداء الاقتصادي بصفة عامة، ويعرف رأس المال البشري بأنه مختلف المعارف والقدرات المكتسبة التي يكتسبها الأفراد أساسا من خلال التعليم، التدريب والخبرة.

✓ **الاعتماد على القدرات الذاتية**

هو اعتماد الدولة على الموارد و الطاقات المحلية دون اللجوء إلى العالم الخارجي كونه الأداة التي تعبر بها الدولة عن رغبتها في تجسيد استقلالها الاقتصادي بكل ما تحمله من معاني وأهداف متضمنة لتلبية احتياجات ومتطلبات خطط التنمية وبرامج الإنماء الاقتصادي.

✓ **خلق البيئة الصالحة للتنمية الاقتصادية**

فالاستقرار بشكل عام يعد أحد متطلبات التنمية الاقتصادية وهي بضرورة تحقيق استقرارا السياسات الاقتصادية المتبعة، لضمان تنفيد الأهداف المرسومة، ولذلك يجب وضع سياسات ملائمة وفعالة لها والتي يمكن تلخيصها في مايلي:

- تحقيق الاستقرار على الصعيد الاقتصاد الكلي من خلال التحكم في النفقات العمومية والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة، بما يضمن التوازن بين الايرادات والنفقات.
- إصلاح النظام المالي وتأهيله، بما يكفل استقطاب الادخار المحلي والأجنبي وينشط الاستثمار المحلي والأجنبي.
- تأهيل الاقتصاد المحلي بشكل يتناسب مع المتغيرات الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك بتبني إستراتيجية تنموية تقوم على الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي.

✓ **اتساق حجم السوق**

تعد سلعة السوق من أهم الشروط المنشطة للاقتصاد، كما تعمل على إعطاء قوة دفع للإنتاج والاستثمار واستغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة.

ب- العوامل غير الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية جوانب أخرى من أهمها:

✓ **الاسقرار السياسي**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويعتبر من أهم متطلبات التنمية، ذلك أن البلد المستقر يخلق بيئة خصبة للتنمية الاقتصادية وأن المخاطر السياسية تؤثر على بيئة الأعمال الدولية.

✓ **أسلوب الحكم الراشد**

هو من أسمى المتطلبات في خلق البيئة المحفزة لعملية التنمية، ألا وهو الحكم الجيد الرشيد، والذي يعني عملية القيادة، الإدارة، وتسيير أعمال منظمة(دولة،مؤسسة عمومية أو خاصة).

المطلب الثاني: أساليب التنمية الاقتصادية

هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الاقتصادية أهمها [1]:

- توفير رأس المال الملائم واللازم للتنمية ماديا و بشريا.
- أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل.
- تطوير آليات تخطيط قوة العمل.
- تطوير آليات الاختيار والتعيين.
- خلق نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية.
- توفير المناخ الاقتصادي والإداري المناسب.
- إعداد وتأهيل اليد العاملة بمخلف التخصصات والمهارات إضافة إلى الكفاءات.
- تزويد القوى العاملة بالمعارف، الخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات.
- تبسيط الاجراءات والحد من الروتين.
- تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي، وتوفير البيئة المناسبة وكذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية.

هذه الحلول والأساليب كلها روافد في زيادة الدخل القومي والفردي، وينعكس إيجابا على المستوى الصحي والتعليمي وتقود إلى زيادة الإنتاجية، وإلى تحقيق تنمية بكافة أبعادها.

المطلب الثالث:مصادر تمويل التنمية الاقتصادي

[1]–بوضياف ياسين، مرجع سبق ذكره،ص6.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إن التنمية الاقتصادية هي التي تحدد مصادر التمويل وليس العكس، لذلك فإن دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المفاهيم المصادر الضرورية لهذه العملية .

أولا:مفهوم تمويل التنمية الاقتصادية

يوجد مفهومان لتمويل التنمية[1]:

معنى حقيقي وآخر نقدي:

- المعنى الحقيقي: ويقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، وتتمثل هذه الموارد في:

أ- سلع الاستهلاك الازمة لسد حاجة المشغلين في مشروعات التنمية الاستثمارية، لذلك يتطلب الأمر وجود فائض في قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية عن حاجة القائمين بالإنتاج في هذا القطاع.

ب- سلع الاستثمار(معدات و الآلات) وهي تتمثل في موارد حقيقية كانت موجهة إلى الاستهلاك، ولكنها بدلاً من ذلك وجهت إلى إنتاج سلع الاستثمار، فهي تتضمن ادخاراً بما يساوي قيمتها.

- المعنى النقدي:يقصد به المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد النقدية.

ثانيا:مصادر تمويل التنمية الاقتصاد

يمكن تمويل التنمية كما أسلفنا ذكرا من مصادر داخلية ومن مصادر خارجية أيضا ويعطى شرحها بنوع من التفصيل على النحو التالي:

الفرع الأول:المصادر الداخلية لتمويل التنمية

تنقسم المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية إلى[2]:

أولا:ادخارات اختيارية

هي تلك الاختيارات التي يقبلها الأفراد والمشروعات طواعية واختيارية و تتمثل في:

1. **مدخرات القطاع العائلي:** يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية و الخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري، كما يعرفه البعض أيضا بأنه الجزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للاكتناز.

[1] محمد صفوت، مرجع سبق ذكره،ص166، 167.

[2] اسماعيل محمد بن قانة،مرجع سبق ذكره،ص294،295.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية، فمن العوامل الموضوعية نجد الدخل الوطني، وشكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة على الادخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد.

ومن المعروف أن قدرة الدول المتخلفة على تكوين الادخار قدرة محدودة والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل القومي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك، وتتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي :

- مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.
- لودائع في البنوك وصناديق التوفير.
- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

2. **مدخرات قطاع الأعمال**

يقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها والتي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الأعمال الخاص تكون من طرف الأفراد والمؤسسات، بينما ادخارات قطاع الأعمال العام تتكون من الضرائب ،القروض،شهادات الاستثمار،الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز وهو زيادة في حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد تسبب أحيانا في حالات تضخمية.

يجب الاشارة إلى أن ادخارات قطاع الأعمال العام قد ارتبط اسمها بالدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي، حيث كان هذا القطاع يقوم بشطر كبير من النشاط الاقتصادي ويقع على عاتقه تنفيذ القسم الأكبر من خطط وبرامج التنمية وعليه فإن العوامل التي تحدد مدخراته تتمثل في :

1) السياسة السعرية للمنتجات أين كانت غالبا ما تخضع لاعتبارات اجتماعية أو سياسية وفي حالات أخرى تحوي أرباحا احتكارية.
2) السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج (المواد الأولية) تخضع كذلك لنفس الاعتبارات مع دعم من الدولة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3) سياسة التوضيف والأجور كثيرا ما تفرضها الدولة على شركات القطاع العام فتكلفها بعمالة زائدة خاصة من خريجي المعاهد، الجامعات ومراكز التكوين حلا لمشكلة البطالة، إضافة لتحديد الأجور التي لا ترتبط بالكفاءة الانتاجية ونتائج الأعمال.

3. **التمويل المصرفي**

حيث تقوم به المصارف والبنوك التي تعمل كواسطة بين أصحاب الفائض المالي(المدخرين) وأصحاب العجز المالي(المستثمرين)، حيث يمكنها أن توفر مدخرات تستعملها في تمويل استثمارات لذاتها أو لإعادة إقراض المستثمرين وتختلف البنوك بين بنوك تجارية وبنوك أعمال، بنوك عامة وبنوك متخصصة(زراعية-عقارية-صناعية) وتختلف قروضها حسب طبيعة نشاطها.

ثانيا: ادخارات اجبارية

ويتجلى معناها في مايلي[1]:

هو القسط المقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية، أو بعبارة أخرى هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم و يتمثل أساسا في الادخار الحكومي والادخار الجماعي.

أ: الادخار الحكومي

هو الفائض الذي يحققه القطاع الحكومي نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن نفقاتها الجارية ونتيجة لما يتسنى للحكومة الحصول عليه عن طريق التضخم ويكون أحد مصادر التنمية الاقتصادية، ويتم استغلاله من طرف البنوك المركزية على شكل نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار.

فهو يساهم بنصيب ضئيل في الادخار القومي بل غالبا ما يكون هذا القطاع في معظم هذه الدول سالبا-عجز في الميزانية- والسبب في ذلك هو قصور معدَل الزيادة في الإيرادات مقارنة مع معدَل الزيادة في النفقات.

ثانيا الادخار الجماعي

[1]- جمعون نوال، (دور التمويل المصرفي التنمية الاقتصادية)،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،2013،ص43.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

هي القيمة التي تقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بكل أنواعها، وبالمقابل فإن المساهمين في هذا الادخار يحصلون على مزايا مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات.

الفرع الثاني :المصادر الخارجية لتمويل التنمية

تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي[1]:

1-القروض الأجنبية

هي إحدى الوسائل للحصول على تمويل خارجي والقروض الأجنبية قد تكون عامة أو خاصة، القروض العامة هي التي تعقدها حكومات الدول النامية مع المقيمين في الخارج سواء كانوا حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعين أو معنويين، وسواء كانت هيئات تمويل دولية أو هيئات تمويل اقليمية، أما القروض الأجنبية الخاصة فهي القروض التي يعقدها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في الدول النامية مع المقيمين في الخارج سواء كانوا أفراد أو شركات.

ولعل أهم هذه المؤسسات ما يلي :

أ. البنك الدولي للإنشاء و التعمير

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1944 لمساعدة أوروبا على الخروج من آثار الحرب العالمية الثانية، ويعتبر هذا البنك إحدى المؤسسات الخمس التي تتألف منها مجموعة البنك الدولي والذي يعمل مع الدول المتوسطية الدخل والأشد فقرا بالأهلية الائتمانية من أجل تمويل مشروعات التنمية المستدامة والتي تؤدي إلى خلق فرص العمل، والحد من انتشار الفقر، ومعالجة القضايا ذات الأهمية الإقليمية والعالمية.

ب. مؤسسة التنمية الدولية

تتمثل هذه المؤسسة التي أنشئت في عام 1960 مصدرا هاما للقروض السهلة – أي قروض شديدة الانخفاض وأجالها طويلة – التي تقدم للدول ذات الدخل المنخفض.

تحصل مؤسسة التنمية الدولية على مواردها المالية بصفة رئيسية على طريق المساهمات التي تقدمها حكومات الدول الأعضاء الأكثر غنى بالبنك الدولي كل ثلاث سنوات، وتعد لمؤسسة واحدة من أكبر مصادر التمويل المقدم إلى الدول الأشد فقرا، وتقوم المؤسسة بإقراض الأموال بشروط ميسرة، حيث أن

[1]-عبير شعبان عبده وآخرون، (التنمية الاقتصادية و مشكلاتها) ،دار التعليم الجامعي،الاسكندرية،ط1، 2013،ص ص 190،199.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

اعتمادات المؤسسة تقدم بدون فوائد وتمتد فترة سدادها إلى ما بين 25 إلى 40 سنة وتشمل فترة سماح مدتها تتراوح بين 10 سنوات إلى 5 سنوات، ولا تقدم قروض المؤسسة إلا للدول النامية شديدة الفقر.

ج.مؤسسة التمويل الدولي

ينحصر نشاط تلك المؤسسة في تقديم التمويل لمشروعات القطاع الخاص في الدول النامي، وتحصل مؤسسة التمويل الدولية على مواردها المالية عن طريق الاقتراض من البنك الدولي بالإضافة الى حصيلة ما تصدره من سندات تتداول في أسواق المال الدولية، وتستخدم هذه الموارد في تقديم قروض للقطاع الخاص وإلى اقامة وتطوير أسواق المال في الدول النامية.

وتقدم مؤسسة التمويل الدولية قروضا بأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة لمشروعات القطاع الخاص في الدول النامية، وتعتبر مؤسسة التمويل الدولي مستثمرا طويل الأجل حيث تحتفظ عادة باستثمارات في أسهم رأس المال لفترة تتراوح بين 7سنوات و15 سنة.

2-المنح و المعونات الأجنبية الرسمية

تعتبر المعونات من الدول الصناعية والدول النفطية والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية من أهم مصادر التمويل للدول النامية شديدة الفقر، ويرجع ذلك الى عدم ملاءمة قروض البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولي لظروف تلك الدول.

ومع ذلك من الصعب ايجاد علاقة ايجابية بين المعونات وبين درجة تحسن الأداء الاقتصادي وذلك لعدد من الأسباب من أهمها:

أ- صغر حجم المعونات في حالات عديدة، كذلك قد تكون المعونة مقيدة كأن تلتزم الدولة التلقية للمعونة بإنفاقها على شراء السلع من الدول المانحة، وهذا ما يتعارض مع مصلحة الدولة الملقية للمعونة ومع التخصيص الأمثل للموارد لها.

ب- تفتقر الدولة المتلقية للمعونات في معظم الأحوال الى سياسات الاقتصادية الملاءمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة منها، كذلك تكون المساعدات عادة في صالح سكان المدن وليس صالح البيئات الريفية.

3- الاستثمار الأجنبي الخاص

يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص أهمية كبيرة في تمويل التنمية في عديد من الدول النامية، وقد يكون الاستثمار الأجنبي الخاص غير مباشر اذا قام المستثمر الأجنبي بشراء الأسهم والسندات المصدرة في دولة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ما، وقد يكون مباشر عند اقامة مشروعات داخل الدولة المستضيفة، وسوف نتناول كل نوع منهما بالتفصيل:

3-1 الاستثمار الأجنبي غير المباشر

كان للاستثمار الأجنبي غير المباشر أهمية كبيرة منذ أوائل القرن العشرين حيث قام العديد من المستثمرين في الدول المتقدمة بشراء الأسهم والسنذات لمشروعات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ونيوزلندا والأرجنتين وشيلي وكانت على قمة بريطانيا، ولكن تعريض الأسواق المالية لإضرابات عديدة أخطرها كان الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين أدى بطبيعة الحال الى عدم استقرار في شراء الأسهم والسندات الخاصة بالدول النامية لسنوات طويلة.

بصفة عامة تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر الى الدول النامية بالإضرابات في أسعار الصرف الخارجي وما يربط بذلك من مخاطر، وكذلك بمدى استقرار أسواق المال الدولية والمحلية وكذلك بالاستقرار السياسي في الدول النامية.

3-2 الاستثمار الأجنبي المباشر

تفوق أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم السنوات أهمية الاستثمار غير المباشر، ويثير الاستثمار الأجنبي قضايا غير متفق عليها تماما وأهمها الشركات متعددة الجنسيات هذه الشركات يكون لديها مقر مستقر في دولة معينة وتسمى الشركة الأم ويكون لها فروع في دول أخرى، حيث أن نشاطها كان في نمو كبير خاصة في دول النامية مما يؤدي الى تدفق رؤوس الأموال من الدول النامية الى الدول المتقدمة.

تتمثل أهم محدداته في :

– تكلفة ودرجة مهارة عنصر العمل، ومدى توافر وجودة البيئة الأساسية، ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، والتغيرات في سعر الصرف، والتغيرات في معدل الفائدة العالمي، ودرجة انفتاح البلاد النامية على العالم الخارجي، واجراءات و قوانين.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى الرقي والازدهار وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات، تقوم الدولة باتخاذها من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي وغير السلعي والدخل الحقيقي لفترة زمنية طويلة، واتضح لنا أيضا أن التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية المتواجدة بين الدول المتقدمة والنامية، كما وضحنا أوجه الاختلاف بينها وبين النمو الاقتصادي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني: عموميات خول النفط و أسعاره.

تمهيـــد

لم تكن للنفط الخام استخدامات واسعة واستراتيجية في التاريخ القديم للبشرية إذ تشير مصادر استخدام البترول كان في بناء القوارب والسفن، وبناء الجدران ورصف الشوارع، و كان يتم إحراق النفط لتبخير الماء المالح لإنتاج الماء المالح في الصين فضلا عن استخدام النفط الخام كوقود للإنارة.

يعتبر الطلب على النفط الخام أمرا مهما، فهي سلعة استراتيجية مهمة لاستمرار النمو الاقتصادي وتدوير الآلة العسكرية لجميع بلدان العالم وفي مقدمتها الدول المتقدمة، ويعتبر القرن الواحد والعشرون عصر البترول، فبسببه قامت حروب من جهة وأقيمت تحالفات من جهة أخرى، فقد شهدت أسعاره عبر الزمن تغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة والتي تغير فيها سعر البترول بين الارتفاع والانخفاض مما أثر إما بالإيجاب أو السلب على كافة اقتصاديات الدول المصدرة والمستهلكة للبترول، ومنذ مطلع سنة 2000 بدأت أسعار البترول تتخد منحنى شبه تصاعدي مما سمح للدول المنتجة والمصدرة للبترول بتحقيق طفرة هائلة استطاعت من خلالها تحقيق احتياطات صرف ضخمة، لكنها سرعان ما انخفضت مند النصف الثاني من سنة 2014 بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- **في المبحث الأول**: سنتحدث عن مفهوم البترول والأسعار البترولية وأنواعها ومحدداتها.
- **المبحث الثاني** : الأطراف المؤثرة في أسعار البترول.
- **المبحث الثالث**:سنتطرق إلى تقلبات أسعار البترول العالمية من سنة 1970 إلى سنة 2016 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول : ماهية الأسعار البترولية

يعتبر السعر البترولي أمرا في غاية الأهمية في اقتصاد أي بلاد خاصة الدول ذات الطابع الريعي، وهناك محددات عديدة تلعب دورا في تحديد أسعار النفط، لذلك سنقوم بتعريف النفط، سعر النفط وأنواعه ومحدداته.

المطلب الأول : ماهية البترول

باعتبار النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية، سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على البترول وأهميته.

أولا:تعريف البترول

«كلمة نفط من أصل يوناني "NAPHTA" وتعني زيت الجبلي وتقابلها في اللاتينية كلمة " petroleum" المنحوتة من كلمتين "petra" وتعني الصخر و"oleum" وتعني الزيت أي زيت الصخر وقد دعى كذلك لتفجره بين الصخور ويطلق على النفط في الفرنسية الاسم "petrole "، زيت الصخر، وفي الانجليزية " mineral oil، الزيت المعدني، وفي الألمانية erdol، زيت الأرض»[1].

« يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية، وكل جزئ يتألف من ذرات، وتتحد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد لتكون جزيئاتها وبعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد فتنتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى»[2].

أشهر النظريات العلمية لتفسير تكون البترول تقول [3]:

«أنه نتيجة تراكم العديد من الصخور المشبعة بالمركبات العضوية تحت سطح الأرض في درجات حرارة مرتفعة وضغط شديد ولفترات زمنية طويلة تحللت تلك المركبات إلى البترول المتعارف عليه والذي يندفع في صورة سائلة من الآبار عند حفرها، ونتيجة مرور فترات زمنية طويلة على تلك الآبار ومع برودتها النسبية مع الوقت تحدث عملية الترسيب، فالمكونات العالية الكثافة تتجه إلى أسفل مخلفة ما يعرف بالبترول الثقيل في أسفل البئر بينما يطفو البترول الخفيف والذي يكون أكثر نقاء على السطح، وفي الحالات التي تكون فيها تلك المركبات قد دفنت على أعماق كبيرة فإن الضغط والحرارة الشديدة جداً تحولها إلى غاز طبيعي، وفي الحالات التي قد تكون دفنت في أعماق صغيرة فإن عملية التحليل لا تكتمل، وتتحول تلك المركبات إلى ما يعرف بشال

[1]- صلاح يحياوي وآخرون،(أساسيات في تصنيع النفط)، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2008،ص1.
[2]- http://www.uomisan.edu.iq/library/admin/book/81387072894.pdf. Vu le 05/04/2017 à 11h.30m
[3]-حاتم الرفاعي، (البترول دروة الانتاج وتداعيات الانحدار)، نهضة مصر للنشر والتوزيع ،مصر،2008،ص ص41-42.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

البترول، وهو في الحقيقة عبارة عن صخور رسوبية مختلطة بالكيروجين وهو خليط من مواد عضوية وبالتالي هو ليس في صورة البترول الممكن استخدامه مباشرة ومادة الكيروجين هي إحدى المواد الأولية للبترول ويشكل الكيروجين ما بين 5٪ إلى 25٪ من شال البترول، ويمكن حرق شال البترول مباشرة لتوليد طاقة حرارية لتوليد الكهرباء من محطات الطاقة ولكنه يعتبر وقوداً غير عالي الكفاءة إذا ما قورن بالبترول العادي، كذلك يوجد ما يعرف بالبترول الرملي وهو خليط من الرمل والطمي والماء وبترول ثقيل، ونتيجة غلط قوام البترول الرملي بدرجة كبيرة فإنه يتم استخراجه بطرق التنجيم المتعارف عليها أو عن طريق ضخه كسائل بعد تقليل لزوجته باستخدام بخار الماء أو بعض المذيبات، وهذه عملية تحتاج إلى طاقة عالية، وأخيرا يوجد البترول العميق، وهو كما يدل اسمه بترول يوجد على أعماق كبيرة ويحتاج أيضاً إلى طاقة كبيرة لاستخراجه».

ثانيا:أهمية البترول

تتبع أهمية البترول فيما يلي[1]:

1. يعتبر البترول المصدر الرئيسي في استخدامات معينة، مثل المواصلات والنقل وكمادة أولية لإنتاج الزيوت المعدنية والشموع وغيرها.
2. أهميته في الصناعات البتروكيماوية.
3. يدخل كمادة في صناعة البلاستيك والألياف الصناعية والأصباغ.
4. يعتبر النفط من أنظف مصادر الطاقة مقارنة مع الفحم الحجري والوقود النووي.
5. سهولة نقله وتخزينه.
6. أهمية النفط لمعظم الصناعات الحديثة.

- **الأهمية الاقتصادية للبترول**

حيث يمثل البترول والغاز الطبيعي ما يقارب 66٪ من الطاقة الكلية المستخدمة في العالم حاليًا، تمثل إحتياطات البترول في دولة الشرق الأوسط ما نسبته89٪ من إحتياطات منظمة الأوبك و62٪ من إحتياطات العالم ككل، تكمن الأهمية الإقتصادية لبترول دول الشرق الأوسط في الإحتياطات الكبيرة ونسب الإستهلاك المحلي المنخفض للبترول والمعدلات العالية لمتوسط إنتاجية بئر البترول الواحد والتكلفة القليلة، لإنتاج البرميل الواحد من البرميل مع وجود العديد من الحقول العملاقة وفوق العملاقة، كما أن المناطق الشاسعة غير المستكشفة في تلك الدول تمثل المصدر الواعد لتغطية الطلب العالمي المستقبلي من البترول، مضافاً إليها مشاريع التطوير التي تجري في الوقت الحاضر على الحقول الحالية، لرفع كفاءتها الإنتاجية من البترول.

[1] سعيد خليفة الحمودي ،(أساسيات إنتاج الطاقة)،الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016،ص ص 113،114.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويضاف إلى ذلك خلوها من الكوارث الطبيعية بحمد الله.

مما سبق نستخلص أن البترول هو مادة سائلة تتكون من مركبات هيدروكربونية و لها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة.

المطلب الثاني : ماهية أسعار النفط

منذ اكتشاف النفط خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها ولذلك فان دراستنا لأسعار النفط وأنواعها والعوامل المحددة والمؤثرة فيها تعتبر ضرورة ملحة.

أولا: تعريف الأسعار البترولية

ويمكن تعريفه على النحو التالي[1]:

«هو عبارة عن قيمة المادة أو السلع البترولية معبرا عنها بالنقود ويتحدد السعر البترولي بين حد أدنى مرتبط بتكاليف الإنتاج مع ربح رأس المال المستثمر وحد أقصى مرتبط بالطلب على المنتجات البترولية، بينما يظهر السعر السوقي التوازني من خلال تساوي العرض والطلب.

والسعر النفطي من أهم متغيرات السوق البترولية العالمية لأنه وراء تزايد الإيرادات وحدوث الأزمات النفطية والتغيرات في الكثير من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول العالم».

ثانيا:طريقة تسعير البترول

يتم حسابه من خلال معادلة سعرية، تعتمد على صيغة معينة، مبنية على نشرة معينة، علماً أن أحد أهم النشرات الرئيسية هي نشرة بلانس النفطية عند الشحن وعادة ما يكون هناك فارق للنفط، فمثلا يكون السعر هو معدَل نفط برنت في فترة زمنية معينة (+) أو (–)، والفارق للنفط العربي حالياً هو (برنت)– 8 دولارات، وتعتمد هذه المعادلة بالنسبة للنفط المصدَر إلى أوروبا، أما النفط المصدر إلى أمريكا فيعتمد الإشارة إلى سعر غرب التكساس (W.T.I).

وينبغي أن نتذكَر باستمرار أن الأسعار التي نتحدَث عنها، هي الأسعار الحالية، ولا علاقة لها بالقدرة الشرائية، ولا بالأسعار التي كانت عليها سابقاً.

[1]-زغبيب شهرزاد،(الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار و العوائد النفطية)،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006،ص 38.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويعتبر معدَلات التضخم ومعدل سعر الدولار العاملان الأساسيان في التأثير عليها، فمن المعروف أن النفط يسعر بالدولار، علما أنه كانت هناك محاولات لجعل التسعير بعملات أخرى، كاليورو، أو سلة عملات لكنها لم تنجح و ضل الدولار عملة التسعير الوحيدة [1].

ثالثا:أنواع الأسعار البترولية

تعتبر أسعار البترول من أحد المواضيع المتميزة، لذلك يبدو من الضروري أن نبين أهم أنواع الأسعار البترولية خلال الفترة المذكورة، وهي كما يلي[2]:

أولا: الأسعار المعلنة

أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندرد أويل نيوجيرسي الأمريكية في عام 1880، حينما كانت السوق النفطية تتميَز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكان، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873، ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعاراً على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجة في عملية التسعير.

استمر مفعول هذه الأسعار سارياً حتى عندما دخلت السوق النفطية الأمريكية شركات نفطية جديدة في أعقاب حل الحكومة الأمريكية لاحتكار ستاندرد أويل عام 1911، و ظهور حالة المنافسة بين الشركات في تحديد الأسعار المعلنة لشراء النفط الأمريكي الخام بمعنى آخر، فقد تحولت سوق النفط الأمريكية إلى سوق منافسة بدلاً من احتكارها من قبل شركة ستاندرد أويل نيوجرزي.

في العشرينيات من القرن الحالي، حينما اكتشف النفط في مناطق عديدة من العالم، توحدت شركات النفط الكبرى في تنظيم واحد متكامل يسيطر على جميع مجلات الصناعة النفطية، حيث كان من بين ما قامت به، تحديد الأسعار المعلنة من موانئ التصدير المنتشرة في البلدان النفطية العالمية، وبخاصة موانئ الخليج وخليج المكسيك.

ولقد اكتسبت الأسعار المعلنة أهمية متزايدة بعد عام 1948 إفرنجي، وذلك عندما تم تعديل الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية العاملة في أراضي فنزويلا بسبب مناقشة أقطار الشرق الأوسط النفطية لها، وكان ذلك حينما ظهر في هذه الأقطار نظام مناصفة الأرباح بدلاً من الشبكات التي كانت تدفعها شركات النفط الكبرى لحكومات الأقطار العربية المعنية عن كل طن من نفطها الخام المصدر، أما أرباح الشركات فكانت تتحقق من تطبيق قاعدة الأسعار المعلنة بعد طرح الحسومات المتفق عليها بين الطرفين.

[1]- خالد الوزني، (مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار)، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن ،ط1 ،2008،ص ص 49،50.
[2]- نوآف الرومي، (منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط1،2000،ص ص18-24.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانياً:الأسعار المتحققة أو الفعلية

كان دخول الشركات النفطية مستقلة في أقطار الشرق الأوسط بداية لظهور أسعار جديدة في السوق النفطية سميت بالأسعار المتحققة، وذلك عندما منحت هذه الشركات بعض الحسومات على الأسعار المعلنة تراوحت بين (10-35) سنتا للبرميل الخام في الفترة ما بين شهر أكتوبر وشهر أفريل وقد كان الهدف وراء ذلك منافسة شركات النفط الكبرى في سعر نفطها المعلن والذي كان يتراوح بين (1.80-2.00) دولاراً للبرميل الخام.

تعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه، أسعاراً فعلية في السوق الآنية للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها :أنماط الاستهلاك ،طبيعة المنافسة ،الموقع الجغرافي ،المحتوى الكبريتي للنفط وكثافته النوعية ....إلخ، وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علماً بأن هذه الأسعار هي دائماً أقل من الأسعار المعلنة.

ازدادت أهمية هذه الأسعار لدى الأقطار العربية النفطية، و بخاصة الأقطار التي تقوم بتسويق نفوطها الخام مباشرة بواسطة شركاتها الوطنية.

ثالثاً:أسعار الإشارة

تكون هذه الأسعار عادة في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين الأسعار المعلنة والأسعار المتحققة. وقد طبقت لأول مرة من قبل القطر الجزائري، بعد الاتفاق الذي عقده مع فرنسا في يوم 28 جويلية 1965، وحددت أسعار الاشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار، كما طبقتها فنزويلا، حينما اتفقت مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتباراً من 1 جانفي 1967، وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا.

رابعا: أسعار الكلفة الضريبية

تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقات الامتيازات التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية.

في نفس الوقت، تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خامسا : الأسعار الآنية الفورية

لقد برزت هذه الأسعار في سوق النفط العالمية بعد أن توقفت صادرات النفط الإيرانية عن البلدان المستهلكة المتعاقدة معها، مما اضطر هذه الأخيرة إلى البحث عن نفود بديلة بسبب زيادة الطلب العالمي تجاه المعروض منه لذلك شركات النفط الكبرى والشركات النفطية المستقلة ببيع كميات من النفط الخام والذي تحصل عليه بطريقة أو بأخرى وفق حسومات معينة في السوق الآنية للنفط أو السوق الفورية، وبذلك تقوم هذه السوق بإعادة توزيع قسم من الإمدادات النفطية على البلدان المستهلكة للنفط، ولكن بكميات قليلة تراوحت في نهاية عام 1978 بين (5٪-10٪) من مجمل صادرات النفط العالمية، ثم تصاعدت نسبتها خلال عام 1979 حيث أصبحت تتراوح بين(15٪-20٪) من مجمل الصادرات النفطية العالمية، وتعتبر سوق روتردام أفضل مثال للسوق الآنية للنفط، فقد انضمت بعض دول الأوبك التي تبيع النفط في السوق الآنية مثل إيران، الكويت، قطر، فنزويلا وأندونيسيا.

بمعنى أخر، فإن الأسعار الآنية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بإنتهاء عملية البيع والشراء، وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع و الشراء.

المطلب الثالث : محددات الأسعار البترولية

من البديهيات المعروفة اقتصادياً أن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصادياً بحالة التوازن.

ويمكن أن نلخص بعض العناصر المحددة لأسعار البترول ما يلي [1]:

1.طبيعة النفط

يعتبر النفط أحد الموارد الناضبة، مما يعني عدم صلاحية القواعد الكلاسيكية لتسعيره، إذ أن تحديد السعر بالنفقة الحدية سيؤدي إلى تزايد معدلات النضوب وبالتالي حرمان الأجيال القادمة أو إنخفاض نصيبها من الموارد النفطية.

لهذا فإن استهلاك النفط يتضمن نفقات الفرصة البديلة المتمثلة في قيمة ما يمكن الحصول عليه في المستقبل، وعليه لابد من وضع هده النفقات في عين الاعتبار عند تخصيص الموارد النفطية عبر الزمن، لضمان التوزيع الأمثل بين الجيل الحالي والأجيال المؤثرة في تسعير البترول، فإن سعر النفط سيساوي النفقة

[1] –عبد المطلب عبد الحميد، (اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ط1، ص ص157،153.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الحدية للاستخراج حالياً، مضافة إليها نفقات الفرصة البديلة المقابلة للندرة، وارتفاع الأسعار عن مستوى النفقة الحدية يؤدي إلى إقلال استهلاك الجيل الحالي من النفط (أي أن الكميات المستخرجة من النفط تقل عن الكميات المستخرجة منه لو كان مورداً متجدداً)، وتتحدد نفقة الفرصة البديلة بالفرق بين القيمة الحالية للنفط والقيمة الحقيقية لتوفير بديل مناسب وكامل للنفط في المستقبل.

2. العرض

يتأثر عرض النفط بمجموعة كبيرة من العوامل من مكان إلى آخر ومن وقت إلى آخر، ومن هذه العوامل:

* تتميز صناعة النفط بتكاملها الرأسي والأفقي بحيث تختلف العوامل المؤثرة في كل مرحلة من مراحل إنتاج النفط أو بدائله.
* تتفاوت أهداف وسياسات المنتجين بصورة كبيرة حيث يتكتل معظم المنتجين الرئيسين في منظمة الأوبك التي لها أهداف وسياسات تختلف عن أهداف وسياسات المنتجين خارج الأوبك، كما تتباين مصالح وآراء المنتجين داخل الأوبك نفسها، وهذا التباين يجعل من الاتفاق على سعر أحد أمراً مستحيلاً.
* تخضع التكنولوجيا السائدة في معظم مراحل إنتاج النفط للسرية المطلقة والمقصودة على عدد محدود من الشركات والدول التي تتدخل بشكل أو بآخر في تسعير النفط.
* تتفاوت تكاليف الإنتاج في معظم مراحل إنتاج النفط من دولة إلى أخرى، كما تحاول كل دولة الاحتفاظ بأرقام تكاليف الإنتاج بسرية مطلقة.
* تتميز مرونة عرض النفط بالانخفاض مما يجعل السياسات المتعلقة بالتسعير تختلف كلية باختلاف اتجاه الأسعار.
* تتفاوت الأنواع المنتجة من النفط بصورة كبيرة وفقاً للكثافة النوعية ونسبة الشوائب والكبريت مما يجعل تسعير النفط متفاوتاً بصورة كبيرة وفقاً للتكنولوجيا المرتبطة باستخدام هذه الأنواع .
* تتفاوت احتياطيات الدول المنتجة من النفط ما يجعل سياسات وأهداف هذه الدول متفاوت ومتباين في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، حيث إن كبر حجم الاحتياطات يستلزم سياسات مناسبة لتعظيم المنافع على مدى أطول.

3.الطلب

يتأثر طلب النفط بمجموعة من العوامل التي تحدد دوره في التأثير على أسعار النفط والتي تلخيص أهمها فيما يلي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- أن الطب على النفط مشتق من الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية بحيث يتحدد السعر في أسواق مختلفة باختلاف الطلب على هذه المنتجات والمشتقات.
- أن مرونة الطلب على النفط تعتمد على مرونة الطلب على المنتجات والمشتقات النفطية، التي تعتمد بدورها على مدى توافر البدائل، وبصورة عامة فإن مرونة الطلب منخفضة، ويتوقع لها أن تستمر منخفضة حتى تخف حدة تحيز التكنولوجيا للنفط، وبالتالي إيجاد بدائل لمنتجات ومشتقات النفط.
- أن تطور التكنولوجيا المتعلقة بالسلع والخدمات المكملة للنفط تتميز بالسرعة النسبية، مقارنة بتكنولوجيا البدائل، وكذلك يؤدي ارتفاع درجة كفاءة الاستخدام في العديد من السلع المعتمدة على النفط، إلى تغير حجم الطلب على النفط.
- تتفاوت درجة النمو وحجم برامج التنمية في الدول المستهلكة للنفط مما يؤدي إلى تفاوت الطلب على النفط.
- تزايد فعالية سياسات ترشيد استهلاك النفط وقوانين حفظ الطاقة بصورة تؤدي إلى تغير حجم الطلب على النفط.
- تزايد درجة تحكم الدولة المستهلكة والشركات النفطية في الطلب، عن طريق تحديد أسعار المنتجات النهائية، وعن طريق فرض الضرائب ونسب الأرباح المرتفعة.

4.طبيعة الأسواق

تختلف الآراء حول طبعة سوق النفط بصورة كبيرة، حيث يعتقد بأتجاه أسعار النفط للتساوي مع النفقة الحدية لإنتاج النفط على المدى الطويل لنمودج المنافسة الكاملة، ولكن واقع الأمور يؤكد عدم تطبق شروط المنافسة الكاملة حول صناعة النفط بمختلف مراحلها، ولوجود عدة بدائل لبعض منتجات ومشتقات النفط، ولوجود العديد من القيود على دخول الصناعة أو الخروج منها، ويعتقد البعض بخضوع تسعير النفط لعناصر احتكارية بحتة، إذ تتمتع الأوبك بمركز احتكاري يمكنها من تحديد الأسعار وحجم الإنتاج بحرية مطلقة وبصورة تحقق لأعضائها أعلى قدر ممكن من العوائد.

وهذا الاعتقاد يخالفه البعض بحجة اختلاف الظروف الاقتصادية والمصالح السياسية للأعضاء، مما يؤدي إلى تضارب الآراء الأقرب للحقيقة بخضوع سوق النفط لمنافسة القلة، ولكن تعدد نظريات منافسة القلة يجعل الاتفاق على سياسات الإنتاج والتسعير أمراً صعباً.

5.العوامل غير الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يخضع انتاج النفط في مراحله المختلفة للعديد من العوامل غير الاقتصادية وخاصة الاستراتيجية والسياسية منها، مما يجعل أي محاولة لوضع أسس علمية واقتصادية موضوعية لتسعير النفط أمراً يخضع للاجتهاد والتبؤ، حتى لو تمكن أي باحث من التحكم في عوامل العرض والطلب والأسواق، ولهذا فإن أسعار النفط ستخضع في النهاية للموقف التفاوضي بين الشركات النفطية والدول المنتجة والدول المستهلكة، وفيما بين الدول المنتجة نفسها.

6.العلاقات الدولية

يرتبط تسعير النفط بسياسات الدول المتخلفة والمتعلقة بالسلع والمواد الأخرى، وبالسياسات المالية والنقدية وحجم التبادل التجاري، ومدى العجز أو الفائض في موازين التجارة، ومعدلات التضخم وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية وسياسات الطاقة وتطوير بدائلها المختلفة.

نتيجة لتداخل العلاقات الدولية وتعارضها في كثير من الأحيان، فإن سعر النفط لابد وأن يراعي مصالح الدول المنتجة، الدول المستهلكة، والشركات النفطية الدولية، كما أنه لابد وأن يعمل على زيادة فعالية علاقة الدول المنتجة مع بعضها البعض، وعلاقتها مع الدول المستهلكة سواء كانت نامية أو متقدمة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني :الأطراف المؤثرة في أسعار البترول

تستمد أسعار النفط استقرارها من استقرار السوق التي تخضع بدورها إلى مجموعة من الأساسيات التي تحكمها ومجموعة من الأطراف ساهمت بشكل كبير في تذبذب أسعار النفط، ومما سبق سنتناول في هذا المطلب أهم الأطراف المؤثرة على استقرارها وسلوكها.

المطلب الأول:الشركات العالمية للبترول

وهي الشركات المحتكرة في العالم للبترول ويمكن تعريفها على النحو التالي:

أولا:تعريف الشركات العالمية للبترول

تنفرد الصناعة البترولية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية العملاقة، كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها، ومنذ بداية هذا القرن كانت هناك سبع شركات تكاد تمتلك مقدرات النشاط في الإنتاج والتكرير والنقل، وكذلك احتياطي البترول الخام في العالم باستثناء روسيا ودول الكتلة الشرقية وهي[1]:

- شركات أمريكية :
  - ✓ ستاندرد أويل نيوجيرسي (اكسون حلياً).
  - ✓ ستاندر أويل كاليفورنيا (شيفرون).
  - ✓ سوكوني موبيل(موبيل حالياً).
  - ✓ جلف.
  - ✓ تكساس(تكساسو).
- شركات إنجليزية أو مشتركة:
  - o البترول البريطانية.
  - o شل الهولندية البريطانية.

من الطبيعي أن الغلبة جاءت من البداية للشركات الأمريكية العملاقة، حيث أن الاهتمام بهذه الصناعة جاء مبكراً بالولايات المتحدة الأمريكية منذ اكتشاف أول حقل للبترول في منتصف القرن الثامن عشر (1859)، وتوالى اكتشاف الحقول بها بحيث بلغ إنتاج الولايات المتحدة حوالي 43٪ من إنتاج العالم الإجمالي (21 مليون طن) عام 1900.

وقد ضلت كذلك في ازدياد حتى بلغت حوالي 52٪ من الإنتاج العالمي الإجمالي(530 مليون طن) عام 1950، ومع اكتشاف البترول في أماكن كثيرة من العالم في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين وبصفة

[1] -علي لطفي، (الطاقة و التنمية في الدول العربية)، بحوث ودراسات للنشر والتوزيع ،مصر،2008،ص ص 71،74.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاصة بالدول العربية والشرق الأوسط، ومن منتصف هذا القرن ظهرت شركات أخرى، وأصبح هناك العمالقة الصغار إلى جانب السبع الكبار.

ثانيا: استراتيجيات عمل الشركات العالمية للنفط

سيطرت الشركات العالمية الكبرى على صناعة البترول العالمية لأكثر من نصف قرن وبصفة خاصة الشركات الكبار The Seven Majors، وتليها في الأهمية بعض الشركات العالمية الأخرى وهي ست شركات، ولقد تعرضت هذه الشركات خلال عقد السبعينات للعديد من الخسائر نتيجة انخفاض وزنها في سوق الزيت الخام، وأيضا لانتقال عمليات الإنتاج إلى الدول المنتجة بعد سيطرتها على ثرواتها النفطية، وقد أدى ذلك إلى ضياع جزء كبير من الأرباح الناتجة عن عمليات الإنتاج، وقد اتخدت هذه الشركات وسائل جديدة للسيطرة على السوق العالمية للبترول كاستراتيجية خاصة بتلك الشركات.

وقد انقسمت استراتيجيات الشركات العالمية المنتجة للبترول إلى استراتيجيات قصيرة الأجل، وأخرى طويلة الأجل:

1. **الاستراتيجيات قصيرة الأجل**

وتتركز فيما يلي :

- الاتجاه نحو التوسع في البحث عن البترول في المناطق سياسياً، وتشمل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبحر الشمال بصفة أساسية.
- الاتجاه نحو التوسع في البحث عن البترول في مناطق جديدة مثل المكسيك وأنجولا والهند والصين.
- التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة، حيث انخفض حجم الزيت الخام المكرر من جانب الشركات العاليمة المنتجة للبترول بنحو 31٪ بين عامي 1973،1983، و كان هناك عاملان وراء هذا التغيير هما :

– السيطرة على المراحل الآحقة في إنتاج البترول، حيث عملت الشركات العالمية المنتجة للبترول على نقل سيطرتها إلى مراحل أخرى من مراحل الإنتاج وبالذات مرحلتي التكرير والتوزيع بالإضافة إلى قطاع الصناعات البتروكيماوية، هذا إلى جانب تبني هذه الشركات لنمط جديد من تقسيم العمل الدولي يقصر إنتاج الدول النامية في هذا المجال على المنتجات البتروكيماوية الأساسية وتوجيهها على أن تقوم هي بإنتاج الحلقات الأولى .

2. **الاستراتيجيات طويلة الأجل**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتتركز استراتيجيات الشركات الكبرى في الأجل الطويل في التحكم في تطور السوق العالمية للطاقة، ولتحقيق هذا الهدف تعمل الشركات على تركيز استثماراتها بصفة أساسية في كل من البترول والفحم والغاز الطبيعي، وهي الموارد التي ستظل تساهم بالجزء الأكبر من إمدادات الطاقة حتى عام 2020.

بالإضافة إلى ذلك تحاول أن تضمن السيطرة على تكنولوجيا المستقبل التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق البترولية في الأجل الطويل، ويشكل هذان النوعان من الاستراتيجيات أي: تنمية أنواع الطاقة، والتمكن من تكنولوجا الأجل الطويل، المحور الرئيسي لسياسة الشركات في الأجل الطويل.

وفي أواخر التسعينات عادت من جديد سطوة الشركات العالمية للبترول في ظل عمليات الاندماجات التي شهدتها مؤخراً ممثلة في اندماج شركة "اكسون" و"موبيل " وكذلك شراء شركة توتال الفرنسية لشركة "بتروفيا" البلجيكية، والجهود التي تبذلها شركتا "شيفرون" و"تيكساسو" من أجل البحث عن شريك يدعم من قوتهما الاقتصادية ومراكزهما المالية، أما شركة "شل" العالمية للبترول فقد أعلنت عن تخصيص مبلغ 4.5 مليارات دولار هيكلة نشاطها.

المطلب الثاني :منظمة الأوبك

يمكن تفصيلها على النحو الآتي[1]:

أولا:نشأة المنظمة

إن مبادرة إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول ترجع في الواقع، إلى الحكومة العراقية، التي وجهت الدعوة إلى عقد اجتماع في بغداد لتأسيس هذه المنظمة، وعلى أثر هذه الدعوة، اجتمع ممثلو خمسة بلدان مصدرة للبترول وهي: (السعودية ، فنزويلا ، الكويت ، العراق ، إيران) في بغداد في 10 أيلول 1960 ،برئاسة وزير البترول العراقي، واتفقوا في ختام اللقاء في 14 أيلول، على تأسيسها، وتم تسجيل الاتفاق المعقود بين البلدان المؤسسة لهذه المنظمة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (o.n.u).

وكان الهدف المحدد لها هو العمل على إعارة سعر البترول إلى مستواه قبل التخفيض والدفاع عن سعر النفط، ومطالبة الشركات النفطية باستشارتها بتحديد السعر لما له من تأثير على حجم عائداتها النفطية.

كان الأعضاء المؤسسون الخمسة لهذه المنظمة مصدر 80٪ من صادرات النفط الخام، ومثلّت هذه المنظمة الإدارة الجماعية والسيادة الكاملة للدول المصدرة للنفط، وعملت على تأكيد سيادة هذه الدول على ثرواتها ومواردها النفطية، وقد أقيم مركز هذه المنظمة منذ 1965 في فينا.

[1] سعدي محمد الخطيب ،(العقود البترولية وحق الشعوب في الموارد البترولية) ،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1،2015، ص ص103،105.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وكان مركزها سابقا في جنيف و تمَ نقله إلى فيينا، بعد أن رفضت الحكومة السويسرية منحها النظام للمنظمة الدولية والجدول رقم(2-1) يوضح لنا الدول المنظمة للمنظمة وتاريخ انضمامها:

الجدول رقم(2-1) الدول المنظمة للمنظمة وتاريخ انضمامها

الدول الأعضاء	تاريخ الانضمام	العدد
السعودية،فنزويلا،العراق،إيران،الكويت	1960	5
قطر	1961	6
ليبيا،إندونيسيا	1992	8
الإمارات	1967	9
الجزائر	1969	10
نيجيريا	1971	11
الغابون	1975	12
مغادرة الغابون	1994	11
أنغولا، الاكودور	2007	13
مغادرة إندونيسيا	2008	**12**

المصدر : من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الموقع:

http://www.oapecorg.org/ar/Home/FAQs vu Le 10/04/2017 à 14. 23

يبين لنا الجدول رقم(2-1) الدول المنظمة لمنظمة الأوبك، التي عددها 12 بعد مغادرة كل من الغابون، وإندونيسيا لأنها توقفت عن أن تكون مصدر رئسيي للنفط، وكذلك نظرا لزيادت النمو في الطلب على الإنتاج من داخل البلد، كما زادت الحكومة الحوافز الماليه للشركات للاستثمار في مجال تنقيب واستخراج النفط، ولكن البلد اضطر للاستيراد من دول أخرى مثل إيران والسعودية والكويت, كما أن خروج اندونيسيا من المنظمة لن يؤثر على اوبك.

ثانياً:أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول

إن أعضاء هذه المنظمة هم ثلاث فئات :

1- الفئة الأولى:الأعضاء المؤسسون.

2- الفئة الثانية: الأعضاء المنتسبون.

3- الفئة الثالثة : الأعضاء المشاركون.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تضم الفئة الأولى البلدان التالية: السعودية، العراق، الكويت، إيران، وفنزويلا، وهي الدول التي حضرت في أول اجتماع انعقد في بغداد عام 1960.

الفئة الثانية تضم البلدان التالية : ليبيا، الجزائر، أندونيسيا، قطر، الإمارات العربية المتحدة، نيجيريا، الغابون (الذي انضمَ إلى المنظمة في العام 1975).

أما الفئة الثالثة فهي حتى العام 1975 كانت تضم الغابون.

من الناحية الجغرافية، فإن منظمة الدول المصدرة للنفط تضم في عضويتها سبعة بلدان آسيوية هي: إيران، العراق، السعودية، قطر، أندونيسيا، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، وأربعة بلدان إفريقية :هي الجزائر، ليبيا، نيجيريا، الغابون وبلدين من أمريكا اللتينية هما: فنزويلا والاكوادور.

ثالثا:أهداف المنظمة

إن الهدف الرئيسي لمنظمة الدول المصدرة للبترول ما يلي[1]:

- سعيها إلى التنسيق لتوحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء فيها، وذلك بهدف ضمان أسعار عادلة ومستقرة للدول المنتجة، هذا فضلاً عن تأمين إمدادات بترولية كافية للدول المستهلكة، وتحقيق عائد مناسب على رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة النفطية.

رابعا:أبرز المحطات في مسيرة أوبك

مرت منظمة أوبك بعدد من المحطات الأساسية بين ستينات و تسعينات القرن الماضي نبرزها كما يلي:

- **عقد الستينات:** شكَلت هذه الفترة مرحلة تشكل المنظمة من دول نامية لديها نفس التوجهات والتطلعات حيال ثرواتها النفطية في مواجهة الشركات النفطية العالمية، كما تم تشكيل سكرتارية المنظمة التي نقلت مقرها عام 1965 من جنيف إلى فيينا.
- **عقد السبعينات:** تحولت المنظمة إلى لاعب أساسي على الساحة العالمية حيث تمكنت الدول المنضوية تحتها من الإمساك بزمام الأمور في ما يتعلق بحجم الإنتاج النفطي، وقد تميَزت هذه الفترتين بأزمتين أساسيتين: الأولى تمثلت في الحظر النفطي الذي فرضته المنظمة عام 1973 على صادرات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول التي ساندت إسرائيل آنذاك في حربها مع الدول العربية، والثانية في الثورة الإيرانية عام 1979، التي أدت إلى توقف بعض الصادرات النفطية إلى الأسواق العالمية وارتفاع أسعار النفط بشكل كبير ليصل إلى 40 دولاراً للبرميل.

[1]-حسان خضر، (أسواق النفط العالمية)، ،مجلة جسر التنمية، العدد السابع والخمسون، الساعة 0.46، الثلاثاء 23 فيفري، 2010، ص ص 14،15 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **عقد الثمانينات :** شهدت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً في مطلع عقد الثمانينات ما لبثت أن تراجعت بشكل حاد في عام 1986، وقد اعتبرت آنذاك الأزمة النفطية الثالثة، ففي شهر مارس 1982 تم تحديد أول سقف للإنتاج من طرف منظمة أوبك، لم تلتزم به الدول الأعضاء كاملاً، وفي عام 1984 تم تقليص نصيب كل دولة منتجة من دول أوبك.

وفي عام 1988 بدأت تشعر دول منظمة أوبك بضرورة أخذ موقف جماعي من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار.

- **عقد التسعينات:** شهد هذا العقد الأزمة النفطية الرابعة، فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط نزاعات عديدة أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل حاد مما أدى بالمنظمة إلى رفع سقف الإنتاج دون الأخذ بعين الاعتبار أزمة دول شرق آسيا، مما نجم عنه انهيار الأسعار في عام 1998.

المطلب الثاني:الوكالة الدولية للطاقة IEA

تتمثل في مايلي[1]:

أولا:نشأة الوكالة الدولية للطاقة

لقد انشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه OPEC، ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن (1974/02/11) لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

شملت في عضويتها 18 دولة غربية من أعضاء منظمة OECD ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي : الولايات المتحدة، كندا ،المملكة المتحدة، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، استراليا، نيوزلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسنبورج، ايرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال، النرويج.

ثانيا:أهداف المنظمة

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي :

[1] - محمد بن بوزيان ،عبد الحميد لخديمي ، (تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر) ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02 ، 2013،ص 202.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.
- صياغة نظام معلومات يوزع دورياً حول السوق النفطي العالمي.
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.
- تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوماً، لمواجهة طوارئ ولغرض التأثر في السوق النفطية.

ثالثا:استراتيجيات الوكالة

وتمثلت استراتيجيات المنظمة على النحو الآتي[1]:

أ. ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول وتقليل استيراده وتحقيق التعاون بين الدول أعضاء المنظمة في هذا المجال، ويشمل ذلك السماح بزيادة أسعار البترول داخل الدول الأعضاء للحد من الاستهلاك من ناحية، وتشجيع مصادر الطاقة البديلة من ناحية أخرى، كما يشمل المراجعة السنوية لسياسات الطاقة في الدول الأعضاء بهدف التأكد من تنفيد هذه الإجراءات.

ب. العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول وحفز وتطوير البحث في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والبحث عن البترول في مناطق جديدة خارج أراضي الدول الأعضاء في الأوبك، مما يؤمن توفير كمية من مصادر الطاقة الغير بترولية من ناحية، وزيادة المعروض من البترول من ناحية أخرى.

ج. أما خط الدفاع الأول فكان زيادة المخزون الاستراتيجي من النفط لدى كل دولة عضو بحيث يعادل 90 يوما من الواردات البترولية الخاصة بكل دولة، كما يشمل وضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياطات البترولية لديها، وقد تجاوز المخزون الاستراتيجي في بعض هذه الدول ذلك الحجم بكثير، بحيث وصل 342 يوماً في كندا، و433 يوماً في بريطانيا.

قد تمكنت تحقيق الهدف الذي تصبو إليه الدول الصناعية المستهلكة، ألا وهو إجراء تغييرات هيكلية في السوق العالمية للنفط لصالح الدول المستهلكة.

[1]-علي لطفي ، مرجع سبق ذكره،ص ص80،82.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

في عام 1977 أقرت دول منظمة الطاقة الدولية هدفا محدداً يقضي بتخفيض الطلب على البترول إلى 26 مليون برميل في اليوم بحلول عام 1985، الأمر الذي يوضح الهدف الرئيسي للمنظمة، وهو تخفيض حجم الطلب على البترول من دول الأوبك سواء في الأمد القصير أو الطويل، وأيضاً على زيادة جانب العرض من البترول عن طريق الاكتشافات البترولية الجديدة فضلا على عمليات التخزين التي تقوم بها هذه الدول لخام البترول وقد بلغ حجم المخزون في معظم دول المنظمة على الأرض أو فوق الماء على ظهر السفن نحو 6 مليارات برميل في الربع الثالث من سنة 1998.

كما تقوم الدول المستهلكة للبترول بفرض ضرائب بترولية تختلف تبعا للاعتبارات الداعية لفرضها، فالضريبة على البنزين تحقق حصيلة مالية تستخدم في تمويل البنية الأساسية ولتمويل الخزانة العامة، وأيضاً تفرض بدعم صناعة الفحم المحلية كما يحدث في أوروبا واليابان، وأيضا تفرض بمعدلات متفاوتة إلى المصادر البديلة للطاقة حماية للبيئة.

4رابعا:معوقات الوكالة

رغم استفادت دول الأعضاء في هذه الوكالة من التقدم التكنولوجي والتجربة الطويلة التي تملكها شركاتها غير أن نقص التضامن بين دول الأعضاء قلل من هذه الفوائد، ويتمثل هذا النقص فيما يلي[1]:

- رفض بعض الدول المستهلكة كفرنسا، والنرويج، واليونان فنلندا، الانضمام إلى الوكالة.
- انتشار الاتفاقات الثنائية الجانب من نوع التسهيلات البترولية في مواجهة المساعدة التكنولوجية بين بعض الدول المستهلكة مثل فرنسا، وإيطاليا، ألمانيا ... مع أعضاء منظمة الأوبك OPEC مثل السعودية، والعراق، وإيران.
- الموقف الخجول لبعض أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذين هم غير جاهزين للذهاب أبعد مما تريده الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الحالة المتعلقة بالدول الحيادية (سويسرا، النمسا، السويد) التي لم تنضم إلى هذه الوكالة إلآ بعد التأكيد على أنها تخلت عن كل عمل متعارض مع نظامها في الحيادية.

[1] سعدي محمد الخطيب، مرجع سبق ذكره ،ص ص 128،129 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث : تقلبات الأسعار البترولية العالمية

عرفت الأسعار البترولية في العقود السابقة تقلبات تميزت بارتفاعات وانخفاضات ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مختلف المحطات التي مرت بها أسعار البترول.

المطلب الأول: تطور أسعار النفط في الفترة (1970-1973)

تميزت هذه المرحلة بما يلي[1]:

شهدت الصناعة النفطية تطورات هامة منذ بداية عام 1970 وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين ما هو معروض وما هو مطلوب، ساعدت الدول المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة الأسعار وأدت هذه التطورات إلى أن تقرير السعر للنفط الخام في السوق العالمية من قبل دول منظمة أوبك بدلاً من تقريرها من قبل الشركات الكبرى و يتم توضيح ذلك من خلال الاتي:

يمكن اعتبار مؤتمر أوبك الوزاري الحادي والعشرين الذي انعقد في كراكاس في الفترة ما بين 9-12 ديسمبر 1970، بمثابة أول مجابهة تاريخية بين الدول المنتجة للنفط والكارتل النفطي، وتكمن أهمية المؤتمر في المطالب الجديدة والثورية التي أعلنت دول الأوبك السعي وراء تحقيقها والتي لم تقتصر كما كان الحال من قبل على الأهداف المتواضعة في زيادة نسبة الضريبة السعرية والأسعار، وقد اتخذ المؤتمر إحدى عشر قراراً نقتصر على ذكر بعضها :

- القرار 120 وقد تضمن رفع نصيب الدول المنتجة من الضريبة بحيث تصبح 55٪ على الأقل، توحيد الأسعار المعلنة للدول المصدرة على أساس اعتماد أسعار الدول التي تتميز بوضع تفضيلي، رفع الأسعار المعلنة للنفط الخام بطريقة تعكس التطور العام للأسعار في السوق العالمي، إلغاء كافة الخصومات على أسعار تصدير الخام وذلك اعتباراً من جانفي 1971.
- القرار 122 وقد تضمن وجوب زيادة في الأسعار المعلنة للخام وذلك بهدف تعويض النقص في القوة الشرائية للنقود.
- القرار 124 وقد تضمن معادلة خاصة لأسعار خام البحر المتوسط لمراعاة الارتفاع في أجور الشحن.

في عام 1971 قررت الشركات النفطية الاحتكارية بالموافقة على إجراء محادثات رسمية مع أعضاء منظمة الأوبك كمجموعة واحدة لتحديد الزيادة في الأسعار المعلنة، وقد أسفر ذلك عن اجتماع طهران في 15 فيفري 1971 الذي تم خلاله زيادة الأسعار المعلنة لنفوط هذه الأقطار.

[1]- عبد الستار عبد الجبار موسى،(التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010)،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،العدد18،2015،ص9.

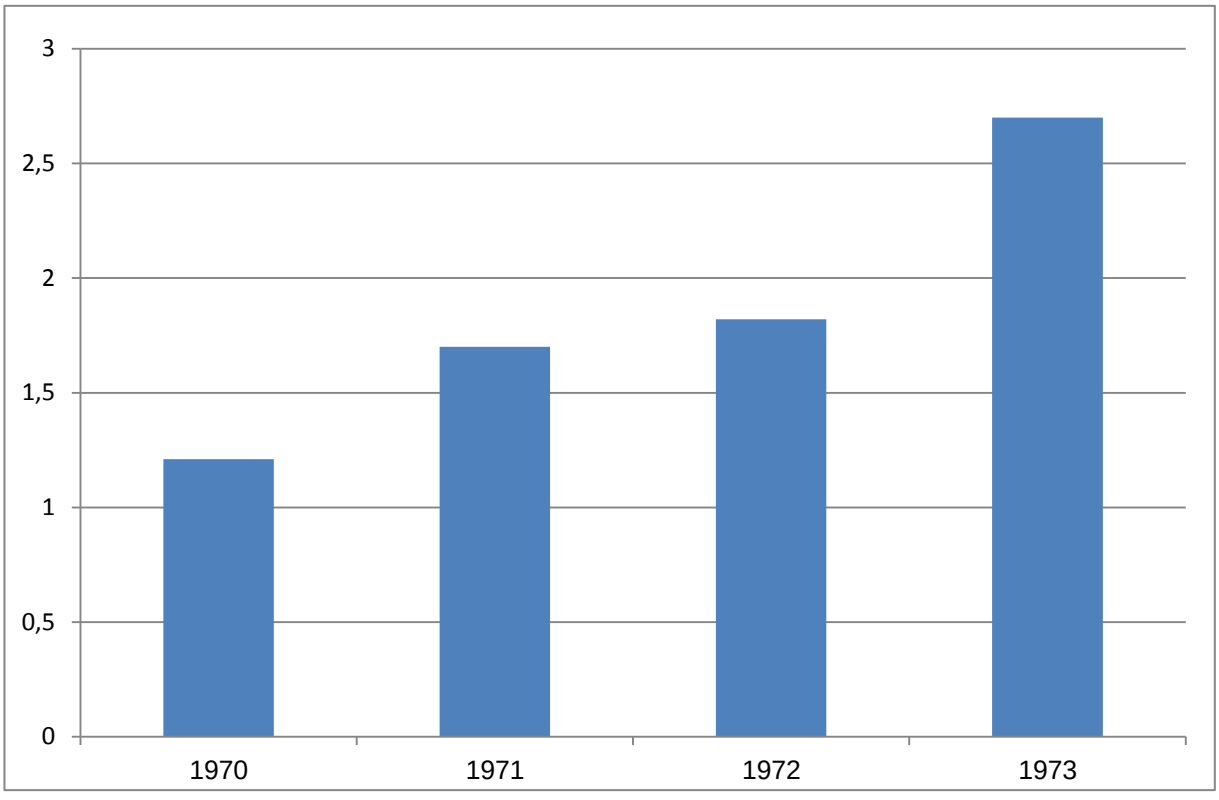
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

توصلت شركات النفط الكبرى ودول أوبك لاتفاقية طرابلس في2 أفريل 1971 على أن تعد نافذة المفعول اعتباراً من 20 مارس 1971 ولمدة خمس سنوات، حيث تم تحديد سعر أدنى معلن لبرميل النفط العربي الخام 40 درجة بمقدار 3.6 دولار/للبرميل.

بعد تراجع سعر الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية أثر تعويمه في 15 أوت 1971 فضلاً عن استمرار موجه التضخم العالمي وانعكاساتها على استيرادات الأقطار المعنية، وحصيلة هذا هو عقد اتفاقية جنيف الأولى والتي أعدت نافذة من 20 جانفي 1972، وقد ازدادت الأسعار المعلنة بحوالي 8.49٪ ليصبح سعر البرميل من النفط العربي الخفيف 34 درجة 2.479 دولار/للبرميل.

بعد التخفيض الثاني في 13 فيفري 1973 لسعر تبادل الدولار الأمريكي، في جوان 1973 تم التوصل إلى اتفاقية جنيف الثانية، ارتفعت بموجبها الأسعار المعلنة بما يقارب من11.9٪ لنفوط أوبك ليصبح سعر البرميل العربي الخفيف 34 درجة 4.3 دولار/للبرميل والشكل التالي يبين لنا تقلبات أسعار البترول من سنة 1970 إلى سنة :

الشكل رقم(2-1) تقلبات أسعار البترول من سنة 1970 إلى سنة 1973



المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع

- www.statista.com/statistics/262858. Vu LE 15/04/2017à16H.35M.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يبن لنا الشكل رقم (2-1) تغيرات أسعار النفط خلال السنوات الأربع من سنة 1970 إلى سنة 1973 حيث نلاحظ ارتفاع في المستوى العام للأسعار تدريجيا والشيء الملاحظ هنا هي سنة 1973 تميزت بالارتفاع عن باقي السنوات.

المطلب الثاني :تطور أسعار النفط للمدة 1973-199

مرت أسعار النفط في هذه المدة بتقلبات حيث نرى فترتين، فترة نرى فيها ارتفاع في أسعار النفط وفترة أخرى نلاحظ الانخفاض وسيتم توضيح ذلك فيما يلي[1]:

أولا:الفترة الأولى:من سنة 1973 إلى سنة 1980

اجتمعت أقطار الخليج الستة في الكويت يوم 16أكتوبر 1973 واتخذت قرارها التاريخي وذلك بإعلان الأسعار من جانب واحد والنص على زيادة الأسعار المعلنة لنفوط الخليج العربي بمقدار 70٪ عن الأسعار التي كانت سائدة يوم 15 أكتوبر 1973.

إن اتخاد دول منظمة أوبك قرارها التاريخي في 16 أكتوبر وتسعيرها لنفوطها من جانب واحد دون الرجوع إلى الشركات النفطية وضع حد للوضع غير الاعتيادي الذي كان يحكم عملية تسعير النفوط فقد أنهى وإلى الأبد تحكم الشركات النفطية المطلق بأسعار النفوط المنتجة في بلدان المنظمة التي هي ثروات وطنية خاصة بتلك البلدان.

منذ ذلك التاريخ بدأت مرحلة جديدة من تاريخ التسعير في صناعة النفط الدوليةو الذي ابتدأت فيها منظمة الأوبك ولأول مرة عبر تاريخ الصناعة الطويل المساهمة الفعالة في مجال التأثير على سوق النفط الخام.

قامت دول الأوبك برفع الأسعار المعلنة من جانبها لتصبح 4.3 دولار/برميل، ونظراً لما سببه الحظر وتخفيض الإنتاج من نقص في الإمدادات النفطية فقد ارتفعت أسعار النفط في السوق الفورية بشدة، وقد شجع هذا الارتفاع الشديد في الأسعار دول الأوبك على تعديل الأسعار المعلنة مرة أخرى لتصل 11.2 دولار/للبرميل في ديسمبر 1973.

ولم تشهد السنوات 1974-1978 أي تطورات سعرية هامة في السوق النفطية عدا بعض الزيادات الطفيفة في الأسعار للتعويض عن استمرار المد التضخمي وتدهور سعر الدولار، فقد ارتفع سعر نفط الإشارة ليصل إلى 14.34 دولار/برميل مع بداية جانفي 1979 علماً بأن هذه الزيادة في الأسعار تمثل المحصلة النهائية لمقدار كبير من المفاوضات داخل الأوبك بين المؤيدين والمعارضين لرفع الأسعار.

[1]- عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق ذكره،ص10.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مع نهاية عام 1978 بدأت بوادر الثورة الإسلامية في إيران مما تسبب في حالة من الترقب والحذر في السوق النفطية، ومع تدهور الإنتاج الإيراني تدريجياً حتى توقف تماماً خلال ديسمبر من العام 1978 ونظراً لضخامة الإنتاج الإيراني الذي بلغ 6 ملايين برميل/اليوم في أوائل عام 1978 فإن الدول النفطية الأخرى لم تستطع تعويض مجمل الإنتاج المفقود، مما أدى إلى تزاحم المشترين على شراء النفط من السوق الفورية لضمان احتياجاتهم فضلاً عن زيادة المخزون تحسباً للظروف المستقبلية.

كانت النتائج أن ارتفعت الأسعار بشكل كبير لتصل إلى حوالئ 32.5 دولار /برميل، وبسبب حالة الفوضى في الارتفاع المستمر في الأسعار تدخلت الدول النفطية الأعضاء لتعديل السعر الرسمي لنفط الإشارة بهدف إغلاق الفجوة بين السعر الفوري والرسمي استمرت هذه التطورات السعرية خلال عام 1979، هذا واستمرت الزيادات في الأسعار خلال الربع الأول من عام 1980 ليصل سعر نفط الإشارة إلى 32 دولار / للبرميل مع العلم أن المملكة العربية السعودية كانت تعمل جاهدة لمنع الزيادات في الأسعار من خلال رفع الإنتاج السعودي إلى حوالي 10.5 مليون برميل يومياً والبيع بأسعار متدنية مقارنة بالدول الأخرى .

لم يلبث هذا الهدوء في السوق إلا مدة قصيرة جداً بعد استقرار الأوضاع في إيران حيث اشتعلت الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 تسببت هذه الهزة الثانية في غضون مدة قصيرة جداً في إيجاد مرحلة جديدة من الفوضى في السوق النفطية.

إن تأثير الحرب في الأسعار الرسمية كان بسيط جداً بالمقارنة مع المدة السابقة حيث ارتفع سعر نفط الإشارة إلى 37 دولار/للبرميل بعد بين أعضاء المنظمة خلال جانفي من عام 1882، ومرة أخرى كان من نتائج ارتفاع الأسعار خلال هذه المدة أن ارتفعت الإيرادات النفطية لدول الأوبك لتصل إلى 201 بليون دولار في عام 1979 و282 بليون دولار في عام 1980 بالمقارنة مع 134.9 دولار في عام 1978.

والجدول التالي يبين لنا تطورات النفط الخام من سنة 1973 إلى سنة 1980:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (2-2) تطورات النفط الخام من سنة 1973 إلى سنة 1980

العام	دولار/البرميل
1973	2.7
1974	11
1975	10.43
1976	11.6
1977	12.5
1978	12.79
1979	29.19
1980	35.52

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع

www.statista.com/statistics/262858 vu le 15/04/2017à20h.35m .OBID.

من خلال هذا الجدول يمكننا رؤية أن الفترة الممتدة من سنة 1973 إلى سنة 1979 تميزت بالارتفاع في أسعار النفط وهي الانطلاقة التاريخية والتحول للسوق النفطية في أسعار البترول.

ثانيا:الفترة الثانية من سنة 1981 إلى سنة 1999

تميزت هذه المرحلة بما يلي[1] :

في عام 1982 قامت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج لتثبيت الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه شكلت عائقا أمام الأوبك و دفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985.

[1]-موري سمية ،(آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية)،مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة ماجستير،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، 2009-2010،ص ص 78،81.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

من أهم أسباب الانخفاض ما يلي :

- **الغش الممارس بين أعضاء الأوبك:** في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي وحددت سقف الإنتاج ب 17 مليون برميل يومي، إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها إنتاجية المحددة ورفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا وليبيا حصصها بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر ب 1.25 مليون برميل في اليوم.
- **المنافسة بين دول الأوبك و دول خارج الأوبك** :إن ظهور دول جديدة منتجة للبترول وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرت دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي.
- **انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة:**عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقوية بديلة كالفحم، ففي كندا مثلا تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41٪ سنة 1979 إلى 30٪ سنة 1985.

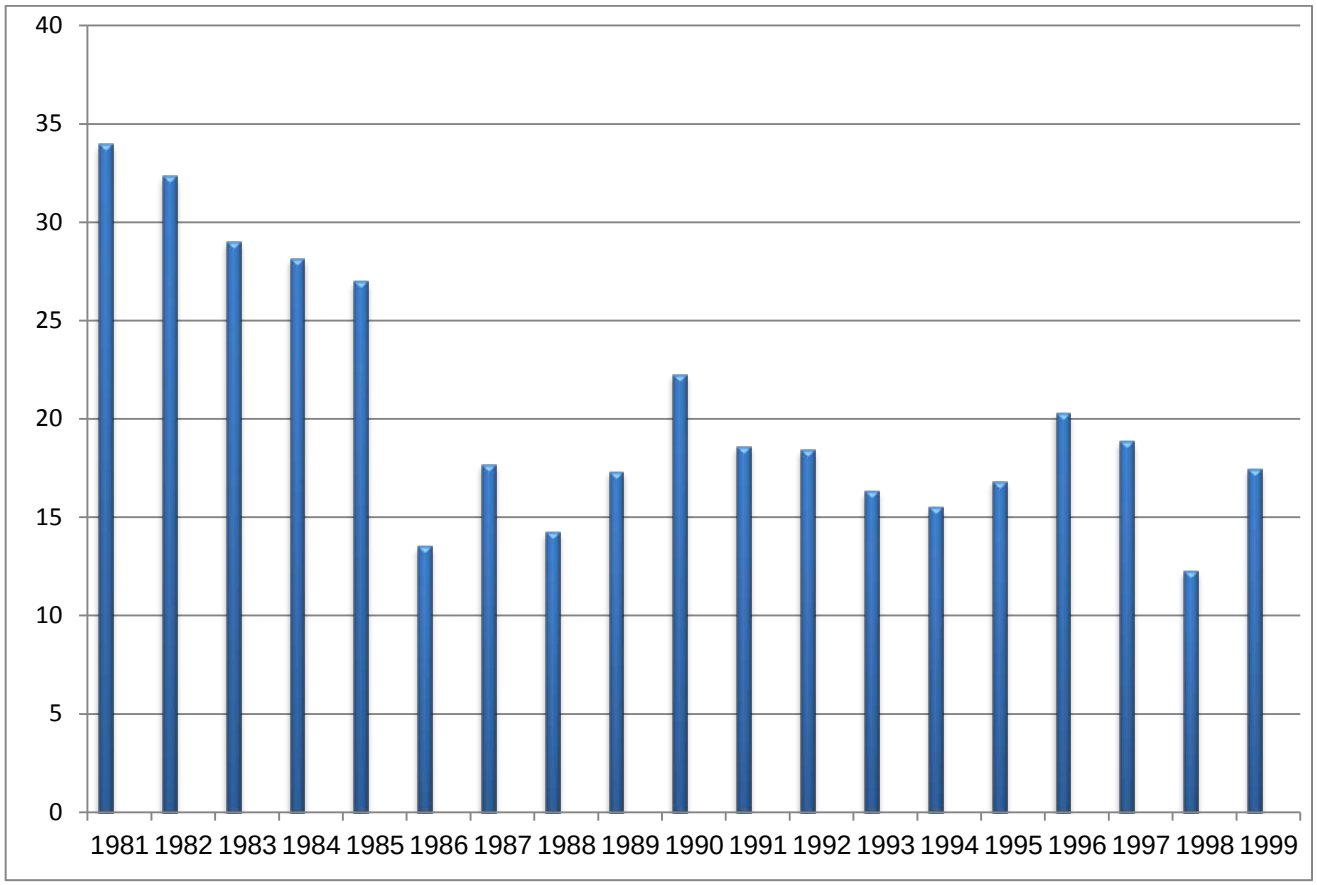
وعلى اثر أزمة 1986 عقدت الأوبك عدة اجتماعات للخروج من الأزمة في فترة 1987-1989 تراوح السعر خلالها ما بين 14.2 و 17.7 دولار للبرميل، وفي نهاية جويلية 1990 ارتفع السعر ليبلغ 21 دولار للبرميل ثم 22.3 دولار للبرميل بسبب زيادة الطلب تحسبا لحرب الخليج (الكويتية العراقية)، ثم انخفضت الأسعار إلى حدود 18 دولار للبرميل سنة 1991، وبقيت الأسعار دون مستوى 20 دولار بين 15 و 16.6 للبرميل خلال فترة (1991-1995).

تعرضت السوق النفطية العالمية في سنة 1998 إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب حيث عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مع بداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك والشكل التالي يبين لنا تقلبات أسعار البترول من خلال الفترة(1981-1999).

الشكل رقم (2-2) تقلبات أسعار البترول من سنة 1981 إلى سنة 1999



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على موقع

www.statista.com/statistics/262858.OBID VU LE 16/04/2017à08H.15M

من خلال هذا الشكل يمكننا رؤية مختلف تذبذبات وتقلبات أسعار البترول في الفترة الممتدة من سنة 1981 إلى سنة 1999، ولكن ما يميز هذه الفترة هو الانخفاض في أسعار البترول الراجع لأسباب مختلفة تم ذكرها وكذلك نلاحظ ارتفاعات طفيفة ثم التراجع بعد ذلك في مستوى أسعار البترول.

المطلب الثالث:الفترة تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2013)

بينما انخفضت الأسعار الاسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3٪ عن مستويات 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل ،إلا أنها أخذت منحا تصاعديا بعد عام 2002 وحتى منتصف عام 2008 ،حيث تخطت سلسلة متتالية من المستويات القياسية غير المسبوقة وخاصة خلال

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

النصف الأول من عام 2008، تجاوزت الأسعار الاسمية لسلة خامات الأوبك حاجز 130 دولار للبرميل، وخلال نفس العام فقد وصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك بالقيم الاسمية 94.1 دولار للبرميل وفيما يلي سنقوم بتفصيل هذه التطورات كما يلي [1]:

- **تطورات الأسعار خلال الفترة 2002-النصف الثاني من 2008**

عرفت أسعار النفط خلال الفترة 2002-2008 منحا تصاعديا منتقلا من مستوى 24.3 دولار خلال عام 2002 إلى مستوى 94.4 دولار للبرميل خلال عام 2008 ، أي بمعدل نمو سنوي قدره 41.21٪ مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث فترة الارتفاع المتواصل انتهت في بداية النصف الثاني من سنة 2008 وتلتها بعد ذلك فترة الانخفاض ولقد بلغ مقدار التغير في الأسعار الاسمية بين عامي 2002 و2008 حوالي 71.0 دولار للبرميل وبذلك فقد قفزت الأسعار إلى أكثر من أربعة أضعاف، ويمكن إبراز أهم العوامل التي ساهمت في بروز الفترة السعرية التي شهدتها أسواق خلال هذه الفترة فيما يلي:

- **النمو الاقتصادي و الطلب العالمي على النفط**

يعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2002-2008 من أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة، حيث شهد الطلب على النفط زيادة مضطردة ومتسارعة ارتفع خلالها الطلب العالمي على النفط من حوالي77.1 مليون ب/ي خلال عام 2001 إلى أن بلغت مستوياته حوالي 86.7 مليون ب/ي خلال الربع الثاني من نفس العام.

وقد كانت الزيادة في الطلب العالمي على النفط مدفوعة بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي، الذي سجلت معدلات نموه زيادات مرتفعة خلال الفترة 2001 إلى النصف الأول من عام 2008، حيث انتقل من 2.2٪ عام 2001 إلى 5.2٪ سنة 2007.

- **إنخفاض سعر صرف الدولار**

لقد أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تختلف أثراً كبيراً على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

[1]- براهيم بلقلة ، (تطور أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)مجلة الباحث،العدد12،2013،ص ص 10،12.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

حيث أن الارتفاع الكبير الذي يبدوا في الأسعار الاسمية لسلة أوبك لم يكن حقيقيا، فارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار الدولار أما العملات الرئيسية الأخرى ساهم إلى حد بعيد في اتساع الهوة بين قيمته الحقيقية والاسمية، حيث لم تتجاوز ذروة المعدل السنوي للأسعار الحقيقية 75.2٪ دولار للبرميل المسجلة في عام 2008، كما أن مقدار الزيادة في الأسعار الحقيقية كان أكثر تباطؤ عنه في قيمها الاسمية، وعند مقارنة الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك بقيمها الاسمية بالعملات الرئيسية يتضح جليا أثر انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي في تضخيم حدة الارتفاع في أسعار النفط، إذ تجاوزت معدلات الزيادة في أسعار النفط بين عامي 2000 و2008 بالدولار الأمريكي حوالي ضعف ممثيلاتها بالأورو، فلقد بلغت معدلات الزيادة في الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك ما بين عامي 2000-2008 بالدولار حوالي 241٪، بينما لم تتجاوز معدلات الزيادة خلال ذات الفترة باليورو 115٪، وبذلك لم يتجاوز المعدل السنوي لسعر برميل النفط ذروته في عام 2008 مقوما بعملات دولية أخرى 64.3 يورو للبرميل، و51.3 جنيه إسترليني للبرميل، وذلك عندما بلغ 94.1 دولار للبرميل.

- **انخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة و ارتفاع تكاليف الإنتاج**

لقد هيأت الفترة الزمنية التي شهدتها الأسواق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات والمتسمة بالمستويات المنخفضة لأسعار النفط لنزوح الاستثمارات في توسعة الطاقات الانتاجية، أضف إلى ذلك الارتفاع الهائل للتكاليف الرأسمالية للمشاريع البترول التي شهدها العقد الحالي، إذ تعتبر زيادة تكلفة الإنتاج من أحد أهم العوامل المحبطة لنشاط الاستثمار في مشاريع إنتاج النفط، خاصة في ظل البيئة غير المشجعة للإستثمار، حيث واجهت المشاريع القائمة قيد التنفيذ زيادة في تكلفة محطات الإنتاج، وتكلفة الأنابيب وتكلفة الكوادر البشرية، هذا ما أدى إلى عدم التوافق بين النمو في العرض الناجم عن قلة الاستثمار في طاقات الإنتاج الإضافية والذي نتج عن الأسعار المنخفضة خلال فترة الثمانينات والتسعينات وارتفاع تكاليف الإنتاج، وبين الزخم الصعودي في الطلب العالمي، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بالشكل التصاعدي القوي الذي عرفته منذ 2002 إلى غاية المنتصف الأول من 2008.

- **زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط**

لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات بشأن تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا في الاستثمار في السلع الأساسية نتيجة لاحتمالات التشدد في العوامل الأساسية في السوق على دخول العديد من المستثمرين الجدد للسوق النفطية والمتمثل في المؤسسات الاستثمارية مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين، وكون أن العلاقة طردية بين عائدات السلع الأساسية وارتفاع معدلات التضخم، فقد دخل العديد من

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المستثمرين في سوق السلع للتحوط ضد مخاطر التضخم وضعف الدولار، وقد ساهمت الإبتكارات المادية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون، وهو ما برز واضحا في كثافة نشاط المضاربة (هي شراء النفط بغرض إعادة بيعه بسعر أعلى، بدلا من استخدامه لأغراض تجارية) في الأسواق الآجلة للنفط.

خلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في السوق المستقبلية للبترول ترتفع من سنة إلى أخرى، بل ومن شهر إلى آخر، بحيث فاقت كمياتها وبحدة مراحل الكميات الفعلية للإنتاج أو الاستهلاك العالمي من البترول وبهذا فقد أصبح المتداول من العقود النفطية مما يعرف بالبراميل الورقية أكبر من المعروض من الشحنات النفطية الحقيقية، هذه ما أدى إلى خلق طلب وهي على البراميل الورقية للنفط، وتزايدت حدة الهلع في الأسواق إزاء الارتفاع المتواصل للأسعار مما دفع مستخدمي النفط الفعلين من مستهلكين ومصافي تكرير إلى التحوط من الارتفاع المستمر للأسعار عن طريق دعم بناء مخزوناتهم النفطية مما تسبب في زيادة متزامنة للطلب والمخزون للضغط على الأسعار صعودا.

- **مشكلة الاختناقات في صناعة التكرير**

يعود ارتفاع أسعار الخام جزئيا لضعف نمو الطاقة التكريرة بدول مستهلكة رئيسية مثل الولايات المتحدة، وذلك بسبب ضعف الاستثمار في بناء مصاف جديدة خلال العقدين الماضين، واقتصار الأمر على بناء عدد قليل من المصافي الجديدة أغلبها في آسيا حيث كانت قوانين وتشريعات حماية البيئة حائلا أما إنشائها في الدول المستهلكة وقد حفز النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2000–منتصف 2008 إلى الزيادة في استغلال طاقات التكرير المتاحة الأمر الذي دفع أسعار النفط للصعود.

- **الظواهر الطبيعية و التوترات الجيوسياسية التي عرفها العالم**

حيث تزايدت درجة الحساسية الشديدة لأسعار النفط تجاه أنباء تتردد حول مخاطر تهدد بانقطاع الإمدادات بفعل الظروف الطبيعية أو الجيوسياية، و من بين الظروف الطبيعية التي أثرت على أسعار النفط خلال الفترة 2002–2008 إعصار إيفيان الذي اجتاح خليج المكسيك عام 2004.

وإعصار كاترينا الذي ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005، حيث تعرضت الولايات المتحدة (المستهلك الأول للنفط) لعواصف بحرية أوقفت إنتاجها لكميات لا بأس بها من النفط و شلت قدرة بعض مصافيها النفطية في خليج المكسيك على إنتاج مشتقاته، كما يعتبر الملف

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

النووي الإيراني والعدوان الأمريكي على العراق سنة 2003 من أهم العوامل السياسية المؤثرة على أسعار النفط و ذلك لاعتبار إيران كمنتج ومصدر رئيسي للنفط، وباعتبار العراق ثاني منتج للنفط في منطقة الشرق الأوسط ، وقد تزامن احتلال العراق في 2003 مع اضطرابات سياسية في فنزويلا سبب إضرابا شاملا أوقف معظم الصادرات الفنزويلية من النفط، وتبع ذلك اضطرابات قبلية في نيجيريا، وبما أن فنزويلا و نيجيريا من أهم الأعضاء في الأوبك فقد فقدت المنظمة حوالي 300000 برميل نفط يوميا مما قلل من العرض النفطي في السوق النفطية.

في سنة 2010 قامت المنظمة بخفض الحصص الإنتاجية ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2 برميل في اليوم وهو أعلى مستوى للخفض على الإطلاق، مما أدى إلى بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارت الخفض المطبقة في عام 2009، حيث تراوحت الأسعار بين 77.45 و107.46 دولار للبرميل ما بين السنتين 2010،2013 على التوالي [1].

أما بالنسبة لسنة 2014، 2015،2016 نلاحظ الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول ويعود هذا الانخفاض إلى مجموعة من الأسباب أهمها :تراجع استهلاك الدول للبترول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك راجع إلى أن الدوريات المتحدة الأمريكية طورت استخدام الغاز الصخري مما هيأها لأن تصبح دول مصدرة للغاز الصخري وبالتالي التخلي أو التقليص من استهلاك نفط الشرق الأوسط.

والجدول الآتي يبين لنا تقلبات أسعار البترول من سنة 2000 إلى سنة2016:

[1] جاب الله مصطفى،(تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات)،مجلات الدراسات الاقتصادية والمالية،العدد 9،المجلد1،جوان 2016،ص9.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم (2-3) تقلبات أسعار البترول من 2000 إلى 2016

العام	دولار/للبرميل
2000	27.6
2001	23.12
2002	24.36
2003	28.1
2004	36.05
2005	50.09
2006	61
2007	69.04
2008	94.1
2009	60.86
2010	77.38
2011	107.46
2012	109.45
2013	105.87
2014	96.29
2015	49.49
2016	40.68

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع

28/04/2017 à 17h,54m. www.statista.com/statistics/262858,obid. Vu le

حيث نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول تغير جدري في أسعار البترول، حيث يمكننا رؤية إقلاع أسعار البترول من 23.12 إلى 105.87 خلال السنتين 2001 و 2013 وبعد ذلك نرى تراجع في بداية سنة 2014 وكل هذه التذبذبات ترجع إلى أسباب مختلفة تم التطرق إليها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ملخص الفصل

كملخص لفصلنا هذا وبعد الاحاطة بكافة المعلومات الخاصة بالبترول والأسعار البترولية وكذلك الفترات التي مر بها البترول عبر الزمن، لاحظنا أن السوق النفطية تميزت بعدم الاستقرار نتيجة لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، من خلال ما نلمحه من أزمات متتالية والتي كان لها تأثير تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب على اقتصاديات دول العالم.

وتعتبر سنة 1973 محطة تغير جدري و تاريخي في الصناعة النفطية فقد كانت نهاية عصر النفط الرخيص وبداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة للبترول الحق في تولي زمام التصحيح السعري وإعطاء ثرواتها النفطية العالية الجودة قيمتها الحقيقة وانتهاء عصر احتكار الشركات النفطية للبترول الذي يعتبر مصدرا أساسيا في تكوين مواردها المالية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لدور العوائد النفطية على التنمية الاقتصادية

تمهيد

لقد أصبح النفط في وقتنا هذا ذو مكانة اقتصادية واستراتيجية حيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها كذلك دورها المباشر في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، وباعتبار العوائد النفطية الطرف الرئيسي في تمويل التنمية، التي تساهم بشكل كبير في الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم وذلك من خلال تخصيص النصيب الأكبر من هذه العوائد لتسريع التنمية، أي تعتبر المحرك للتنمية.

تطمح الجزائر على غرار جميع الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولأن الجزائر اعتمدت ولا تزال تعتمد على قطاع المحروقات بما يوفره من أموال طائلة تساهم وتساعد صناع القرار على تنفيذ مخططاتهم التنموية وبالتالي تجسيد التنمية الاقتصادية، ولأن قطاع المحروقات في الجزائر رهينة التقلبات التي تحدث على مستوى السوق النفطية العالمية فإن التنمية الاقتصادية في الجزائر تبقى حسيبة تغيرات أسعار النفط وما تفروه هذه التغيرات سواء بالإيجاب أو السلب على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مساهمة العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية في الجزائر والذي تضمن خلفية تاريخية عن النفط في الجزائري، امكانية الجزائر النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية(1999-2013)، وأهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: مراحل التنمية في الجزائر.

المبحث الثالث: دور العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: مساهمة العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية في الجزائر

لعب قطاع المحروقات في الجزائر دورا رئيسيا في تمويل التنمية الإقتصادية بفضل الموارد الهامة التي يحويها حيث يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 40% وأكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة عن طريق الجباية البترولية.

سنحاول إيضاح أهم خصوصيات قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تسليط الضوء على المراحل التي مر بها القطاع وفقا للمراحل الإنتقالية التي شهدها الإقتصاد الجزائري.

المطلب الأول:خلفية تاريخية عن النفط في الجزائر

مر النفط الجزائري بعدة مراحل نذكر من أهمها مايلي[1]:

أولا:البترول قبل الإستقلال

بدأت رحلة الاستكشاف البترولي في الجزائر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وذلك مع أولى الاكتشافات في الشمال خلال عام 1877 في منطقة عين الزفت بالقرب من غليزان، ثم مع نهاية التسعينات من نفس القرن في حوض الشلف بالشمال الغربي للبلاد، أين حملت عدة آبار عميقة نوعا ما أولى الإشارات المهمة حول وجود المحروقات.

قد دفع تطور نشاط الاستكشاف البترولي في العديد من مناطق الجزائر، خلال النصف الأول من القرن العشرين، الحكومة الفرنسية عام 1946 إلى تأسيس الشركة الوطنية للبحث والاستكشاف البترولي في الجزائر "S.N.Repal" (بين مكتب البحث للبترول B.R.P و الحكومة العامة للجزائر)، إلا أنَ أولى الاكتشافات التجارية لم يتم تحقيقها إلا في عام 1948 في وادي فوترين بسيدي عيسى (ولاية المسيلة)، مظهرة تراكمات نفطية على مستوى عمق ما بين 100 و650 مترا، و خلال نفس السنة تم القيام بأولى الدراسات الجيولوجية لمناطق تيميمون، بني عباس وعين صالح، لتتجه بذلك أعمال الاستكشاف نحو الجنوب الجزائري مع بداية الخمسينات، محدثة انقلابا كبيرا في معرفة باطن الأرض الجزائرية.

في سنة 1953 تمَ إنشاء شركة البحث والاستغلال بالصحراء CREPS (من طرف مكتب البحث للبترول B.R.P وشركة SHELL)، ليتم بعدها اكتشاف حقل برقة كأول حقل غازي بجنوب عين صالح، ثم

[1]-زغيب شهرزاد وحليمي حليمة، (القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري)،مجلة دراسات اقتصادية، العدد11، الجزائر، أوت 2008،ص ص 3،4.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تلاه اكتشاف حقل الجلاح بعين أمناس قرب الحدود الليبية، غير أن سنة 1956 كانت نقطة تحول كبير في تاريخ استكشاف المحروقات في الجزائر، و ذلك باكتشاف حقل حاسي مسعود النفطي بمساحة 2500كم^2، مشكلا أحد الحقول العملاقة في العالم، وكذا حقل حاسي الرمل الغازي بمساحة 2100كم^2، وفي عام1958 تم تحميل أول شحنة من النفط انطلاقا من ميناء بوجية (بجاية) باتجاه لافيرا بمدينة مرسيليا الفرنسية.

وفي هذا الخصوص ومع تزايد أطماع فرنسا في استنزاف الثروات النفطية الجزائرية بدأت السياسة النفطية في فرنسا بالتبلور، فقامت سنة 1957 بإنشاء دستور دول الصحراء المشتركة[1]:

- **المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية**

تم إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية في11 جانفي 1957 كانت مهمتها في ضاهره تثمين الصحراء الجزائرية من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها، أما باطنه فهو جعل المنطقة ذات الحكم الذاتي تحت الإشراف المباشر لفرنسا لإستغلال الثروات البترولية.

بقي بعد هذا إنشاء الإيطار القانوني لسماح الشركات البترولية الفرنسية القيام بممارسة نشاطاته وهذا انبثق من خلال إيجاد القانون الأساسي المسمى CPS القانون البترولي الصحراوي الذي صدر سنة 1985 بعد 6 أشهر من حكم ديغول وهذا كله هدفه فصل الصحراء من التراب الجزائري لإستغلال كل الثروات الصحراوية.

ثانيا:البترول بعد الاستقلال

تميزت هذه الفترة بإبرام عدة إتفاقيات وإصدار قوانين لترقية هذا القطاع وكانت أهمها[2]:

أ-**اتفاقيات إيفان 1962:**ولعل أهم المسائل البترولية التي تضمنتها إتفاقية ايفيان هي:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.
- إستثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.
- إعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية.
- إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

إلاّ أن هذه الإتفاقية لم تحمل الجديد معها، ذلك أن السيطرة الوطنية على الثروات لم تتحقق وأهم ما حدث بعد الإتفاقية وتحديدا في 31 ديسمبر 1963 هو إنشاء الشركة الوطنية للبترول "سوناطراك".

ب -**إتفاق جويلية 1965:** لقد مثلت هذه الإتفاقية تعاون جزائري فرنسي وشملت على:

[1] -Hocine Malti, Histoire secrète du pétrole algérien, éditions La Découverte,Paris,2010,p p 23,27.

[2] - زغيب شهرزاد وحليمي حليمة،مرجع سبق ذكره،ص ص 4،5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% وصلت خلال سنتي 1968 و 1969 إلى حوالي 54% و 55% على الترتيب.

– التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة إستثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث.

– إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.

– رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة(S.N.RIBAL) الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%.

– سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي وتكون بذلك ملكية تامة لها.

– إستحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

قد ساهمت هذه الإتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك، حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار إتفاقية 1965.

ما تجدر الإشارة إليه أنه مع إفتقار شركة سوناطراك لوسائل الحفر والتنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك، هو ما تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة، كانت أولها شركة "ألفور" تمتلك فيها شركة سوناطراك 51% بينما بقيت 49% لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية "sedco" وبنفس النسبة إمتلكت سوناطراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة منها:ألجيو، ألسترا، ألريف، ألكور...الخ.

3 –ثورة التأميم:لقد مرت عملية التأميم في الجزائر بعدة مراحل أهمها:

أ) مرحلة أولى تضمنت مايلي:

– من خلال شبكة البيع التابعة لشركة بريتش بتروليوم، فرضت رقابة على شركتين أمريكتي للتوزيع والتكرير في سنة 1967.

– إبرام اتفاقية جيتي في19أكتوبر 1967، تولت من خلالها شركة سوناطراك دور المتعهد الرئيسي للأعمال و ملكية الدولة للغاز الطبيعي.

– إصدار مجموعة من قرارات التأميم للشركات الأجنبية سنة 1970 وهو ما أدى إلى الرفع من حصة سوناطراك.

–أعلنت الجزائر عن زيادة سعر البرميل من البترول إلى دولارين و95 سنت بتاريخ 21–07– 1970 .

ب) مرحلة ثانية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بعد كل تلك الإتفاقيات والمفاوضات التي خاضتها الجزائر رفقة الطرف الفرنسي، لم يبق لهذه الدولة التي تبحث عن تأكيد الإستقلال السياسي بالإقتصادي إلاّ قرارا واحدا وهو قرار التأميم، وتم ذلك من خلال خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين الذي أصدر عدة قرارات نفذت إبتداءا من يوم الأربعاء 1971/02/24 وكانت أهمها:

* ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51% من أجل التحكم الفعلي فيها.
* تؤمم حقول الغاز الطبيعي ويؤمم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية.

كانت أهمّ النتائج التي ترتبت عن قرار التأميم وأثرت على هيكل قطاع المحروقات ما يلي:

- ✓ التخلص من التبعية الإقتصادية للجزائر، والمتعلقة أساسا بالثروات الوطنية.
- ✓ إنهاء عقود الإمتياز التي إكتسبت صفة الإحتكارية في مراحل النقل والتسويق والإنتاج النفطي.
- ✓ تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في شركات "ترايسا، سويغ وسوترا"، و بيع مصنع لتسييل الغاز الطبيعي.
- ✓ رفع نسبة مشاركة وسيطرة سوناطراك إلى 51% في عقود البحث والتنقيب.
- ✓ تحول الدفع من الفرنك الفرنسي إلى الدينار الجزائري.
- ✓ فتح المجال أمام اليد العاملة الوطنية إطارات أو غيرها.

المطلب الثاني:امكانية الجزائر النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية(1999-2013)

تزخر الجزائر بإمكانيات نفطية جد مهمة في الاقتصاد الوطني وترجع أهميتها للاعتماد الكبير لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري والذي لعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا:ميزات خاصة بالنفط الجزائري

يتميز النفط الجزائري عن باقي النفوط الأخرى من خلال سمات أعطت أهمية كبيرة للبترول الوطني و من أهمها[1]:

- **ميزة الموقع الجغرافي(القرب من أسواق الاستهلاك)**

إن ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذا الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى بالفرق الناجم عن النقل يجعل منتجاتها في وضع تنافسي أفضل من منتجات بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا،نيجيريا،أو روسيا.

[1]-بن عبيزة دحو،(أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة العدد09،جانفي 2017،ص59.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ففي حالة ثبات تكلفة الانتاج والنوعية فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تحد نفسها الأقرب إلى غرب أوروبا(إسبانيا،إيطاليا،فرنسا،وانجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية.

- **ميزة نوعية النفط الجزائري**

ويتميز النفط الجزائري بمايلي[1]:

إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته 0.830 وهو يشمل على 34٪ بنزين، و24٪ غازوال، و32٪وقود التدفئة، و8٪زيت، و1٪ برافين.

كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط، ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له.

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بصحاري بلند يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بنفط العربي الخفيف، وأنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال وكاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الأوبك.

ثانيا:الثروة النفطية

تتميز الجزائر بثروة نفطية جمة يمكن استعراضها في ما يلي[2]:

- **الاحتياطات النفطية**

تتميز الجزائر كغيرها من الدول بإمكانيات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية، فهي تحتل المركز السابع عربيا من حيث إحتياطات البترول بمعدل 1.01٪ سنة2012 حسب التقرير السنوي لمنظمة الأوبك لسنة 2013، ويوضح الجدول التالي تطور الإحتياطات النفطية المؤكدة من البترول الخام للفترة(1999-2013).

[1]-عيسى مقيلد،(قطاع المحروقات الجزائرية في ضل التحولات الاقتصادية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، ،جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2007-2008،ص ص 49،50.

[2]-موري سمية، (أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية)،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2014-2015،ص 63.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول(3-1) :تطور الإحتياطات من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة(1999-2013)

وحدة(مليون/للبرميل)

السنة	الإحتياطات
1999	11.314
2000	11.314
2001	11.314
2002	11.314
2003	11.800
2004	11.350
2005	12.270
2006	12.200
2007	12.200
2008	12.200
2010	12.200
2011	12.200
2012	12.200
2013	12.200

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على :

Opec Annual statistical bulletin 2007,p17.

Opec Annual statistical bulletin 2009,p22.

Opec Annual statistical bulletin 2014,p22.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-1) تطورات احتياطات النفط الجزائرية في الفترة من سنة 1999 إلى سنة 2013 حيث نلاحظ تطور في الاحتياطات حيث كانت سنة 1999 11.314مليون برميل ثم بدأ الارتفاع مند سنة 2003 حيث قدرت الاحتياطات 11.800 مليون للبرميل لتصل إلى 12.700 مليون برميل سنة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2005 وبعد ذلك عرفت الاحتياطات استقرارا في السنوات التالية من 2005 إلى 2013 قيمة 12.200 مليون برميل.

- **إنتاج البترول الخام**

مر الإنتاج الاجمالي للنفط الخام الجزائري بعدة تطورات أهمها كما يلي[1]:

عرف سنة 2000 إنتاج بقيمة 46.60 مليون طن لينخفض سنة 2001 إلى 39.85 بسبب الأحداث العالمية التي أدى إلى انخفاض البترول الأمر الذي وجب التقليل من الإنتاج، بعد ذلك انتعش الاقتصاد العالمي وعادت الأسعار إلى الارتفاع الأمر الذي أدى إلى زيادة الانتاج من سنة 2002 إلى سنة 2008 على التوالي 44.43 مليون برميل، 67.74 مليون برميل.

وفق معدل نمو سنوي متوسط ب4.23٪ خلال العقدين الماضيين، حيث يعد حقل حاسي مسعود، أهم مساهم في الإنتاج الكلي بنسبة 37.5٪، إلى نوعية النفط التي تعطي عند تكريره منتجات ذات جودة عالية، ويرجع هذا التطور الملحوظ في إنتاج النفط الخام إلى عمليات التحديث التي أدخلتها الجزائر على وسائل الإنتاج، وتبني إستراتيجية الشراكة للتوسع في الإكتشافات وعمليات الإستغلال والنقل والتكرير.

1-زغبي نبيل، (أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير2011-2012،ص 56.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول(3-2) :تطور انتاج لنفط الخام في الجزائر خلال الفترة(1999-2013)

الوحدة:مليون برميل يوميا

السنة	كمية الانتاج
1999	749.6
2000	796.0
2001	776.6
2002	729.9
2003	942.4
2004	1,311.4
2005	1,352.0
2006	1,368.8
2007	1,371.6
2008	1,356.0
2009	1,216.0
2010	1,189.8
2011	1,161.6
2012	1,199.8
2013	1,202.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

Opec Annual statistical bulletin 2007,OBID,p21.

Opec Annual statistical bulletin 2009,OBID,p10.

Opec Annual statistical bulletin 2014,OBID,p10.

من خلال الجدول رقم (3-2) يتضح لنا تطور الطاقة الإنتاجية للبترول الخام في الجزائر، ولعل ذلك راجع إلى الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، ولأن صناعة البترول تتطلب مهارات فنية وتكنولوجية عالية إضافة إلى ضخامة رأس المال، فتحت السلطات الجزائرية المجال أما الإستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات رقم 07-05 لسنة 2005 والذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب من خلال المناقصات، وقد بلغ عدد هذه الشركات ما يفوق 50 شركة تنشيط بالشراكة مع سوناطراك،

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وحسب تقارير منظمة الأوبك إرتفع الإنتاج الجزائري من 776 ألف مليون برميل يومي سنة 2001 ليبلغ 1.356 مليون برميل يومي سنة 2008 ثم 1161.6 سنة 2011 و 1199.8 سنة2012، وخلال الفترة الممتدة(2004-2012) من إكتشاف عدة حقول من النفط الخام .

المطلب الثالث:أهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية

نتيجة للموارد المالية التي حققتها الجزائر جراء ارتفاع أسعار أدى إلى تحسن بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية والتي سيتم التطرق إليها في الآتي:

- ✓ الناتج المحلي الخام(PIB) عرف ارتفاعا من 48.641مليار دولار سنة 1999 إلى 103.198 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 171.001 مليار دولار سنة 2008 ليصل سنة 2013 إلى 723..209مليار دولار.
- ✓ معدل التضخم عرف معدل التضخم انخفاضا من2.1٪ سنة 1999 إلى 1.9٪ 2005 ليشهد ارتفاعا سنة 2008 إلى 4.4٪ ثم ينخفض مرة أخرى سنة 2013 إلى 3.3٪.
- ✓ الاحتياطات من العملة الأجنبية شهدت ارتفاعا من 4.4 مليار دولار سنة 1999 لتصل إلى56.2 مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 110.3 مليار دولار سنة 2007 بعد ذلك شهدت ارتفاعا كبيرا سنة 2013 لتصل إلى 194.01مليار دولار.
- ✓ معدل البطالة عرف انخفاضا معتبرا خلال الفترة 1999-2013 فقد بلغ سنة 1999 نسبة 29.3٪ لينخفض إلى 15.3٪ سنة 2005 ثم 11.3٪ سنة 2008 ليصل إلى 9.8٪ سنة 2013 وذلك من خلال الاستثمارات التي قامت بها الدولة.
- ✓ انخفضت المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999 إلى 16.4 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 4.7 مليار دولار سنة 2006 لتصل سنة 2013 إلى 3.4 مليار دولار من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون.

وما يمكن القول هنا أن هذه الزيادة لا تعبر عن تحسن حقيقي بل مؤقت باعتبار أن جل الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى وبالتالي قد تحدث اضطرابات خطيرة بسبب تقلب أسعار البترول.

1

[1] زغبي نبيل نفس المرجع السابق.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني:مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر

مرت التنمية الاقتصادية في الجزائر مند الاستقلال بمراحل أدت إلى تسريع عجلة التنمية وإلى تحقيق أهداف مرجوة وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى هذه الفترات بالتفصيل.

المطلب الأول:مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق (1962-1966)

تميزت بداية هذه الفترة أي في سنة 1962 بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي[1]:

-غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجوه بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت 80٪ من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.

-قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوروبيون ويحتل مساحة ب 3ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.

-الهياكل القاعدية: هي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000كم، و4300كم من السكك الحديدية و20 مطار، وشبكة الكهرباء، و600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشات أخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية.

-مغادرة ما يقارب مليون إطار تقنيا أوروبيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي و 35000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدما، وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.

- التخلي شبه التام عن الاستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين.

-وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى.

عند مغادرة المعمرين حولوا معهم إدخاراتهم ورؤوس أموالهم، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750مليون فرنك، وانعدام الائتمان ونتج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات.

[1] صالح مفتاح،(تطور الاقتصاد الجزائري وسماته مند الاستقلال إلى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق)، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية و الممارسات التسويقية.،جامعة بسكرة،2013/11،ص2.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة**

أمام هذه الوضعية كان لابد للسلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي:

–تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها.

–المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر واستعادت الدولة 56٪ من أسهم الشركة البترولية(S.N.REPAL) و (RAFFINERIE) بالجزائر العاصمة، و20 ٪ من حصص شركة الغاز CAMEL،و 40 ٪ في رونو CARL RENAULT و30٪ فيS.A.B.A.B و25٪ في الاتحاد الإفريقي، والسباكة الأكثر أهمية في الجزائر و أقيمت بعنابة.

–إنشاء دواوين وطنية و شركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية الإقتصادية، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل، وبيع المحروقات sonatrach في سنة 1963،الشركة الوطنية للتبلغ والكبريت في 1964، شركة sns في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد وشركة S O M F A في صناعة الميكانيكية والطائرات.

–وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في1962/12/12، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964، وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني في الجزائر B N A في 1966/08/13.

كان الهدف الإستراتيجي من هذه السياسة التنموية حسب (الميثاق الوطني 1976):

استكمال الاستقلال الوطني، وبناء مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان والاهتمام بترقية الفرد وفتحه بحرية، وكانت الاستثمارات في الفترة (62-67) ضعيفة.

المطلب الثاني: مرحلة الاقتصاد الاداري المخطط(1967 –1992)

وتميزت هذه المرحلة بما يلي[1]:

أولا:التصحيح الهيكلي الأول(1967–1979)

اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها:

[1]-كربالي بغداد، (نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر)،مجلة العلوم الانسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد8، جانفي2005 ،ص ص3،7 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ **المخطط الثلاثي(1967-1969)**الذي يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2 ٪ من إجمالي الإستثمارات لسنة 1967 مقابل 13٪ سنة 1963، ولقطاع الزراعة 12.5 ٪ سنة 1967 مقابل 17.5 ٪ سنة 1963.
- ✓ **المخطط الرباعي الأول(1970-1973)** قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصفية بتصور المشاريع الاستثمارية الاستمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، إن الهدف المرجو من ذلك المخطط، هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.
- ✓ **المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)** تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والالكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات، إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي الخام، حيث حقق65.42٪سنة 1978 مقابل 30.07 ٪ سنة 1969.

تتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

ثانيا:التصحيح الهيكلي الثاني1979-1989

تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في:

* عملية التنازل عن ممتلكات العمومية من خلال صدور القانون84/81، ثم القانون87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، ومن أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 80-242 الصادر في 04-10-1980 وطبقت في بداية 1981، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة، واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي و المصرفي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إن القيام بتلك الإجراءات، كانت ترمي في عمومها إلى التخلي التدريجي عن المفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، رأت الدولة ان تقوم بإعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية، وتم ضبط قوانين الاستثمار في القطاع الخاص 82-11 وفي إطارة تم حتى سنة 1984 التصريح بالاستثمار لحوالي 1000.

تستهدف الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسة العمومية، بغية تغير قانونها الأساسي، وتنظيمها، وكيفية العمل، وعلاقتها مع الدول ومحيطها، أي كانت غايتها إزالة كل القيود لإرجاع مهمتها الأساسية، يفهم من ذلك أن نية الإصلاحات هي جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية ونجاعة، وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية.

ثالثا:التصحيح الهيكلي الثالث 1988-1992

استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها على سبيل المثال:

* استقلالية المؤسسات العمومية(01/88 قانون)، حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاد القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة المركزية.
* تهدف هذه الإصلاحات إلى التفريق بين تسيير المؤسسات الاقتصادية بواسطة لجان إدارية تمثل الإدارة والمساهمين، والملكية الإدارية التي تبقى في يد الدولة عن طريق صناديق المساهمة.
* إن قانون المالية03/88 الصادر يوم 12-01-1988 يعتبرها كشخص اعتباري يخضع للقانون التجاري، ومنبع لتراكم رأس المال، ومولد للسلع والخدمات.
* ركزت التقارير(التقرير الأول في ديسمبر 1986، الثاني في جوان 1987، والثالث في مارس 1988) على سلسلة من المبررات دون التطرق إلى مبادئ اقتصاد السوق، ونتيجة ذلك تم استنتاج ثلاثة مبررات أساسية انطلاقا من التقرير الثاني جوان 1987،حيث تتمثل في:

-تعتبر كعملية لإعادة تكييف الاقتصاد الوطني حسب المعطيات الجديدة، وبالتالي السعي إلى تحقيق فعالية السياسة الاقتصادية.

-تحقيق تلك النتيجة السالفة الذكر، يتطلب أن تقوم تلك الإصلاحات بالربط بين التخطيط وعمل السوق،إلا أن هذه العملية تطرح إشكالية الضبط بين الخطة والسوق.

-عملية الإصلاح بدأت في بداية الثمانينات انطلاقا من إعادة هيكلة المؤسسات، إلا أنها تعطلت عدة سنوات بسبب الاختلالات الموجودة بين المؤسسات والعمل الحقيقي سواء عل مستوى الحقوق أو الاقتصاد.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قد منح للبنك الجزائر مسؤولية المراقبة النقدية والمصرفية من خلال القانون الصادر 10/90(قانون القرض والنقد الصادر يوم 14-04-1990)، بعد ما كان يحمل اسم البنك المركزي، مع طرح إمكانية إنشاء بنوك خاصة سواء وطنية أو أجنبية، كما أنه يعفي المؤسسات العامة من الديون الأجنبية والمحلية والمستحقة.

-تبني قانون يهدف إلى تقليص احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1991)، وقرارات خاصة برفع الأجور(1991)، والشبكة الاجتماعية(1992).

-قامت الجزائر بإبرام اتفاقيتين للتأكيد، الأولى في 30 ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991 كلاهما تما عن طريق المفوضات السرية حيث كانوا يرمون إلى:

- حصول الجزائر على الموارد المالية عن طريق الصندوق الدولي(قرض ب 300 مليون DTS مع منح قرض 210 مليون DTS في حالة الاتفاق الثاني لجوان 1991).
- تحسين الوضعية المزعجة للجزائر في السوق الدولية لرؤوس الأموال، حيث تدهورت التوازنات المالية الخارجية(1990-1991)، الأمر الذي فرض على السلطات الجزائرية اللجوء إلى صندوق الدولي والبنك العالمي.

إن من أهداف الإجراءات المتفق عليها هي :

- ✓ التحرير الجزئي للإقتصاد، وذلك بقيام السلطات الجزائرية بإصدار قانون ضبط الأسعار في جويلية 1989، الذي يرمي إلى تطبيق الأسعار الحقيقية، مع التخلي التدريجي لدعمها لبعض السلع، والقيام بتغيير السجل التجاري للمؤسسات.
- ✓ وضع إطار قانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مع إعفائها من الضريبة، وهذا بالقيام بتعديل قانون الضرائب المباشرة خلال سنتي 1989-1990.
- ✓ منح رخصة استيراد مباشرة للمتعاملين الخواص، مما يعتبر كبداية لتحرير التجارة الخارجية.

المطلب الثالث:مرحلة الاصلاحات الاقتصادية و الانتقال نحو اقتصاد السوق منذ سنة 1988

مرت هذه المرحلة بعدة دفعات كالآتي[1]:

الدفعة الأولى من الاصلاحات:1988

[1] - صالح مفتاح ،مرجع سبق ذكره،ص ص 5،7.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وعندما انخفضت مداخيل الصادرات الجزائرية من الحروقات إلى 50٪، شرعت السلطات العامة في تنفيد العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية ومن بينها ما يلي:

-استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاد القرار، تمثلت في القانون رقم88-01 الصادر بتاريخ12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية.

الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط

لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي.

-مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي:إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، والإستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها.

-منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني.

-تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

-وضع تأطير جديد للأسعار.

-إعادة تنظيم التجارة الداخلية.

-إعادة تنظيم التجارة الخارجية.

-التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

-مكانة الاقتصاد غير الرسمي أو المضاربات.

-التحويل التدريجي للعملة الوطنية.

-إعادة هيكلة الدين الخارجي.

الدفعة الثانية:1992-1993

وتمثلت هذه المرحلة ب[1]:

[1]-حاكمي بوحفص , مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي, نص منشور على موقع: http://www.aliklil.com. شوهد يوم 2017/05/02 على الساعة 16.52

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلال هذه الفترة 1992-1993 حلت فترة أخرى في مسار الإصلاح يمكن تسميتها بفترة التردد والتراجع حيث طبع مسار الإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، في الوقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم أن إستراتيجيات البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل 30٪ من حصيلة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2 ٪ من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6٪ سنة 1994 ونتيجة لذلك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10٪ من الناتج المحلي أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجزا قدره 10٪ سنة1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قوض الإيرادات من الصادرات البترولية وكذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5٪ من الناتج سنة 1993-1992، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة التشدد المالي مما أثر لا على التطورات النقدية.

الدفعة الثالثة:1994-1998

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الإختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين ماي1994 وماي1995، وخلال هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لإشارة التحول إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد.

- **برنامج الاستقرار الاقتصادي**

هو عبارة عن اتفاق للاستعداد الإئتماني مدته سنة يهدف إلى تحقيق أربعة أهداف:

1-رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة.

2-احتواء وثير التضخم ومحاولة تقريبية من معدل الشركاء التجاريين.

3-خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضررا.

4-إعادة توازن ميزان المدفوعات.

ولتحقيق هذه الأهداف وبهدف إيجاد وقت ملائم لتنفيذ إستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي اتخذت عدة إجراءات:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

✓ ضبط الإنفاق، تعديل الأسعار،إنشاء آليات انتقال اقتصاد السوق، تثبيت كتلة الوظيف العمومي، اللجوء إلى التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف وجدولة مستحقات الديون الخارجية.

نتائج هذا البرنامج

-تراجع التضخم إلى29 ٪ بدلا من 40 بالمائة المتوقعة.

-تحسن احتياطات الصرف.

ورغم هذه النتائج إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها لسببين:

أولا: لم تستطيع السلطات منع تراكم خسائر المؤسسات العامة .

ثانيا: أن الاصلاحات المتعلقة بالمؤسسات لم تكن ذات فعالية.

- **برنامج التعديل الهيكلي(ماي1995-ماي1998)**

ويتمحور فيما يلي[1]:

جاء هذا البرنامج إثر البرنامج الأول مباشرة، وهو نتيجة اتفاق للقرض التمويلي الموسع، بمبلغ 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 127.8٪ من حصة الجزائر، وكان البرنامج المشروط المسمى ببرنامج التصحيح(أو التعديل) الهيكلي من المفروض أن يعمل من خلال بنود وإجراءاته على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد تعمل الدولة الجزائرية على إدخاله.

هو بذلك يحتوي على إجراءات تتمم وتعمق أسس الاستقرار الاقتصادي، وكذا تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمومية عموما ومواصلة وتعميق التحرير الاقتصادي وفي الوقت نفسه العمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات.

وتمثلت المحاور الكبرى للبرنامج في ما يلي:

- **الإجراءات ذات طابع الاستقرار**

❖ إنشاء سوق ما بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء مكاتب الصرف.

❖ تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة50٪ كحد أقصى.

❖ تحرير الأسعار وإعادة إصلاح نظام دعم الأسعار الزراعية.

❖ ترشيد الإنفاق العام والتركيز على تخفيف الوزن النسبي للأجور.

❖ الحد من زيادة قيمة الدينار.

[1]-موسى رحماني،(عاشور فلة، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات FMI)،المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء اللأداء المتميز للمنظمات والحكومات،8،9 مارس 2005،ص ص 65،66.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ❖ إنشاء الصندوق الوطني28 لتشغيل الشباب بالتعاون مع الصندوق والبنك الدولي، وكذا تدعيم نشاط نظام التأمين على البطالة، والتقاعد المبكر.
- ❖ رفع الدعم نهائيا عن الجبوب.
- ❖ تحرير التجارة الخارجية.

تعتبر مجموع البنود والإجراءات المذكورة مكملة لبرنامج الاستقرار الأول، ويتطلب أيضا هنا إتباع إجراءات أخرى لتعميق الإصلاح لإعادة تقديم هيكل جديد للاقتصاد الوطني، ويتضمن برنامج التصحيح بهذا الشأن المجموعة الثانية من الإجراءات و التي أهمها:

- **الإجراءات ذات الطابع الهيكلي**

- ❖ إتباع سياسة مالية صارمة من أجل تحقيق فائض في الرصيد العام.
- ❖ إتباع سياسة نقدية صارمة من أجل مواصلة الضغط على التضخم وتحفيز الأعوان الاقتصاديين على رفع مدخراتهم.
- ❖ إصلاح القطاع العام وتطوير التجارة الخارجية.
- ❖ إعادة هيكلة نظام الحماية الاجتماعية بالنسبة للطبقات المحرومة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: مساهمة العوائد النفطية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية (1999-2013)

يلعب قطاع المحروقات في الجزائر دورا في غاية الأهمية حيث يعتبر الركيزة الأساسية للإقتصاد، وباعتبار جل الصادرات هي صادرات نفطية، فإن العوائد البترولية لها دور كبير في تجسيد معنى التنمية الاقتصادية وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مساهمة العوائد النفطية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول:دور العوائد النفطية في الناتج المحلي الاجمالي

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي كافة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن سواء محلية أو أجنبية، فهو يشمل جانب الصادرات ويستبعد الواردات، وهو عبارة عن مؤشر جد مهم لقياس نمو الاقتصاد الوطني، وباعتبار الجزائر دولة نفطية فإن الهيكل الاقتصادي قائم على عوائد النفط ونجد العلاقة بين النفط والتنمية هو توفير الموارد المالية من خلال عائدات صادرات النفط الذي بدوره يساعد على زيادة حجم الاستثمارات والجدول التالي يبين لنا دور العوائد النفطية في زيادة الناتج الوطني الاجمالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجدول رقم(3-3)تطورات العوائد البترولية والناتج الوطني الاجمالي من سنة 1999 إلى سنة 2013

الوحدة(مليار دولار)

السنة	العوائد البترولية	الناتج الوطني اجمالي
1999	8.314	48.641
2000	14.204	54.79
2001	11.736	54.745
2002	12.370	53.76
2003	16.476	67.864
2004	23.050	85.325
2005	32.882	103.198
2006	38.342	117.027
2007	44.250	134.977
2008	53.706	171.001
2009	30.584	137.211
2010	38.209	161.207
2011	51.395	200.013
2012	48.268	209.047
2013	44.458	209.723

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2015&locations=DZ&st

04/05/2017 à 13h.48m.art=1960&view=chart. le

Opec Annual statistical bulletin 2007,obid,p13.

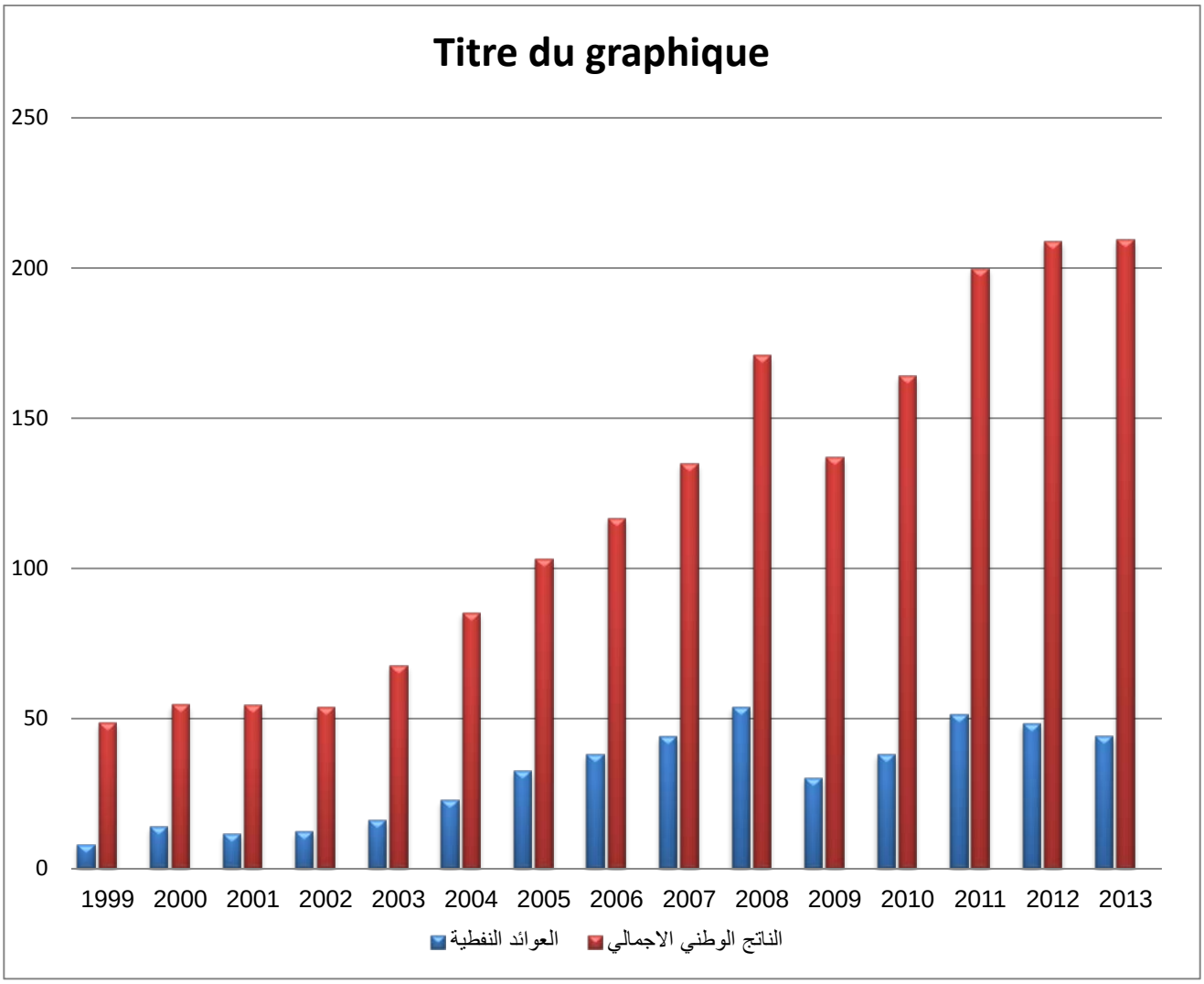
Opec Annual statistical bulletin 2009,obid,p17.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Opec Annual statistical bulletin 2014,obid,p17.

يبين لنا الجدول رقم (3-3)تطور العوائد النفطية وأثرها على الناتج الوطني الاجمالي ويمكن تلخيصه في الشكل التالي:

الشكل(3-3) تقلبات العوائد النفطية والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1999-2013)



المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل التالي نلاحظ تطور العائدات النفطية وأثرها على الناتج الوطني الإجمالي، حيث عرفت هذه العائدات تقلبات بدءا من سنة 1999 بقيمة 8.418 مليار دولار ثم ارتفعت سنة 2000 إلى 14.204 مليار دولار وذلك من خلال الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول.

بعد ذلك عرفت انخفاضا في السنتين 2001 و2002 وذلك راجع إلى الإضراب العام في صناعة النفط في فنزويلا وكذا قرار الأوبك في خفض الانتاج، وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وكذلك نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم كل هذا أثر بالسلب على أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض العوائد، وفي السنوات الموالية.

شهدت العوائد النفطية ارتفاعا معتبرا من سنة 2003 بقيمة 16.476 مليار دولار إلى سنة 2008 بقيمة 53.706 مليار دولار إلى سنة 2009 التي عرفت انخفاضا مفاجئا بقيمة 30.584 مليار دولار نتيجة الصدمة الخارجية والناجمة عن الأزمة المالية الاقتصادية، فارتفعت بعد ذلك سنة2010 بقيمة 38.209 مليار دولار نتيجة الطلب المتزايد على النفط ونتيجة تعافي الاقتصاد العالمي، لتصل إلى 51.395مليار دولار سنة 2011، أما في السنتين المواليتين فقد عرفت انخفاضا سنة 2012 بقيمة 48.268 مليار دولار وسنة 2013 بقيمة 44.458 وذلك للظروف الجيوسياسية لدول منطقة الشرق الأوسط شمال إفريقيا خصوصا بعد تفاقم حالة ليبيا والمشاكل التي يمر بها الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي تساهم فيه العوائد النفطية بنسبة كبيرة هذه المساهمة تتأثر بأسعار النفط، وذلك عند زيادة أسعار البترول وزيادة كمية الصادرات تزيد نسبة المساهمة وبالتالي يزيد الناتج المحلي باعتبار الهيكل الاقتصادي قائم على عوائد النفط والعكس وتلك العوائد يتم استغلالها في إنشاء استثمارات جديدة في قطاعات أخرى خارج المحروقات وذلك لتنويع الصادرات وخلق قيمة مضافة للناتج الوطني الاجمالي.

هناك علاقة طردية بين العوائد النفطية والناتج الوطني الاجمالي حيث إذا زادت العوائد زاد الناتج والعكس.

حيث عرف الناتج المحلي الاجمالي عدة تطورات بدءا من سنة 1999 بمعدل 3.20 نمو ٪ أي بقيمة 48.641 مليار دولار ثم سنة 2000 بمعدل 3.80٪ أي بقيمة 54.79 مليار دولار نتيجة انتعاش العوائد البترولية بسبب ارتفاع أسعار البترول، وفي سنة 2001 عرف المعدل انخفاضا ليصل إلى 3.00٪ أي بقيمة 54.745 وذلك راجع لإنخفاض أسعار البترول نتيجة تراجع نمو الاقتصاد العالمي، وبعد ذلك شهد ارتفاعا مستمر بدءا من سنة 2002 بمعدل 5.60٪ أي بقيمة 56.76 مليار دولار إلى سنة 2008 بقيمة 171.001 مليار دولار وذلك راجع إلى إرتفاع أسعار البترول، ليتراجع سنة2009 بمعدل 1.6٪ أي بقيمة 137.211 مليار دولار بسبب افرازات الأزمة العالمية وتراجع النمو الاقتصاد العالمي، ليرتفع بعد ذلك من 161.207 مليار دولار بمعدل 3.60٪ سنة 2010 إلى 209.723 مليار دولار سنة 2013 نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني:دور العوائد النفطية في نصيب الدخل الفردي

هو الناتج التي يتحصل عليه الفرد و أسرته من عمله الذي يعمل فيه، ويمكن حسابه بقسمة الناتج المحلي الجمالي على عدد السكان، وقد عرفت الجزائر عدة تطورات في الدخل الفردي من سنة 1999 إلى سنة 2013 والجدول رقم(3-4) يبين لنا تطور الدخل الفردي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (3-4) تطورات العوائد النفطية ونصيب الدخل الفردي من سنة 1999 إلى سنة 2013

الوحدة: العوائد النفطية (مليار دولار)

الدخل الفري (100 دولار)

السنة	العوائد النفطية	الدخل الفردي
1999	8.314	15.8096
2000	14.204	17.5702
2001	11.736	17.3296
2002	12.370	17.7429
2003	16.476	20.9489
2004	23.050	26.0001
2005	32.882	31.0204
2006	38.342	34.6754
2007	44.250	39.3956
2008	53.706	49.1225
2009	30.584	38.7582
2010	38.209	44.7349
2011	51.395	54.4740
2012	48.268	55.8362
2013	44.458	54.9212

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

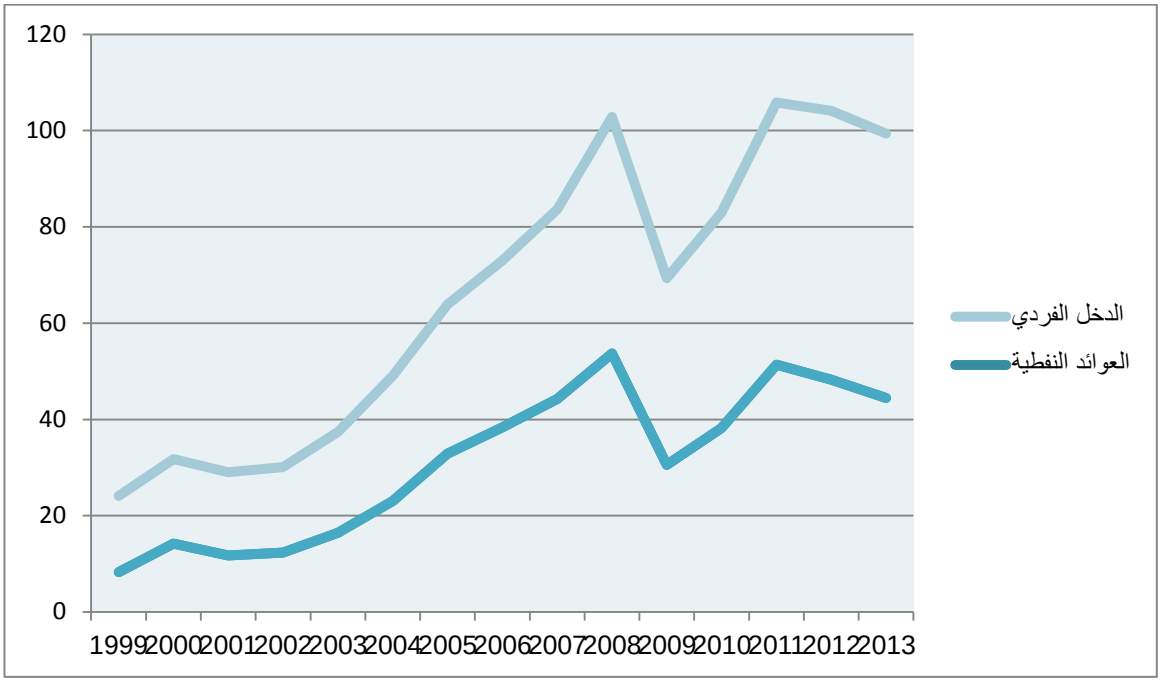
المصدر: من إداد الطالب بالاعتماد على

Opec Annual statistical bulletin 2007,obid,p13.
Opec Annual statistical bulletin 2009,obid,p17.
Opec Annual statistical bulletin 2014,obid,p17.
http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2013&locations=DZ&start=1999. Le 05/04/2017 à 19h.25m .

يمثل لنا الجدول تطور الدخل الفردي الجزائري من سنة 1999 إلى سنة 2013 مقارنة مع العوائد النفطية

ويمكن شرح الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-4) تقلبات نصيب الدخل الفردي مقارنة بالعوائد النفطية خلال الفترة (1999-2013)



المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

من خلال هذا الشكل يمكن ملاحظة ما يلي:

في سنة 1999 كان دخل الفرد 1580.96 دولار بعد ذلك ارتفع السنة الموالية ليصل إلى 1757.02 دولار سنة 2000 وذلك ناتج عن ارتفاع العوائد البترولية، وفي سنة 2001 تقلص حجم الدخل الفردي بشكل طفيف ليصل إلى 1732.96 دولار وذلك ناتج عن انهيار أسعار البترول نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ذلك واصل الارتفاع خلال سنة 2002 بقيمة 17.7429 إلى 2094.89 دولار سنة 2003 ليصل إلى 4912.25 دولار وهي أكبر نسبة خلال هذه السنوات، وتعزى هذه الزيادة إلى الانتعاش الذي عرفته أسعار البترول والملاحظ هنا أن هناك علاقة طردية بين الدخل الفردي والعوائد النفطية وذلك عند زيادة هذه الأخيرة يزيد الدخل الفردي والعكس، وهذا راجع إلى العلاقة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بين الناتج المحلي الاجمالي والعوائد النفطية، حيث إذا ارتفعت العوائد النفطية زادت قيمة الناتج الوطني الاجمالي لأن زيادة أسعار البترول وزيادة كمية الصادرات تزيد نسبة المساهمة وبالتالي يزيد الناتج المحلي باعتبار الهيكل الاقتصادي قائم على عوائد النفط، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي الذي يعتبر حاصل قسمة الناتج الوطني الاجمالي على عدد السكان.

بعد ذلك عرف الدخل الفردي انخفاضا ليصل إلى 3875.82 دولار سنة 2009 بسبب التراجع في العوائد النفطية نتيجة التراجع في أسعار النفط وذلك بسبب الأزمة المالية الاقتصادية.

ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى من سنة 2010 إلى سنة2012 بقيمة 4473.49 دولار و5583.62 دولار على التوالي وذلك بسبب الانتعاش الذي عرفته العوائد النفطية نتيجة بداية انتعاش الأزمة المالية العالمية وزيادة الطلب على البترول.

وفي سنة 2013 عرف الدخل الفردي تراجعا ليصل إلى 5492.12 دولار نتيجة تراجع العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعار البترول وذلك للظروف الجيوسياسية التي عرفتها قارة أسيا وإفريقيا.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: دور العوائد النفطية في الاستثمار

الاستثمار هو إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة، أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة وقد عرفت الجزائر تطور ملحوظ في قيمة الاستثمارات في الفترة (1999– 2013) ومن خلال الجدول رقم يتبين تطورات الاستثمارات في الجزائر.

الجدول رقم(3–5) تطور العوائد النفطية وقيمة الاستثمارت من سنة 1999 إلى سنة 2013

الوحدة (مليار دولار)

السنة	العوائد النفطية	الاستثمار
1999	8.314	11.863490643
2000	14.204	11.328727467
2001	11.736	12.503561484
2002	12.370	13.946804799
2003	16.476	16.346850572
2004	23.050	20.493465803
2005	32.882	23.085776711
2006	38.342	27.110118023
2007	44.250	35.532387390
2008	53.706	49.987662350
2009	30.584	52.464631907
2010	38.209	58.491144839
2011	51.395	63.345761257
2012	48.268	64.388309946
2013	44.458	71.702269669

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

. Le http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/tend/DZA/fr/NE.GDI.FTOT.CD.html 07/05/2017. à 23h.25m

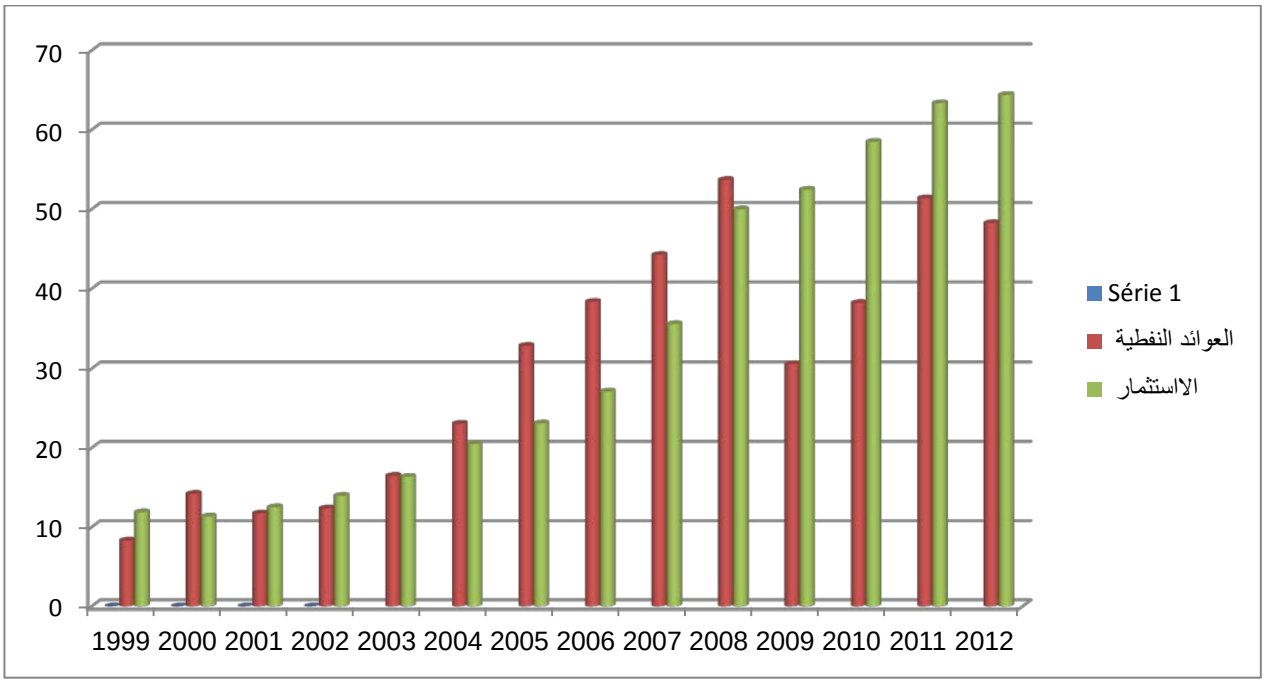
Opec Annual statistical bulletin 2007,obid,p13.

Opec Annual statistical bulletin 2009,obid,p17.

Opec Annual statistical bulletin 2014,obid,p17.

و يمكن فهم الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3-5) يبين تقلبات قيمة الاستثمارات مقارنة بالعوائد البترولية خلال الفترة (1999-2013)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

عرفت قيمة الاستثمارات ارتفاعا في سنة 1999 بقيمة 11.863490643 مليار دولار مقارنة بسنة 2000 الذي عرف انخفاضا ليصل إلى11.328727467 دولار سنة وذلك تنبأً بأسعار النفط التي عرفت تراجع بداية 2001 بسبب تراجع النمو الاقتصاد العالمي، وأحداث 11 سبتمبر التي لجأت الدولة إلى تجميد بعض الاستثمارات، بعد ذلك واصل الارتفاع تدريجيا خلال نهاية سنة 2001 ليصل إلى 16.346850572 دولار وهذا الارتفاع راجع إلى زيادة العوائد النفطية بسبب انتعاش الاقتصادي.

ثم عرف ارتفاعا متواصل من سنة 2002 بقيمة 13.946804799 دولار إلى 49.987662350 دولار سنة 2008 وهي ارتفاعات معتبرة لم يسبق للجزائر تحقيقها، وما يمكن استنتاجه هي العلاقة الطردية بين أسعار البترول وقيمة الاستثمارات حيث إذا زادت العوائد النفطية أصبح من الامكان تمويل الاستثمارات وإنشاء

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

استثمارات جديدة من خلال الوفرة المالية التي حققتها الدولة من ارتفاع أسعار النفط، وما يمكن ملاحظته هي السنة الموالية.

في سنة 2009 عرفت العوائد النفطية تراجعا بسبب انخفاض أسعار البترول الناتج عن الصدمة الخارجية المتمثلة في الأزمة المالية وما يلاحظ هنا بقاء قيمة الاستثمارات في إرتفاع مستمر ليصل إلى 52.464631907 دولار وذلك مواصلة الدولة تدعيم الاستثمارات من خلال الوفرة المالية التي حققتها السنوات الماضية.

بعد ذلك واصلت قيمة الاستثمارات في الارتفاع في سنة 2010 بقيمة 58.491144839 دولار لتصل إلى سنة 2011 إلى 63.345761257 دولار وذلك من خلال الارتفاع الملحوظ في قيمة العوائد النفطية نتيجة الانتعاش الاقتصادي من الصدمة العالمية التي ساهمت بالدرجة الأولى في تمويل الاستثمار.

وفي سنة 2012 2013 واصل قيمة الاستثمار في الارتفاع ليصل إلى 64.388309946 دولار، 71.702269669 دولار وهي أعلى قيمة حققتها الجزائر في هذه الفترة، ورغم انخفاض قيمة العوائد النفطية إلا أن قيمة الاستثمار مازالت في الارتفاع وهذا راجع إلى تدعيم الدولة في تمويل الاستثمارت من خلال البحبوحة المالية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الرابع:دور العوائد النفطية على البطالة

تعد البطالة ظاهرة اجتماعية وإقتصادية خطيرة حيث تعود بآثار سلبية على المجتمع، وتختلف أسباب البطالة من بلد إلى آخر والجزائر كغيرها من الدول إستفلحت فيها ضاهرة البطالة والجدول رقم(3-6) يبن لنا تقلبات العوائد النفطية والبطالة من سنة 1999إلى 2013.

الجدول رقم (3-6): تقلبات العوائد البترولية والبطالة من سنة (1999 إلى سنة 2013)

الوحدة: (مليار دولار)

البطالة (بالملايين)

السنة	العوائد النفطية	البطالة
1999	8.314	2.519800
2000	14.204	2.427726
2001	11.736	2.339449
2002	12.370	2.227400
2003	16.476	1.672000
2004	23.050	1.448000
2005	32.882	1.241000
2006	38.342	1.375000
2007	44.250	1.374663
2008	53.706	1.169000
2009	30.584	1.072000
2010	38.209	1.076000
2011	51.395	1.062000
2012	48.268	1.253000
2013	44.458	1.175000

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html?debut_articles=10#pagination_articles. Vu le 09/05/2017 à 16h.23m

-http://www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-html#pagination_articles. Vu le 09/05/2017 à 17h.04m

-Opec Annual statistical bulletin 2007,obid,p13.

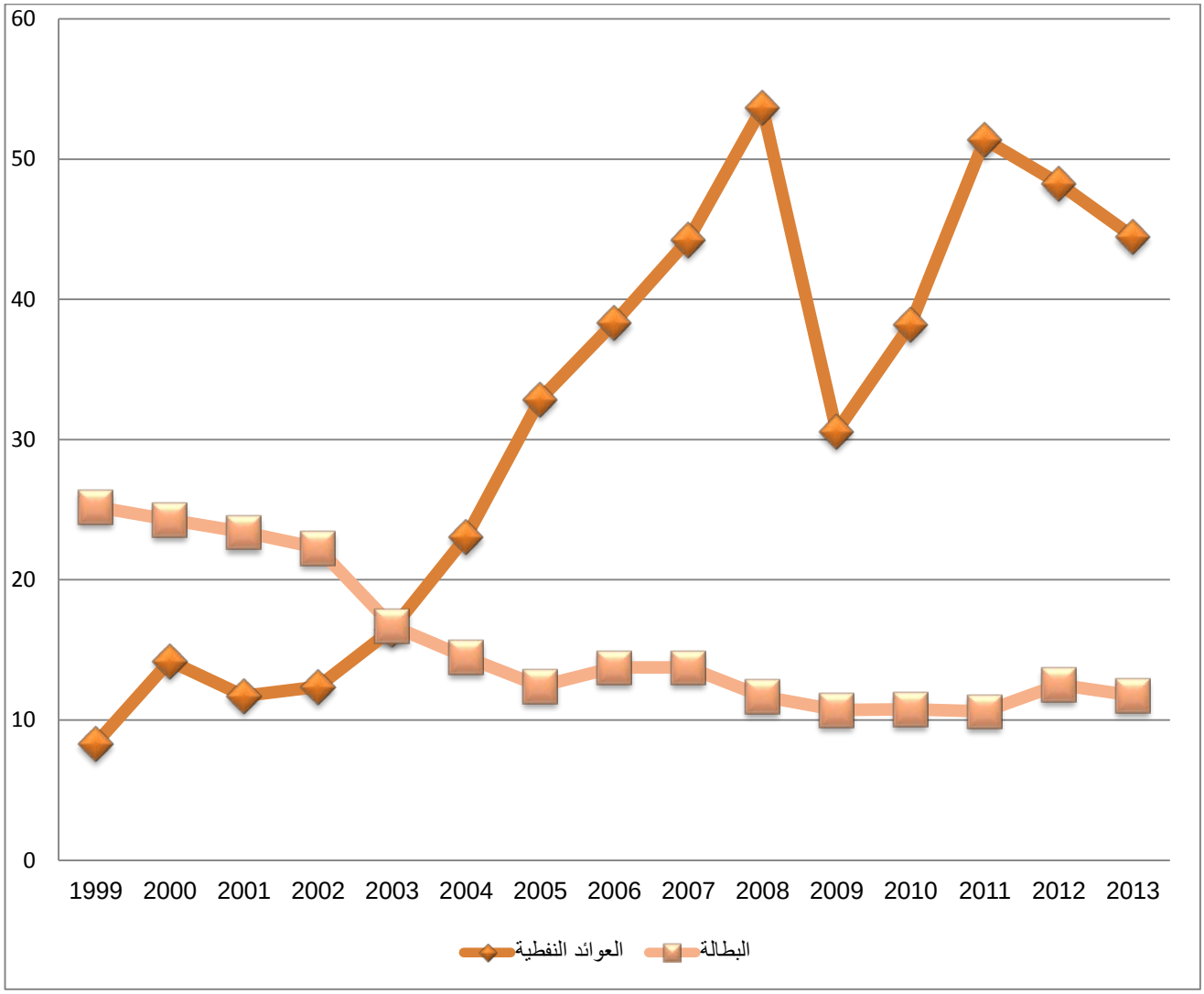
-Opec Annual statistical bulletin 2009,obid,p17.

-Opec Annual statistical bulletin 2014,obid,p17.

يمثل لنا الجدول رقم (3-6) أثر العوائد البترولية في تقلبات قيم البطالة من سنة 1999 إلى سنة 2013

ويمكن شرح الجدول من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم (3-6) أثر العوائد البترولية في تقلبات قيم البطالة من سنة 1999 إلى سنة 2013



المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من خلال الرسم البياني يمكننا التعليق على معدلات البطالة حيث عرفت سنة 1999 معدل بطالة مرتفع نوعا ما بقيمة 29.3٪ وبعد ذلك انخفض معدل البطالة إلى 28.89 سنة 2000 ،ثم انخفض إلى 27.30٪ سنة 2001 ، بعد ذلك الى 25.3٪ سنة ،2002 ليصل إلى 23.7٪ سنة 2003 وما يمكن ملاحظته هي العلاقة العكسية بين العوائد البترولية ومعدلات البطالة حيث إذا زادت العوائد النفطية انخفضت معدلات البطالة وهذا راجع إلى استخدام تلك العوائد في استثمارات جديدة الأمر الذي يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة.

بعد ذلك عرفت معدلات البطالة انخفاضات معتبرة بدءا من سنة 2004 بمعدل 17.7 ٪، ثم15.3٪ سنة 2005 لتصل إلى 11.3٪ سنة 2008 أخذت في الانخفاض في السنوات التالية لتصل إلى 9.8٪ سنة 2013.

ارتفاع أسعار النفط أتاح للجزائر فرص لتمويل استثماراتها المحلية واستقطاب استثمارات أجنبية جديدة، وترجع هذه الانخفاضات إلى اتباع الجزائر من خلال سياسة الإنفاق الحكومي تأمين عمل جديدة للعمال العاطلين عن العمل وذلك من خلال قطاع الخدمات حيث تسعى الدولة إلى توسيع قطاع الخدمات الصحية والتعليمية ،الأمر الذي يتطلب تشغيل عمال جدد وكذلك قيام الدولة بالاستثمار في القطاع الصناعي حيث أن من خلال ارتفاع العوائد النفطية أي توفير الإيرادات المالية لجأت الدولة إلى الانفاق الحكومي الذي يساهم في الأخير إلى زيادة معدلات التشغيل.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الرابع:دور العوائد النفطية في مؤشر الميزان التجاري ومؤشر الانكشاف الاقتصادي

تلعب العوائد النفطية دورا هاما في الميزان التجاري ومؤشر الانكشاف الاقتصادي وسيتم توضيح كلاهما على النحو التالي:

أولا: دور العوائد النفطية في مؤشر الميزان التجاري

هو الفرق بين قيمة صادرات بلد ما وقيمة وارداته، وباعتبار الجزائر دولة نفطية فإن معظم صادراتها من المحروقات الأمر الذي يربط لنا دور العوائد النفطية مع الميزان التجاري والجدول التالي يبين مايلي:

الجدول رقم(3-7): تقلبات العوائد النفطية ورصيد الميزان التجاري من سنة 1999 إلى سنة 2013

الوحدة (مليار دولار)

السنة	العوائد النفطية	الميزان التجاري
1999	8.314	3.358
2000	14.204	12.45
2001	11.736	9.192
2002	12.370	7.398
2003	16.476	11.189
2004	23.050	13.364
2005	32.882	24.913
2006	38.342	31.881
2007	44.250	33.765
2008	53.706	32.939
2009	30.584	-0.798
2010	38.209	11.319
2011	51.395	13.85
2012	48.268	15.174

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2013	44.458	10.792

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

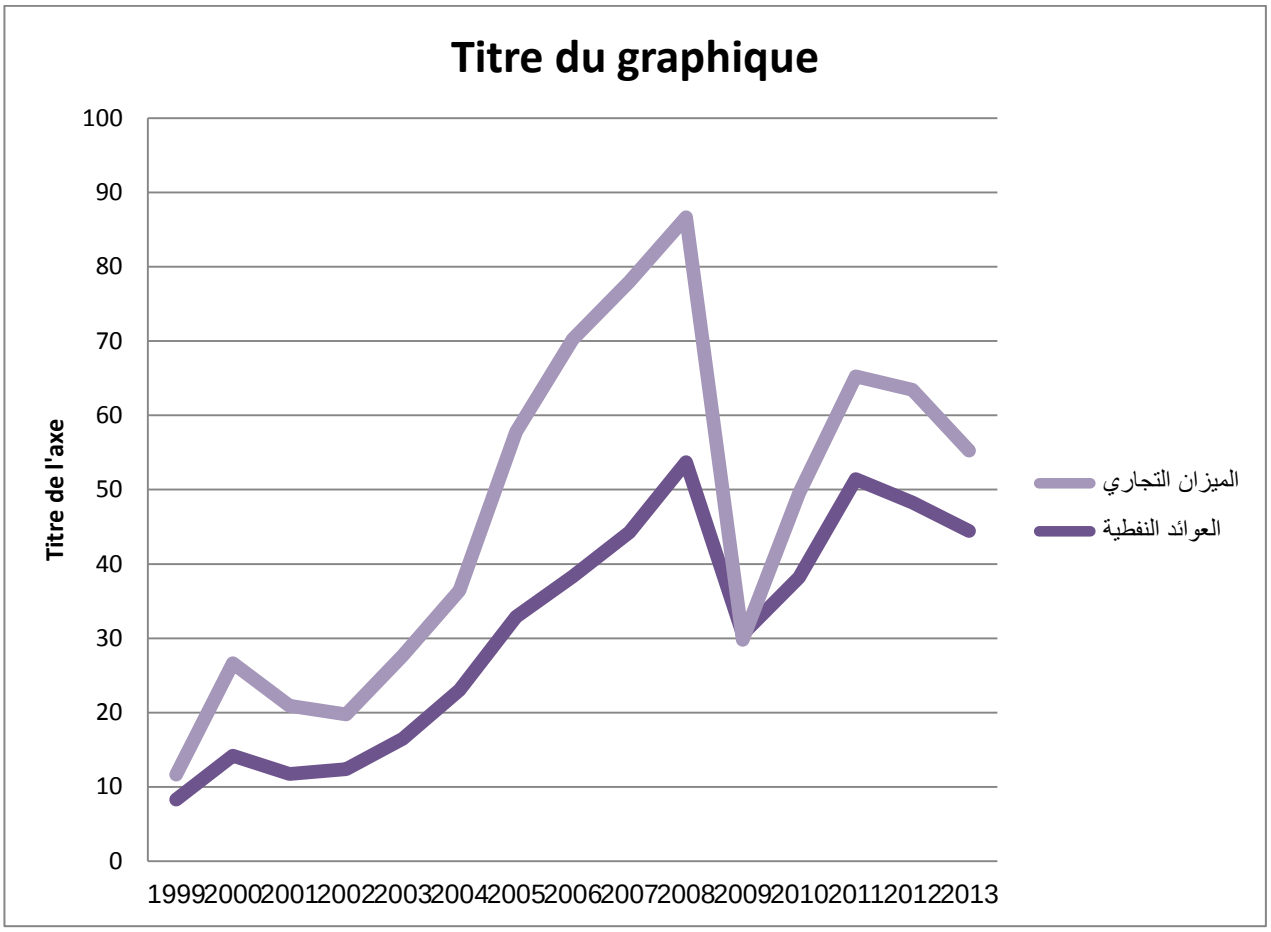
Opec Annual statistical bulletin 2007,obid,p12,13,14.

Opec Annual statistical bulletin 2009,obid,p16,17,18.

Opec Annual statistical bulletin 2014,obid,p16,17,18.

ويمكن ترجمة هذا الجدول إلى المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم(3-7) تقلبات العوائد النفطية ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1999-2013)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

سجل رصيد الميزان التجاري سنة 1999 قيمة فائض بقيمة 3.358 مليار دولار،ثم ارتفع سنة 2000 إلى 12.45 مليار دولار وذلك لارتفاع أسعار البترول الأمر الذي يؤدي إلى زيادات الصادرات البترولية باعتبار الجزائر تعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

في سنة 2001 و 2002 عرف رصيد الميزان التجاري تراجعا حيث أصبح 9.192 مليار دولار و7.398 مليار دولار على التوالي وذلك لانخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض الصادرات الجزائرية مقارنة مع الواردات.

بعد ذلك عرف رصيد الميزان التجاري ارتفاعات معتبرة بدءا من سنة 2003 بقيمة 11.189 مليار دولار ،ثم ارتفع سنة 2004 إلى 13.364 مليار دولار، ليبلغ سنة 2005 قيمة معتبرة 24.913 مليار دولار ليصل إلى 32.939 مليار دولار والملاحظ هنا تناسب العوائد النفطية مع رصيد الميزان التجاري أي علاقة طردية فإذا زادت العوائد زاد رصيد الميزان التجاري وشكل فوائض مالية يمكن استثمارها في قطاعات أخرى لتنويع صادرات البلد.

وصولا إلى سنة 2009 الذي عرف عجزا بقيمة 0.789- مليار دولار وذلك لانخفاض أسعار البترول الأمر الذي أدى الى انخفاض الصادرات الجزائرية وذلك راجع إلى الصدمة الخارجية الكبيرة والناجمة عن الأزمة المالية الاقتصادية.

بعد ذلك عاد الرصيد إلى الارتفاع مرة أخرى من سنة 2010 بقيمة 11.319 مليار دولار إلى سنة 2012 بقيمة 15.174 مليار دولار بسبب عودة أسعار البترول إلى الارتفاع.

ثم عودة انخفاض العوائد النفطية سنة 2013 التي أدت غلى تراجع رصيد الميزان التجاري إلى 10.792 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول جراء العوامل الجيوسياسية التي شهدها العالم في الاونة الأخيرة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: دور العوائد النفطية في مؤشر الانكشاف الاقتصادي

يمثل مساهمة العوائد النفطية في تنويع هيكل الصادرات ومدى تبعية الاقتصاد للدول الأخرى والجدول رقم يبين لنا تطور مؤشر الانكشاف الاقتصادي مقابل العوائد النفطية من سنة 1999 إلى سنة 2013:

الجدول رقم (3-8) تطورات نسبة الانكشاف الاقتصادي مقارنة بالعوائد النفطية خلال الفترة (1999-2013)

السنة	العوائد النفطية	نسبة الانكشاف الاقتصادي
1999	8.314	٪44.58
2000	14.204	٪56.30
2001	11.736	٪53.10
2002	12.370	٪53.27
2003	16.476	٪54.55
2004	23.050	٪60.10
2005	32.882	٪64.29
2006	38.342	٪63.71
2007	44.250	٪63.11
2008	53.706	٪76.68
2009	30.584	٪71.33
2010	38.209	٪69.86
2011	51.395	٪66.76
2012	48.268	٪62.36

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

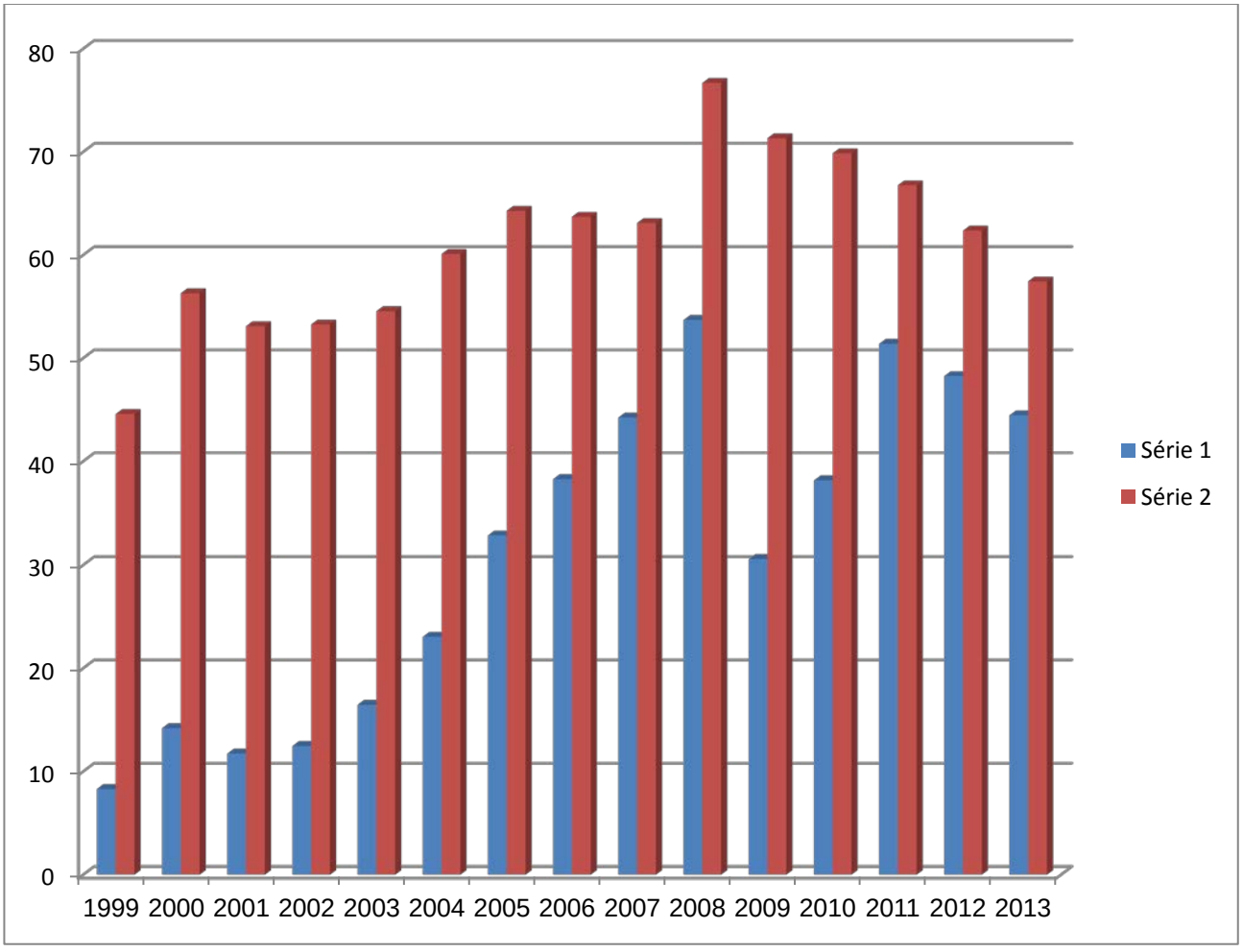
2013	44.458	٪57.45

المصدر:بالاعتماد على:

Opec Annual statistical bulletin 2007,obid,p12,13,14.
Opec Annual statistical bulletin 2009,obid,p16,17,18.
Opec Annual statistical bulletin 2014,obid,p16,17,18.

يمثل لنا الجدول تطور معدل الانكشاف الاقتصادي مقارنة بالعوائد البترولية من سنة 1999 إلى سنة 2013 ويمكن شرح الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-8) تقلبات نسب الانكشاف الاقتصادي مقارنة بالعوائد النفطية خلال الفترة(1999-2013).



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول.

في سنة 1999 كانت نسبة الانكشاف الاقتصادي 44.58٪ مقارنة بالعوائد النفطية بقيمة 8.314 مليار دولار، وفي سنة 2000 ارتفع معدل الانفتاح الاقتصادي الى 56.30٪ وذلك بارتفاع العوائد النفطية الى

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

14.204 مليار دولار وما يمكن ملاحظته هو العلاقة العكسية بين العوائد البترولية ومؤشر الانفتاح الاقتصادي حيث أن الزيادة في هذا الأخير يبين لنا مقدار التبعية الاقتصادية والاعتماد على القطاع الخارجي بإعتبار أن جل العوائد هي عبارة عن صادرات قطاع المحروقات الأمر الذي يؤدي إلى استغلال تلك العوائد في الاستيراد الأمر الذي يبين قلة تنويع الصادرات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي واعتماده على قطاع واحد ألا وهو قطاع المحروقات.

في سنة 2001 انخفضت قيمة العوائد بسبب انخفاض أسعار البترول بسبب انخفاض النمو العالمي، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل الانفتاح الاقتصادي إلى 53.10٪ وذلك بالتقليل من الاستيراد بسبب تضخم الأسعار المستوردة.

من سنة 2002 إلى سنة 2008 عرف معدل الانفتاح التجاري ارتفاعا متتابعا من53.27٪ إلى 76.68٪ وذلك من خلال ارتفاع أسعار البترول بسبب الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى زيادة العوائد البترولية وبالتالي زيادة الاستيراد باعتبار جل العوائد تذهب إلى الاستيراد وذلك لغياب جهاز انتاجي مرن أي تتنوع فيه الصادرات وكذلك راجع إلى غياب الاستثمارات وقلة تنويع الصادرات الذي يدخل في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي.

عرفت السنوات الأخيرة من سنة 2009 إلى سنة 2011 تراجعا في معدل الانفتاح الاقتصادي حيث بلغت نسبته من 71.33٪ إلى 66.76٪ على التوالي وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول نتيجة الصدمة الخارجية سنة 2009، الأمر الذي أدى ألى تراجع العوائد البترولية وبالتالي انخفاض الاستيراد بسبب زيادة تضخم أسعار السلع المستورة، وفي سنة 2010 و 2011 وبعد الانتعاش الاقتصادي ومع ارتفاع أسعار البترول واصل معدل الانفتاح الاقتصادي بالانخفاض من 69.88٪ إلى 66.76٪ وذلك راجع الى قيام الدولة بالتنويع في الصادرات وذلك لتجنب مختلف المخاطر التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

لنصل إلى السنوات 2012 و 2013 الذي عرف المؤشر انخفاضا ألى 57.45٪ وذلك بسبب تراجع العوائد البترولية، بسبب انخفاض الأسعار البترولية، الراجعة للظروف الجيوسياسية التي عرفتها دول أسيا وافريقيا، وارتفاع قيمة الدولار الأمر الذي وجب التقليل من الاستيراد خاصة السلع الثانوية وضرورة التوجه بالاقتصاد إلى إلى حلول خارج قطاع المحروقات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ملخص

لقد أصبح تطور التنمية الاقتصادية ذات علاقة وطيدة مع عائدات البترول باعتبار جل الإقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى، وكذلك أصبحت مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعد عملية التسديد لهذه المادة، لكن عودة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة أعطى دفعاً قوياً وجديداً لانتعاش الاقتصاد الجزائري، حيث أسهم بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها زيادة الناتج المحلي الإجمالي انخفاض نسبة البطالة، زيادة رصيد الميزان التجاري، لكن من جهة كانت هناك نتائج سلبية على سعر الصرف.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الخاتمة

تجمع بين التنمية الاقتصادية والعوائد البترولية علاقة معقدة كون التنمية في ذاتها متغيرة ومرنة ومتجددة ولا تخضع لضوابط قياس موحدة، ناهيك عن حقل البترول وتقلباته المستمرة وقواعده وضوابطه التي تتداخل فيما بينها وتتشابك جعلت من البحث في هذه العلاقة أمر ينتج عنه الكثير من المتغيرات الظاهرة والخفية.

باعتبار العوائد النفطية أهم مصدر في تمويل التنمية الاقتصادية في تلك الدول، الأمر الذي يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه المادة، هذا ما جعل طريقة استخدام هذه العوائد غير حكيم في الكثير من الدول المنتجة للنفط، وهذا نتيجة سوء التسيير من طرف صناع القرار في هذه الدول.

ففي الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013 عرفت الجزائر انتعاش إقتصادي لم يسبق له مثيل نتيجة إرتفاع العوائد البترولية بسبب الارتفاع التي شهدته أسعار البترول، الأمر الذي أدى إلى التأثير والمساهمة في تدوير عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ومن خلال دراستنا عالجنا إشكالية أثر العوائد النفطية في التنمية الاقتصادية من خلال تطرقنا إلى بعض المؤشرات التي تعكس التنمية الاقتصادية، وقبل الدخول إلى صلب الموضوع كان لابد من التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية وأهدافها ومتطلباتها ومؤشراتها وأهم طرق تمويلها.

كما تناولت الدراسة خلفية تاريخية عن النفط في الجزائر وعن أهمية العوائد النفطية الامكانيات النفطية التي تزخر بها ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية.

ليتم التطرق في الأخير إلى لب الموضوع وهو مدى تأثير العوائد النفطية على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال دراسة دور العوائد على بعض مؤشرات التنمية.

- ✓ **اختبار الفرضيات**
- ✓ فيما يخص الفرضية الأولى يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات وأي تقلب في أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على التوازن الاقتصادي، فقد أثبتت لنا الدراسة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بحوالي 90٪ على قطاع المحروقات وبالتالي فإن أي تقلب في أسعار البترول قد يؤدي إلى الانتعاش من جهة أو بالتدهور من جهة وهذا ما لاحظناه من خلال الفترة 1999-2013 بالبحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر من خلال الارتفاع التي عرفته أسعار البترول.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ بالنسبة للفرضية الثانية تعتبر العوائد النفطية في الجزائر الممول الوحيد لعملية التنمية الاقتصادية، ومن خلال دراستنا تبين لنا أن العوائد البترولية هي الممول الوحيد لعملية التنمية باعتبار جل صادراتها هي صادرات بترولية.
- ✓ أما بالنسبة للفرضية الثالثة فتساهم العوائد النفطية بنسبة معتبرة في مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي زيادة نصيب الدخل الفردي، وزيادة قيمة الاستثمارات، كما ساهمت في تخفيض معدلات البطالة.

ومن خلال هذا العرض تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية، التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل مشروعات التنمية.
- تعتبر العوائد النفطية مصدرا هاما لتحصيل العملة الصعبة.
- أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والعوائد النفطية ومؤشرات التنمية الاقتصادية.
- أي تقلب يحصل في الأسواق النفطية يؤثر على العوائد النفطية ومنه على مؤشرات التنمية الاقتصادية.
- لقد بينت الإمكانات البترولية الجزائرية، وخاصة ما يتعلق بالموقع الجغرافي وجودة البترول، وحجم الاحتياطات والبترول، أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة بالدول المصدرة للبترول الأخرى.
- تمثل الصادرات النفطية نسبة مهمة جدا قدرت قي المتوسط ب97٪ خلال سنوات الدراسة من 2000-2013 ولم تستطع الجزائر بالرغم من كل الفوائض المالية الهائلة تنويع صادراتها.
- يعتمد الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في نموه على تطور أسعار النفط الدولية، وهو ما لاحظناه من خلال الدراسة التحليلية.
- ساهمت العوائد النفطية في رفع الناتج الوطني الاجمالي بوتيرة لم يعرفها الاقتصاد الجزائري من قبل.
- شهد نصيب الدخل الفردي ارتفاعا ملحوظا نتيجة القيمة المضافة المحققة في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الارتفاع التي عرفته العوائد النفطية.
- عرف معدل الاستثمار ارتفاعا وذلك من خلال تدعيم الدولة للاستثمارات من خلال الوفرة المالية التي حققتها.
- باعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى تبقى الجزائر تابعة للعالم الخارجي وهذا ما ذل عليه مؤشر الانكشاف الاقتصادي.

- شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة انخفاضاً في معدلا البطالة من 1999-2013، ولكن يبقى التساؤل المهم هل حقيقة الجزائر استطاعت خلق مناصب عمل حقيقية دائمة.
- نقول بالرغم مما حققته الجزائر من إيجابيات يعود الفضل فيها إلى العوائد النفطية فقط، فإن الجزائر تبقى بعيدة جدا عن التنمية الحقيقية فما حصل هو مجرد تحسن طفيف وهذا ما أثبتته فترة الانخفاض الحاد في أسعار البترول بداية من 2013 حتى إلى يومنا هذا.

❖ **التوصيات.**

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات تتمثل في:

- وجوب الاستغلال العقلاني للنفط والحد من التوسع المفرط فيه وذلك لتلبية حاجات الأجيال القادمة.
- الحد من الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل كبير والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- استغلال الايرادات المالية الآتية نتيجة ارتفاع العوائد البترولية وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية.
- الاهتمام بالصناعات البتروكيماوية للتقليل من تصدير النفط والتي تساهم في تطوير قطاعات اقتصادية أخرى.
- الاهتمام بجانب البحث والإبتكار في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية من خلال الصحراء الجزائرية.
- تشجيع وتحفيز الاستثمارات في مجالات مختلفة في الطاقات البديلة.
- بناء اقتصاد جزائري قوي استعداداً لمرحلة ما بعد النفط من خلال تنويع الصادرات.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي وتشجيع الاستثمار فيه وخاصة الزراعة الصحراوية ذات المردودية العالية وسهولة استصلاحها كبديل لقطاع المحروقات.
- الاستثمار في قطاع السياحة وتحسين مستوى الخدمات السياحي.

❖ **الأفاق.**

يمكن توسيع مجال الدراسة من خلال استقصاء أثر العوائد البترولية على مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية من خلال نمدجة قياسية لكل متغيرات الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع

i. الكتب بالعربية

1-ابراهيم العيسوي، (التنمية في عالم متغير)، دار الشرق للنشر والتوزيع،القاهرة ، ط1،2000، ص 18.

2-أحمد عارف العساف، وأخرون، (التخطيط و التنمية الإقتصادية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2011، 24-29.

3-اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية(نظريات-نمادج-استراتيجيات)، دار أسامة، عمان، ط1، 2012،ص36-51.

4-بشار محمود قبلان ،(أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية و السياسية)، دار عماد الدين للنشر، عمان، ط1، 2009، ص57.

5-حاتم الرفاعي، (البترول دروة النتاج وتداعيات الانحدار)، نهضة مصر للنشر والتوزيع، مصر،2008،ص ص41-42.

6-خالد الوزني، (مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط و الاستثمار)، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008 ص ص 49،50.

7-سعدي محمد الخطيب ، (العقود البترولية و حق الشعوب في الموارد البترولية)، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان ،ط1، 2015،ص ص103،105.

8-سعيد خليفة الحمودي ،(أساسيات إنتاج الطاقة)،الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2016،ص ص 113،114.

9-صلاح يحياوي وآخرون،(أساسيات في تصنيع النفط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008،ص1.

10-عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، (اتجاهات حديثة في التنمية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية ،2000، ص16.

11-عبد اللطيف مصطيفي وآخرون، (دراسات في التنمية الاقتصادية)،مكتبة حسن المصرية للنشر، لبنان ،ط1،2014،ص ص 44،49.

12-عبد المطلب عبد الحميد، (اقتصاديات البترول و السياسة السعرية البترولية)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ط1، ص ص153،157.

13-عبير شعبان عبده وآخرون، (التنمية الاقتصادية و مشكلاتها) ،دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ط1،2013،ص ص 190،199.

14-علي لطفي، (الطاقة و التنمية في الدول العربية)، بحوث ودراسات للنشر والتوزيع، مصر،2008،ص ص 71،74.

15-محمد صفوت قابل،(نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص ص 14،15.

16-محمد عبد العزيز عجمية آخرون،(التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية،2002،ص9.

17-محمود حسن حسني وآخرون،(التنمية الاقتصادية)،دار المريخ،الرياض،ص139،138.

18-محمود علي الشرقاوي،(النمو الأقتصادي وتحديات الواقع)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،2015،ص ص 62،64.

19-مدحت القريشي،(التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات))، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2007 ،ص ص 29،36.

20-منصوري الزين، (تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان ،2012، ص82.

21-نوآف الرومي، (منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ط1،2000،ص ص18-24.

22-هشام محمود الأقداحي، (معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية و القومية في البلدان النامية)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر،الاسكندرية،2009، ص ص 157،168.

ii. الكتب باللغة الأجنبية

23-Hocine Malti, Histoire secrète du pétrole algérien, éditions la Découverte, Paris,2010,p p 23,27

24- Lord Robins, the theory of economic development in the history of economic thought, macmillan st martin4s press, london, 1968, p4.

المذكرات و الأطروحات

25-جمعون نوال، (دور التمويل المصرفي التنمية الاقتصادية)،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،2013،ص43.

26-زغبي نبيل، (أثر السياسات الطاقوية للإتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2011-2012،ص 56.

27-زغبيب شهرزاد،(الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية)،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006،ص 38 .

28-زغيب شهرزاد، (الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،2012،ص ص 55،57.

29-عيسى مقيلد،(قطاع المحروقات الجزائرية في ضل التحولات الاقتصادية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، ،جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،2007-2008،ص ص 49،50.

30-فضيلة جنوحات ،(اشكالية الديون الخارجية و آثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية) ،أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،2005-2006،ص ص 97،98.

31-موروري سمية، (أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية)،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2014-2015،ص 63.

32-موري سمية ،(آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية)،مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة ماجستير،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية ،2009-2010،ص ص 78،81.

33-موسى ولد الشيخ ،(البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية)،رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2003،2004،ص 36،38.

iii. المجلات

34-براهيم بلقلة ، (تطور أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)مجلة الباحث،العدد12،2013،ص ص 10،12.

35-بن عبيزة دحو،(أسعار البترول وسعر الصرف في الجزائر)،المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة العدد09،جانفي 2017،ص59.

36-بوضياف ياسين، (التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاظر ورؤية المستقبل)، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد5، جوان2016،ص4.

37-جاب الله مصطفى،(تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات)،مجلات الدراسات الاقتصادية والمالية،العدد ،9المجلد1،جوان 2016،ص9

38-حاج بن زيدان،(أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر)، قراءة تحليلية، 2000-2010،مجلة الإستراتيجية والتنميةالعدد1، ص ص3،5.

39-حسان خضر، (أسواق النفط العالمية)، ،مجلة جسر التنمية، العدد السابع والخمسون، الساعة 0.46، الثلاثاء 23 فيفري، 2010، ص ص 14،15

40-زغيب شهرزاد وحليمي حليمة، (القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري)،مجلة دراسات اقتصادية، العدد11، الجزائر، أوت 2008،ص ص 3،4.

41-عبد الستار عبد الجبار موسى،(التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010)،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية،العدد2015،18،ص9

42-كربالي بغداد، (نظرة عامة عن التحولات الاقتصادية في الجزائر)،مجلة العلوم الانسانية ، ،جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد8، جانفي2005 ،ص ص3،7 .

43-محمد بن بوزيان ،عبد الحميد لخديمي ، (تغيرات سعر النفط و الاستقرار النقدي في الجزائر) ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02 ، 2013،ص 202.

iv. الملتقيات والمؤتمرات

44-صالح مفتاح،(تطور الاقتصاد الجزائري وسماته مند الاستقلال إلى اصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق)، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسات التسويقية،جامعة بسكرة،2013/11،ص2.

45-موسى رحماني،(عاشور فلة، السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات FMI)،المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء اللأداء المتميز للمنظمات و الحكومات،8،9 مارس 2005،ص ص 65،66.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

v. **التقارير باللغة الأجنبية**

46-Opec Annual statistical bulletin 2007.

47-Opec Annual statistical bulletin 2009.

48-Opec Annual statistical bulletin 2014.

vi. **المواقع الالكترونية**

49-http://data.albankaldawli.org

50-http://data.worldbank.org

51-http://perspective.usherbrooke.ca

52-http://politics-constantine.yolasite.com

53-http://www.aliklil.com

54-http://www.oapecorg.org

55-http://www.ons.dz

56-http://www.statista.com

57-http://www.uomisan.edu.iq/library/admin/book/81387072894.pdf

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر